الفلسطينيون في إسرائيل ومشروع الخدمة المدنيّة

قراءات أولية

تحرير: امطانس شحادة

مدى الكرمل
المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية

الفلسطينيون في إسرائيل ومشروع الخدمة المدنيّة: قراءات أولية
تحرير: امطانس شحادة

The Palestinians in Israel and the Civil Service Plan:
Preliminary Readings.
Edited by: Mtanes Shihadeh

تدقيق لغوي: جبريل محمد
تصميم وإنتاج: وائل واكيم
ISBN: 9789657308219

كل الحقوق محفوظة 2014
مدى الكرمل- المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية
اللنبي 51، ص.ب 9132، حيفا 31090
هاتف: 8552035 4 972، فاكس: 8525973 4 972

www.mada-research.org
mada@mada-research.org

الفهرس

مقدمة 7

الفصل الأول 13

خدمة مدنية في خدمة أهداف سياسية

امطـانس شحـادة

ألفصل الثاني 29

ألخدمة المدنية بين البعد القومي-والبعد الاقتصادي: نتائج استطلاع رأي

عـاص أطـرش

الفصل الثالث 73

تجربة الفتيات الفلسطينيات في الخدمة المدنية: حالة الفتيات في المثلث ووادي عارة

سهاد ظاهر-ناشف

الفصل الرابع 129

مواقف القيادات العربية تجاه مشروع الخدمة الوطنية-المدنية

امطـانس شحـادة

الفصل الخامس 177

الخطاب السياسي بين مطلب دولة المواطنين ونفي الخدمة المدنية

رائـف زريـق

مقدمة

ازدادت في السنوات الأخيرة، خاصة بعد هبة أكتوبر 2000، شدة وجدية السياسات الحكومية الرامية إلى تشجيع الشباب العرب (ذكورا وإناثا) على التطوع في مشروع «الخدمة المدنية-الوطنيّة» وفقا للتسمية الحكومية الرسمية. وقد أوصت لجنة خاصة برئاسة عضو الكنيست يوحانان بلسنير (الليكود)، كلفت بدراسة قضية الخدمة المدنية وتجنيد الشباب اليهودي المتدين إلى الجيش عام 2012، بزيادة وتيرة استيعاب الشباب العرب في المشروع، ولمحت إلى إمكانية فرض الخدمة المدنية بواسطة القانون على المواطنين العرب لدى بلوغهم جيل الخدمة العسكرية (18 عاما). على ضوء تلك التحولات، تعالت الأصوات العربية الرافضة لمشروع «الخدمة المدنية-الوطنيّة» والمطالبة بالتصدي له محذرة من عواقبه. وباتت مواجهة المشروع همّا جماعيا للقيادات والمؤسسات العربية، التي أقامت في إطار لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في إسرائيل، لجنة خاصة لمناهضة مشروع الخدمة المدنية وكافة أشكال التجنيد عام 2007. وجاء في بيان الإعلان عن إنشاء اللجنة: «تعمل اللجنة انطلاقًا من الموقف الجماعي لقيادة الجماهير العربية، كما جاء في قرارات سكرتاريا لجنة المتابعة العليا في هذا الصدد، والقاضي بالتأكيد على الرفض المبدئي والقاطع لكل أشكال ومُسميات الخدمة 'المدنية' و'الوطنية' الإسرائيلية، والتي تدور في فلك الخدمة العسكرية، ورفض ربط هذه الخدمة واشتراطها بالحقوق والمساواة، واعتبار هذا المشروع الأخطبوطي مخططا رسميا يستهدف المساس بالهوية الوطنية للجماهير العربية الفلسطينية في

البلاد، ومصادرة مُستقبل الأجيال الشابة، من خلال شتى أشكال وألوان الإغراءات التضليلية والوهمية».

رغم مركزية مشروع مناهضة الخدمة المدنية في العمل السياسي والأهلي والوعي العربي داخل إسرائيل في السنوات الأخيرة، إلا أن موضوع محاولة فرض الخدمة المدنية وردود المجتمع العربي، لم يحظ لغاية الآن بالاهتمام البحثي الكافي لدى المؤسسات البحثية العربية، بقدر ما حظي باهتمام المؤسسات البحثية الإسرائيلية. فقد تناولت بعض الأبحاث العربية مواقف الفئات العربية الشابة من المشروع، أو مواقف الأحزاب العربية استنادا إلى بيانات رسمية للأحزاب، وتناول بعض آخر تاريخ مشاريع الخدمة المدنية في إسرائيل. لذا يأتي هذا الكتاب للمساهمة في ملء هذا الفراغ، وتسليط الضوء على جوانب هامة في تعامل المجتمع العربي مع مشروع الخدمة المدنية الحالي، بواسطة عدد من الدراسات، تتناول الأهداف السياسية للمؤسسة الإسرائيلية، وتعامل ومواقف المجتمع والقيادات العربية مع مشروع الخدمة المدنية-الوطنية.

يحتوي الكتاب على خمسة فصول. في الفصل الأول منه يراجع امطانس شحادة الأهداف السياسية لمشروع الخدمة المدنية، من خلال مراجعة الأبحاث القليلة المتوفرة في هذا المجال وبواسطة تحليل توصيات اللجان الحكومية التي تناولت مشروع الخدمة المدنية، ويخلص الى أن مشروع «الخدمة المدنية-الوطنيّة» يحمل أهدافا سياسية واسعة ويرمي إلى إضعاف مركبات الهوية القومية الفلسطينية والمطالب السياسية الجماعية، وأنه جاء ردًا على التحولات في الموقف والسلوك السياسيين للعرب في إسرائيل وفشل سياسات الأسرلة والاحتواء التقليدية، خاصة لدى فئة الشباب، كما تجلى في

هبـة أكتوبـر 2000.

يحلـل عـاص أطـرش في الفصـل الثانـي، مواقـف فئـة الشـباب العرب (ذكـورا وإناثـا) مـن مـشروع الخدمـة المدنيـة، اعتمـادا عـلى نتائـج اسـتطلاع رأي عـام أجـراه مركز مـدى الكرمـل نهاية عـام 2012، على عينـة تمثيليـة مـن الشـباب العـرب. يقـوم أطـرش بسـبر مواقـف فئة الشـباب تجاه الخدمـة المدنية، معارضـة أو داعمة للمـشروع، وإمكانية مشـاركتها فيـه؛ ويفحص تأثـير العاملين القومـي والمادي عـلى مواقف الشـباب مـن الخدمـة. ويخلـص الفصـل إلى أن غالبيـة المسـتطلعين يعارضـون مـشروع الخدمة المدنية، ويرفضون المشـاركة فيه شـخصيا، وأن العامـل القومـي يفـسر هـذه المعارضة.

تتنـاول سـهاد ناشـف في الفصـل الثالـث نتائج بحـث ميدانـي لتجربة الفتيـات العربيـات، من منطقـة المثلث ووادي عـارة، في الخدمـة المدنية. أبـرز الاسـتنتاجات التـي توصلـت لهـا ناشـف، أن البنية الأبويـة التي تعيـش في ظلهـا الفتيـات العربيـات، بمـا تولـده مـن تحديـد لقدرتهن عـلى العمـل خـارج «البلدة» وبعيـدا عن البيت، وسياسـات الإفقـار التي تنتهجهـا المؤسسـة الإسرائيليـة بحـق المجتمـع الفلسـطيني في الداخل، وشـح فرص العمـل للنسـاء العربيات، ورفع سـن القبـول في الجامعات الإسرائيليـة لمواضيـع تعليمية «نسـائية» مختلفـة، كلها عوامل تتشـابك لتغـذي بعضهـا بعضـا لتبني شـبكة قوامها مزيـج من السـلطة الأبوية والقهـر الاسـتعماري، ضحيتهـا الفتـاة العربية التي تعيـش في إسرائيل، وتسـهم في دفـع الفتيـات العربيات للمشـاركة في الخدمـة المدنية.

في الفصـل الرابـع، يتناول امطانس شـحادة مواقف القيادات السياسـية والحزبيـة والأهليـة العربية مـن مـشروع الخدمـة الوطنية-المدنية، كما جـاءت في مقابـلات شـخصية أجريـت مـع قيـادات سياسـية وحزبيـة

وممثلين عن جمعيات أهلية عربية. تبين منها ، وجود تقارب كبير في رفض القيادات العربية لمشروع الخدمة المدنية. إذ ترى القيادات العربية خطورة كبيرة في هذا المشروع وانعكاساته على الشباب العربي من الناحية القومية، والهوية الوطنية والثقافية. ورغم التوافق الكبير حول تعريف المشروع ورفضه، وجد الفصل بعض التمايز والاختلاف في مواقف القيادات العربية في محور إمكانية قبول المشروع في حال تغيرت بعض الشروط، منها الظروف السياسية العامة، وقضية الاحتلال للأراضي الفلسطينية، ومكانة الفلسطينيين في الداخل والسياسات الحكومية تجاههم.

يناقش رائف زريق في مقال تحليلي، في الفصل الخامس، مواقف القيادات السياسية العربية من المشروع ويدعي أن تعامل القيادة السياسية العربية مع قضية الخدمة المدنية للمواطنين العرب في إسرائيل يتسم لغاية الآن ببعض التلعثم. هذا التلعثم مصدره أن الوضع نفسه في غاية التعقيد والحساسية، وثمة صعوبة في صياغة موقف سياسي واضح من قضية الخدمة المدنية. ويخلص زريق، إلى أن القيادة العربية صدقت حين عرضت موضوع دولة المواطنين، وتَصدُق اليوم حين ترفض مشروع الخدمة المدنية، لكن ذلك غير كافٍ على الإطلاق. والتحدي هو في صياغة مشروع يجمع بين دولةِ المواطنين ورفضِ الخدمة المدنية المطروحة علينا في آن واحد. هذه هي حدود الخطاب السياسي للعرب في إسرائيل ومهمتهم توسيع هذا الحيز. ويعتبره تحديا نظريا وسياسيا في آن واحد.

عملت الدراسات الواردة في هذا الكتاب على سبر أغوار مواقف طيف واسع من المجتمع العربي تجاه مشروع «الخدمة المدنية-الوطنيّة»، ابتداءً من دراسة معمقة لمواقف الشباب العربي من مشروع «الخدمة

المدنية-الوطنيّة»، ومن ثم رصد تجربة الفتيات العربيات المشاركات في المشروع وأسباب قبولهن الانخراط فيه، وتحليل مواقف القيادات العربية تجاه المشروع وأوجه التوافق والاختلاف القائمة بينها، كذلك قدم الكتاب قراءة نقدية لمواقف المجتمع والقيادات العربية تجاه المشروع. هذه المحاور معا تساهم في تعزيز استراتيجيات مواجهة المشروع، حيث توضح مواطن الضعف والقوة القائمة في أساليب العمل الحالية.

لا ندعي أن هذا الكتاب يشمل كافة محاور اهتمام القارئ والمجتمع العربي تجاه مشروع «الخدمة المدنية-الوطنيّة»، فهناك محاور إضافية بحاجة إلى تحليل ودراسة، منها، على سبيل المثال لا الحصر، الجوانب الاقتصادية للمشروع وإسقاطاته على الاقتصاد العربي؛ تأثير المشاركة على هوية المشاركين؛ تحليل معمق لسياسات الدولة وأهدافها من هذا المشروع. وهدفنا أن يحفز هذا الكتاب أبحاثا مستقبلية في هذه الجوانب.

الفصل الأول
خدمة مدنية في خدمة أهداف سياسية

امطانس شحادة [1]

يُعـرف الموقـع الرسـمي لمديريـة الخدمـة الوطنيّة-المدنيـة أن «الخدمة الوطنيّة-المدنيـة «هي:

> «خدمة تطوعيـة لمصلحة الجمهـور. الخدمة مفتوحة أمـام كل (مواطـن إسرائيـلي) ممن حصل عـلى إعفاء مـن الخدمـة العسـكرية أو ينتمـي للوسـط العربي والـذي لا يسـتدعى للخدمة العسـكرية... يتـم تنفيذ الخدمـة بالمكاتـب الحكوميـة التاليـة: وزارة التعليم؛ وزارة الرفـاه؛ وزارة العـدل؛ وزارة الصحـة؛ وزارة الاقتصـاد؛ وزارة الأمـن الداخـلي؛ مؤسسـة التأمـين الوطنـي، وجمعيـات مدنيـة تعمـل من أجـل أهداف متنوعـة ومختلفة».[2]

ويصرح شـلوم جربـي، مدير عـامّ مديريـة «الخدمـة المدنية-الوطنيّة»،

---

1 امطانس شحادة: منسق مشروع دراسات إسرائيل، مدى الكرمل.

2 كتيب تعريف عن الخدمة المدنية: موقع سلطة الخدمة المدنية-الوطنية: http:// most.gov.il/ncs/Documents/choveret_arabic_2013.pdf

على الموقع بأنَّ:

«الخدمة المدنية- الوطنية هي الفسيفساء الحقيقية للمجتمع الإسرائيلي. يخدم في الخدمة المدنية- الوطنية يهود وعرب ودروز وشراكسة وبدو؛ متديّنون وعلمانيون ومتزمّتون- يحقّقون واجبهم الأخلاقي بصورة مثالية. كلّ متطوّع هو مختلف، لكن جميعهم يتشابهون في رغبتهم في التطوّع على حساب وقتهم من أجل تحسين وجه مجتمعنا. [...] إنّني أؤمن أن متطوّعي الخدمة المدنية- الوطنية يُثبتون أنّه يمكن بالفعل العمل بهذا الاتجاه ومنعا لاستقطاب اجتماعي وإنشاء تعاون حقيقي بين جميع فئات المجتمع الإسرائيلي وبعث الأمل بمستقبل أفضل لجميعنا كمواطنين في دولة إسرائيل». (شلوم جربي، مدير عام مديرية الخدمة المدنية- الوطنية، موقع مديرية الخدمة الوطنية، 2011)[3]

تتطابق أهداف مديرية «الخدمة المدنية-الوطنيّة» وتصريحات جربي مع مسعى المؤسسة الإسرائيلية في السنوات الأخيرة إلى تشجيع اندماج الشباب العرب في مشروع الخدمة المدنية بواسطة استعمال

3 شلوم جربي، مدير عامّ مديرية الخدمة المدنية- الوطنية، موقع مديرية الخدمة الوطنية،
http://most.gov.il/ncs/Documents/choveret_arabic_2013.pdf2011

تعريفات حيادية ومدنية للمشروع -كما يتضح من الاقتباسات السابقة-، وتقديم إغراءات وتسهيلات مالية للمشاركين في الخدمة المدنية. منها أجر شهري زهيد، وهبات للتعليم أو المسكن في حال إنهاء فترة الخدمة الكاملة. وقد أنشأت الحكومة عام 2007 مديرية لإدارة برنامج الخدمة المدنية الخاصة بالفئات التي لا تؤدي الخدمة العسكرية الإلزامية، كالفتيات اليهوديات المتدينات، والشباب اليهود المتزمتين-الحريديم، والمجتمع العربي. ترصد الحكومة الإسرائيلية ميزانيات كبيرة لهذه الغايات كميزانية مباشرة عبر الوزارات الحكومية، بلغت 225 مليون شيكل تقريبا عام 2010و 257 مليون شيكل عام 4،2011 إضافة لمبلغ 85 مليون شيكل تكلفة المؤسسات الخاصة التي تستوعب المتطوعين من الخدمة المدنية وتمول التكلفة من ميزانياتها الخاصة. ويتبين أيضا أن معدل تكلفة تشغيل المتطوع الواحد في الشهر الواحد بلغت عام 2012 قرابة 1900 شيكل. وبلغت التكلفة الكلية للمشروع، المباشرة وغير المباشرة ، 470 مليون شيكل عام 5.2012

يعود تاريخ محاولات الحكومات الإسرائيلية فرض خدمة مدنية-وطنية على الشباب العرب إلى خمسينيات القرن المنصرم.[6] لكن الجديد في هذا السياق هو جدية السياسة الحالية-المنتهجة منذ هبة أكتوبر عام -2000 وترجمتها إلى برامج عملية، وفي إقامة مديرية

4 الخدمة المدنية-القومية في إسرائيل، احمد خطيب وايلان بطون، القدس: مركز البحث والمعلومات في الكنيست.

5 المصدر السابق.

6 مهند مصطفى، 2006. «الفلسطينيون في إسرائيل والخدمة الوطنية بين خطاب المواطنة والانتماء الوطني»، المنتدى الفكري الأول، مركز الدراسات المعاصرة. أم الفحم.

خاصــة تعمل على دمج الشــباب العــرب في الخدمة المدنيــة، وفي الدعوات المتكــررة لســن قانــون يلــزم الشــباب العــرب الانخــراط فيهــا. إلا انه، وبالرغــم مــن الإغراءات الماليــة التي يقدمهــا المــشروع والترويج لمشروع الخدمــة المدنية بمصطلحــات ومفاهيم مدنيــة محايدة، مــا زال المشروع مرفوضًــا على غالبيــة المجتمع العربــي وينظر إليه كمــشروع مرتبط مع المؤسســة الأمنيــة الإسرائيليــة، أو عــلى الأقــل أداة مــن الأدوات الأمنية أو شــبه الأمنيــة، يهــدف إلى تحقيق أهــداف سياســية.7 فقد جــاء المشروع الحــالي مــن الأروقــة والأذرع الأمنيــة للحكومــة كما يرشــح مــن تقارير كافــة اللجــان الحكوميــة حول هــذا الموضــوع،8 وكأحد ردود المؤسســة الإسرائيليــة على تحــولات عميقة حصلــت في المواقف والمطالب السياســية للعــرب في إسرائيــل، وكذلــك في التصرف الســياسي الجماعــي للمواطنين العــرب منــذ بدايــة الألفيــة الثالثــة، أبرزهــا موقــف وتــصرف المجتمع العربــي في هبــة أكتوبــر، ومــن ثــم في نــشر وثائــق الرؤيــا المســتقبلية (2006-2007)، والموقــف مــن حــرب لبنــان الثانيــة (2006) والحرب عــلى غــزة (2008)، وموقفهــم الرافــض ليهوديــة الدولة.

7 راجعوا على سبيل المثال فصل مواقف الشباب العرب من مشروع الخدمة في هذا الكتاب (عاص أطرش، الفصل الأول)، وكذلك موقف القيادات العربية من المشروع وتعريفهم للمشروع في الفصل الثالث من هذا الكتاب (امطانس شحادة الفصل الثالث).

8 راجعوا على سبيل المثال السرد الموسع في تقرير لجنة يوحنان بلسنير لدفع المشاركة بالخدمة والمساواة بالعبء. «تقرير لجنة بلسنير لزيادة المشاركة في مشروع الخدمة المدنية والمساواة في العبء، القدس 2012» (عبري):7.2012 /http://go.ynet.co.il/pic news/4.7.2012/01.pdf

أهداف المشروع

في الفقـرات التالية، سـوف أوضـح الأهداف السياسـية لمـشروع الخدمة المدنيـة كمـا يراها بعـض الباحثين، من خـلال مراجعة الأبحـاث القائمة (القليلـة) في هـذا المجال، وبواسـطة تحليـل توصيات اللجـان الحكومية التـي تناولـت مشروع الخدمـة المدنية.

يربـط مهنـد مصطفـى (2006) بين مـشروع الخدمة المدنيـة ومحاولة فـرض يهوديـة الدولـة على السـكان العرب ويـرى أن التحول الأسـاسي في سياسـات الخدمـة المدنيـة حصـل في فـترة رئاسـة أرئيـل شـارون للحكومـة الإسرائيليـة بـين عامـي 2003-2005، حـين ابتكـر فكـرة الـولاء والاسـتحقاقات مقابـل الحقـوق في تعامل الحكومة مـع المواطنين العـرب. ويقـول مصطفـى: «يمكـن اعتبـار المرحلـة التـي أفرزتهـا انتفاضـة الأقـصى في أكتوبـر، مرحلـة الهـوس ألإثنـي اليهـودي، حيـث يجـري التشـديد على هويـة الدولة اليهوديـة وطابعها ألإثنـي، من خلال تكريـس هـذا الطابـع الهوياتـي، والمبنى السـياسي بشـكل لم يسـبق له مثيـل مـن قبـل» (مصطفـى، 2006: 16). من ضمن ذلك فـرض طابع الدولـة عـلى المواطنـين العـرب وقبولهـم ليهوديـة الدولة بواسـطة ربط الحقـوق بالـولاء، عـبر اسـتعمال مـشروع الخدمـة المدنية. فعلى سـبيل المثـال قال شـارون في خطابـه في مؤتمر هرتسـليا عـام 2003 «مهمتنا جميعـا هـي تصميم شـكل إسرائيل اليهوديـة الديمقراطية، دولة يسـود فيهـا توزيـع العبء ونيـل الحقوق بواسـطة أداء خدمة مدنية بشـكل أو بآخـر» (مقتبـس لـدى مصطفـى، 2006: 24). ووفق مصطفـى تبنى شـارون مطلـب الولاء مقابـل الحقوق، كحـل لقضية العـرب في إسرائيل لأن الترانسـفير لـم يعد ممكنـا، وبذلك إذا تم حسـم ولاء العرب من خلال «الخدمـة المدنيـة الوطنية» فـإن الأمر كفيل بحـل المسـألة الديموغرافية

إلى حد بعيد. ويخلص مصطفى إلى أن مشروع «الخدمة الوطنية- المدنية» لا ينبع من اعتبارات مدنية، بل لاعتبارات أيديولوجية نابعة أولا وأخيرا من الحرص على الحفاظ وتعميق الطابع اليهودي للدولة. ويضيف، «إن عملية الخدمة المدنية هي جزء من عملية أوسع هي عملية الأسرلة، بل إنها ذروة هذه العملية» (مصطفى، 2006: 28). كذلك يرى رائف زريق أن مشروع الخدمة المدنية يحمل أهدافا سياسية واضحة تندرج تحت محاولة رد الدولة خطابيا على طرح العرب لمطلب دولة المواطنين وتفريغه من مضمونه. يقول زريق إن المؤسسة الإسرائيلية استلت خطاب دولة المواطنين من فم القيادة العربية وقارعتهم بنفس الخطاب الذين ساهموا في تشكيله. إن مطالبة المؤسسة الحاكمة العرب في إسرائيل بالخدمة المدنية يستوحي مفرداته من خطاب دولة المواطنين. هذا لا يعني بأي شكل من الأشكال أن الدولة تبنت الخطاب نفسه كما تطرحه القيادة العربية، بل يعني أن الدولة اكتشفت المكنون الذي في هذا النوع من الخطاب لتحاصر الفلسطينيين أنفسهم به. المقصود أن الدولة ترد على مطالب المواطنين الفلسطينيين بالمثل: إذا أردتم أن تطبّع الدولة علاقتها معكم، فعليكم أنتم كذلك أن تطبّعوا علاقاتكم مع الدولة. وإذا كان المواطنون العرب يطالبون الدولة أن تعاملهم بالأساس باعتبارهم مواطنين قبل كل شيء، وليس بناءً على انتمائهم الديني أو القومي، فإن على المواطنين العرب أنفسهم أن يعاملوا الدولة باعتبارهم أولاً وقبل كل شيء مواطنين وليس بناءً على انتمائهم القومي. من هنا، يضيف زريق، يمكننا القول إنه ، كما أن خطاب دولة المواطنين كان مؤهلاً لإحداث توتر داخل الأغلبية اليهودية بين المركب المدني والمركب القومي، وبين الخطاب الكوني وخطاب الهوية، فإن الأغلبية

اليهودية ومؤسسات الدولة اكتشفت لاحقًا أنها تستطيع توظيف نفس الخطاب لتدخل المواطنين الفلسطينيين أنفسهم في توتر بين خطاب المواطنة وخطاب الهوية، بين الالتزام للهُوية القومية والالتزام بمشروع مدني. قررت الدولة أن تصدر الأزمة من الدولة إلى المواطنين العرب أنفسهم وقيادتهم – «هل حقا أنتم مستعدون لخطاب المواطنة؟ هل أنتم مستعدون لعقد اجتماعي يمثل العرب واليهود في هذه البلاد؟» (زريق، الفصل الرابع في هذا الكتاب). ويمكننا الاستنتاج من ادعاءات زريق أن الدولة لا تعرض مشروعا بريئا يهدف إلى تحقيق المساواة، بل إلى تشتيت المطالب العربية وإحراج المجتمع والقيادات العربية، دون أن تكون لديها رغبة حقيقة في حسم مكانة العرب في إسرائيل أو حسم مواطنتهم.

إضافة للتفسيرات القائمة يمكن القول أن مشروع «الخدمة المدنية-الوطنية يحمل أهدافا سياسية واسعة ويرمي إلى إضعاف مركبات الهوية القومية الفلسطينية والمطالب السياسية الجماعية، وأنه جاء كرد على التحولات في الموقف والسلوك السياسيين للعرب في إسرائيل وفشل سياسات الأسرلة والاحتواء التقليدية، خاصة لدى فئة الشباب، كما تجلى في هبة أكتوبر 2000. بهذا المعنى فان مشروع «الخدمة المدنية-الوطنيّة» الحالي غير منفصل عن مجمل السياسات الإسرائيلية المنتهجة تجاه العرب في إسرائيل، وغير منعزل عن التحولات في المواقف السياسية والمطالب التي بات يطالب بها العرب في إسرائيل منذ تسعينيات القرن المنصرم، خاصة بعد انتفاضة الأقصى وهبة أكتوبر. فقد شكلت الانتفاضة الفلسطينية الثانية وهبة أكتوبر، مفصلا هاما في علاقات السكان العرب مع الدولة، وعكست فشل سياسات الأسرلة والاحتواء التي مورست تجاه المواطنين العرب.

وكانت هبة أكتوبر ذروة التحول في الوعي القومي الفلسطيني الذي تنامى بعد اتفاقيات أوسلو وإعادة فتح ملفات ال 48 اثر محاولة إغلاق ملف 67، من هذه الملفات، حق العودة، واللاجئين، والسيطرة على الأراضي، بالإضافة إلى طرح مطلب تحويل إسرائيل إلى دولة كل مواطنيها. لم يعُد المواطنون العرب يقبلون بالمعادلة القائمة المطالبة بالمساواة الشكلية دون تعريف التمييز، أو الاكتفاء بمطلب إنهاء الاحتلال للأراضي الفلسطينية عام 67 دون ربط ذلك بطبيعة النظام الإسرائيلي وتجاهل التناقض بين يهودية وديمقراطية دولة إسرائيل. دفع فشل إسرائيل في كبح هذه المطالب بالأدوات التقليدية للبحث عن أدوات جديدة، أو إحياء أدوات قديمة، للتعامل مع الفلسطينيين، من ضمن ذلك، في رأينا، كانت مشاريع الخدمة القومية-المدنية. فبعد هبة أكتوبر بات شرعيا ومقبولا، أن تُسن قوانين تمس بالمواطنين العرب بشكل مباشر. وبدأ التركيز على قمع الهوية والوعي القومي بواسطة سن القوانين.[9] بدأت إسرائيل تشدد شروط وحدود المسموح والممنوع في العمل السياسي. وباتت تستعمل سياسة عدائية أكثر وضوحا تجاه الأقلية الفلسطينية؛ وتحدد سقف مطالب الأقلية الفلسطينية بحيث يمكنهم، في أفضل الحالات، المطالبة بحقوق فردية ومطالب بتحسين الأحوال المعيشية دون ربطها بالبعد السياسي القومي؛ بقصد التخلّي عن الهُوية القومية الجماعية ومطالب الحقوق الجماعية لأقلية وطن أصلية؛ ومطالبة الفلسطينيين بمنح شرعية لإسرائيل كدولة للشعب

9 راجعوا على سبيل المثال تقارير الرصد السياسي الدورية لمدى الكرمل، التي تتناول كافة هذه التحولات وترصد القوانين التي سنت في هذا السياق واقتراحات القوانين التي اقترحت: http://mada-research.org/political-monitoring-report/.

اليهـودي، ومحاولة ربـط المواطنة بالـولاء للدولة اليهوديـة والصهيونية، وربط الحقـوق بالواجبات بواسـطة مشروع الخدمـة الوطنية-المدنية.[10]

بذور مشروع الخدمة المدنية الحالي

بعـد هبـة أكتوبـر عـام 2000 ، ومقتل 13 شـابا عربيـا برصاص قوى الشرطـة، عينـت حكومـة بـاراك لجنـة أور بنـاءً عـلى مطلـب الجماهير العربيـة، لتحقـق في تلـك الأحـداث رغـم محـاولات المؤسسـة الحاكمـة التملـص مـن تعيينها.

تقـول لجنـة أور في سرد صـيرورة التوتـر الحاصـل في علاقـة الدولة مع المواطنـين العـرب والتـي أدت إلى انـدلاع أحـداث الاحتجـاج: «إن تراكم الغبـن والتمييـز اليومـي تجـاه الأقليـة العربيـة ونضـوج عـدة عوامل داخـل المجتمـع العربـي، وتغـيرات في الدولـة بعـد بـدء عملية السـلام، سـاهم في تنامي مشـاعر العـداء تجـاه الدولة، وانـدلاع المواجهـات عام 2000».[11] في هـذا السـياق تشـير اللجنـة إلى عدة محاور يمكـن إيجازها بـأن تدنـي المكانـة السياسـية للأقليـة العربيـة في دولـة قوميـة كدولة إسرائيـل، وانعـدام حقـوق جماعيـة للأقلية يزيد مـن التوتـر القائم مع الدولة.

ومـع أن هـذا الواقـع لازم حالـة السـكان العـرب منـذ إقامـة الدولة، إلا

10 راجعوا على سبيل المثال:
Rouhana, N., & Sultany, N. (2003). Redrawing the boundaries of citizenship: Israel's new hegemony. *Journal of Palestine Studies*, *33(1),* 5-22.; Rouhana, N., Shihadeh, M., & Sabbagh-Khoury, A. (2010). Transitions in Palestinian politics in Israel: The 2009 elections. In A. Arian and M. Shamir (Eds.), *The Elections in Israel – 2009*. (pp. 131-170). Jerusalem: Israel Democracy Institute.

11 تقرير لجنة التحقيق الرسمية لتقصي الحقائق حول الصدامات بين قوة الأمن ومواطني إسرائيل في أكتوبر 2000، (لجنة أور). القدس 2003.

أنــه «ومنــذ تســعينيات القــرن الماضي أصبــح مصــدر توتر بــين الدولة والســكان العــرب بفضــل عــدة متغــيرات أساســية، ســاهمت في تغيــير الوعــي الســياسي للعــرب في إسرائيل، وتنامــي الســخط والغضب وحتى انــدلاع العنف مــن قبل الســكان العــرب، من أبرزهــا: اســتمرار وتراكم الإجحــاف تجــاه الأقليــة؛ تغــيرات في الوعي الســياسي والقومــي لديهم ؛ التغــيرات الديموغرافيــة وتزايــد عــدد ونســبة الســكان العــرب في دولة إسرائيــل؛ ارتفاع مســتوى المعيشــة والتحســن الاقتصــادي، بالمقارنة مع الســنوات الأولى لقيــام الدولــة، كل ذلــك أدى إلى تنامــي الشــعور بالقوة لــدى الســكان العــرب؛ ونشــوء وتطــور طبقة مــن مثقفــين وأكاديميين عــرب أخــذوا يطالبون بتحقيــق المســاواة الجوهرية بين اليهــود والعرب في الدولــة دون الاكتفــاء بالمســاواة الشــكلية الســطحية، والتي عــادةً ما اختزلــت إلى قضايــا الميزانيات».[12] بــات المجتمع العربي يطالــب الآن بما هــو أعمــق وبمــا يصــل إلى الخــوض في قضايا تعريــف وماهيــة الدولة. بعــد عــرض مجــالات التمييــز والغبــن تجــاه الأقليــة العربيــة تطــرق معــدو التقريــر وبإســهاب إلى التحــولات في الوعي الســياسي والتصرفات السياســية لــدى المجتمــع العربي ومســببات ذلك. مــا يهمنا هنــا، هو ما خلــص له التقريــر بأن «المجتمــع العربي يمــر في عملية تطرف ســياسي وتنامــي قــوة التيــار القومي والتيــار الإســلامي المتطــرف».[13] وأن الفئة الأكثــر تطرفــا هــي «فئــة الشــباب، التي تشــكل اكــبر فئة عمريــة لدى المجتمــع العربــي، وبشــكل خــاص طــلاب الجامعــات»[14]. كمــا يتطرق التقريــر إلى تزايــد عدد الجمعيــات والمؤسســات الأهلية وتنامــي تأثيرها

12 تقرير لجنة أور، ص 25-33.
13 تقرير لجنة أور، ص 60-70.
14 تقرير لجنة أور، ص 78-80.

في السياسة العربية، وهي مؤسسات أقيمت على أساس قومي تعمل لتمكين المجتمع العربي، والنضال من أجل المساواة وتغيير السياسات الحكومية. في كثير من الحالات أقيمت مؤسسات قُطرية غير متعلقة بمؤسسات الدولة ودعمها. وجل ما تخشاه الدولة، وفقا للتقرير، أن تتحول هذه المؤسسات إلى قواعد وطنية قومية تعمل ضد الدولة. وتتناول اللجنة أيضا الحاجة إلى صقل وعي جديد لدى المواطن العربي لا يرى في الدولة عدوا.

في مجال تطبيق أو تنفيذ توصيات لجنة أور، فان الانطباع السائد أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لم تأخذ توصيات اللجنة بمحمل الجد وتجاهلتها تماما. إلا أن واقع الأمر مختلف، إذ قامت الدولة باستخلاص العبر، وتنفيذ توصيات لجنة أور من منظارها هي، ووفقا لقراءتها لتلك التوصيات. فبعد إصدار توصيات لجنة أور، قامت الحكومة الإسرائيلية بتعيين لجنة وزارية لإعداد توصيات للحكومة لتطبيق استنتاجات لجنة أور، في قرارها رقم 772 بتاريخ 14/9/2003، سميت لجنة لبيد (على اسم رئيسها تومي لبيد، الذي شغل منصب وزير القضاء ونائب رئيس الحكومة حينها). يستدل من توصيات لجنة لبيد التي نشرت في 3 حزيران 2004، أنها قامت بتوجيه المزيد من اللوم إلى الضحية والتحريض على المواطنين العرب وقيادتهم، وأوصت، من ضمن أمور أخرى، بترسيخ الأسرلة في المجتمع العربي من خلال فرض «الخدمة المدنية-الوطنيّة». إذ أوصت الحكومة ب» تشجع فكرة إقامة خدمة وطنية رسمية ومدنية يُؤديها المواطنون الإسرائيليون ممن لا يُدعون للخدمة العسكرية، حيث يمكنهم أداء هذه الخدمة تطوعاً ضمن إطار مجتمعهم، والحكومة من جانبها تشجع إمكانية توسيع دائرة المتطوعين من أبناء الوسط

العربـي للجيـش ولشرطـة إسرائيل".[15]

قامـت لجنـة لبيد بترجمـة هذه التوصيـة إلى برنامج عمل فعلي بواسـطة اقـتراح متكامـل لإنشـاء هيئـة حكوميـة تعمـل عـلى تشـجيع الشـباب العـرب الاندمـاج في الخدمـة المدنيـة. والهـدف وراء هـذا البرنامـج هـو احتـواء الشـباب العـرب كونهـم «الأكثـر تطرفـا أو قابلـين للتطـرف»، كمـا يقـول خبراء لجنـة أور، ومن ثـم لجسر الهـوة بين الشـباب العرب والدولـة وتشـكيل وعـي جديد يطمـس الهويـة القوميـة لديهم.

عـلى مـا يبدو اسـتنتجت الدولة مـن تقارير لجنـة أور ولجنة لبيـد، أنها تسـتطيع الاسـتمرار بمنهجيـة التمييـز والغبـن تجـاه الأقليـة العربية، دون المخاطـرة بتدهـور الأوضـاع إلى مصادمـات بـين الدولـة والأقليـة، شرط أن تتعامـل مـع المسـببات والمتغيرات السياسـية التـي أدت إلى تلك المواجهـات. والقصـد أن الدولة والمؤسسـات الأمنية وصلـت إلى قناعة انه بغيـة منـع تكـرار المصادمـات لا يحتـم الأمر تغيـير الظروف المعيشـية للمواطنـين العـرب أو المكانـة القانونيـة والسياسـية للفلسـطينيين، بل يكفـي التعامل مـع ما تفترضه مـن أسـباب «التطرف السـياسي»: مثل، احتواء الأحزاب السياسـية والحركات السياسـية التـي اتهمت بالتطرف، احتـواء لجنـة المتابعـة واللجنـة القطريـة للسـلطات المحليـة العربيـة، فـرض قيود عـلى مؤسسـات المجتمع المدنـي، إضافـة إلي احتـواء الجيل الشـاب وطـلاب الجامعات.

يمكننـا الاسـتخلاص أن الفئـات والحـركات السياسـية التي أشـار إليها التقريـر عـلى أنهـا أبـرز عوامـل «التطـرف» سـوف تحظـى باهتمـام

15 تقرير وتوصيات اللجنة الوزارية لدراسة توصيات لجنة أور، حزيران 2004. للاطلاع على التقرير الكامل: http://mops.gov.il/Documents/Publications/Reports/LapidReportpart2.pdf

المؤسسات الأمنية للدولة، وسوف تكون عنوانا رئيسيا لسياسات الاحتواء والقمع من قبلها، ومن ضمنها فئة الشباب العرب، وبواسطة مشروع الخدمة القومية-المدنية. هذا هو المدخل لفهم المحاولات الحالية لفرض الخدمة القومية-المدنية على الشباب العرب وأسبابها. بناءاً على توصيات لجنة لبيد، شكلت الحكومة لجنة خاصة سميت باللجنة التحضيرية لمشروع الخدمة المدينة-الوطنيّة أو «لجنة عبري».[16] التي قدمت توصياتها للحكومة برئاسة أريئيل شارون في شهر شباط 2005. وجاء ضمن توصياتها: «فتح أبواب الخدمة الوطنية المدنية لكل مواطني إسرائيل الذين لا يلتحقون بالخدمة العسكرية و/أو المعفيين منها».[17] كذلك أوصت اللجنة بان تكون الخدمة الوطنية خدمة إلزامية بديلة للخدمة العسكرية للفئات التي يفترض أن تلتحق بالخدمة العسكرية لكنها تحصل على إعفاء. بينما تكون الخدمة المدنية خدمة طوعية للشباب العرب واليهود المتدينين. وفي تطرقه للمجتمع العربي جاء في تقرير لجنة عبري «حتى الآن لم يطلب من غالبية المجتمع العربي أداء الخدمة العسكرية الإلزامية. لذا توصي اللجنة بفتح إطار الخدمة الوطنية للشباب العرب، وأن ينشأ إطار بديل يمكن الشباب العرب من التطوع لمصلحة وخدمة الجمهور والمجتمع والدولة التي يعيشون فيها». وتؤمن اللجنة: «أن هذه الخطوة هي حل وسط بين مبدأ المساواة والالتزامات المدنية

16 اللجنة التحضيرية للخدمة الوطنية – المدنية – دولة إسرائيل 2005، توصيات مرحلية (تقرير عبري دافيد). للاطلاع على التقرير: http://ncs.gov.il/ncs/Documents/hamlatsot_ivri.pdf؛ رؤوفين غال، 2007. «تصور موضوع الحقوق والواجبات لدى المواطنين العرب في إسرائيل على ضوء مشروع الخدمة المدنية». تل-أبيب، جامعة تل-أبيب، قسم السياسات العامة.

17 المصدر السابق.

المرافقة لها وبين الانتماء القومي، الذي يمنع أبناء وبنات الوسط العربي من الخدمة في الجيش. ومن المتوقع أن يكون لهذه الخطوة انعكاسات اجتماعية إيجابية على وضع العرب في إسرائيل، وأن يُشق الطريق لدمج جيد للعرب في النسيج السياسي– الاجتماعي الإسرائيلي».[18] بين التوصيات الأخرى ل»لجنة عبري» كان اقتراح تغيير اسم «الخدمة الوطنية» إلى «الخدمة المدنية»، خاصة لدى مخاطبة المجتمع العربي. «لأن اسما كهذا يمنع الحساسيات الوطنية لدى أبناء الأقليات ويؤكد علاقة الخطة المقترحة بمفاهيم المجتمع المدني الذي تتعاظم في المجتمع الإسرائيلي».[19]

أقرت الحكومة بتاريخ 18-2-2007 توصيات لجنة عبري التي حددت ملامح ومضامين مشروع الخدمة المدنية الذي أوصت به لجنة لبيد. منها التوصية «بتوسيع إمكانات الخدمة الوطنية– المدنية بشكل تدريجي لكل سكان إسرائيل الذين لا يخدمون حسب القانون في الخدمة العسكرية، من خلال الحفاظ على الأهمية الكبرى للإطار العسكري». وصادقت كذلك على إقامة دائرة الخدمة الوطنية – المدنية في إسرائيل».[20] كذلك أقرت الحكومة إمكانية المشاركة في الخدمة المدنية فقط من خلال مؤسسات أو جمعيات تحصل على تصريح رسمي من الحكومة لهذا الهدف.[21] وفقا لقرار الحكومة، «ترمي الخدمة المدنية، من ضمن أمور أخرى، إلى تعزيز الترابط والتماهي بين المواطن والدولة».[22] وقد أنشأت الحكومة عام 2008

18 اللجنة التحضيرية للخدمة الوطنية – المدنية، المصدر 16.
19 اللجنة التحضيرية للخدمة الوطنية – المدنية، المصدر 16.
20 قرار الحكومة رقم 1215، يوم 18/2/2007 الحكومة 31.
21 روني سفير، «الحكومة تقر توصيات لجنة عبري، موقع واي نت 18.2.2008.
22 قرار الحكومة 1215، مصدر 18.

السلطة الحكومية للخدمة المدنية لتنفيذ هذه السياسة.[23]
على إثر تشكيل حكومة «الليكود – كديما» عام 2012، وتزايد الدعوات لفرض الخدمة المدنية على السكان العرب واليهود الحرديم في الحملات الانتخابية وتوافق أحزاب الائتلاف على هذا المطلب، عُين عضو الكنيست يوحنان بلسنير من حزب كديما لإعداد تقرير حول إمكانية تعزيز الاندماج في الخدمة الوطنية-المدنية والمساواة في العبء. وجاء في توصيات اللجنة حول الخدمة المدنية للمجتمع العربي أنه: «يجب أن يسن قانون يفرض خدمة مدنية إلزامية لكل سكان إسرائيل وبشكل تدريجي. يتوجب في المرحلة الأولى وضع أهداف لتجنيد أعداد محددة من الوسط العربي ضمانا لاستمرار الزيادة في عدد المشاركين في السنوات الخمس القادمة، وتعزيز الحوافز الإيجابية للمشاركة في هذه الخدمة، ورفع وتيرة الزيادة السنوية، التي يجب أن تصل إلى 6000 مشارك سنويا بعد خمس سنوات».[24] كذلك أوصت اللجنة بإقامة طاقم مهني لفحص الخدمة المدنية في الوسط العربي وتطوير الحوار مع قيادة الوسط العربي والبت في العقاب الذي سيفرض على رؤساء سلطات محلية في حال عملهم ضد المشروع».[25] كانت هذه هي المرة الأولى التي يطالب فيها تقرير حكومي بسن قانون يلزم الشباب العرب المشاركة في الخدمة المدنية، بهذه الحدة والوضوح.
توضح متابعة مضامين تقارير اللجان الحكومية التي تناولت موضوع الخدمة المدنية، والسياسات الحكومية، أبعاد المشروع السياسية

23 قرار الحكومة 1215، مصدر 18.
24 تقرير لجنة بلسنير لزيادة المشاركة في مشروع الخدمة المدنية والمساواة في العبء، القدس 2012 (عبري): http://go.ynet.co.il/pic/news/4.7.2012/01.pdf 7.2012
25 المصدر السابق.

واستعمال الحكومة لأداة شبة أمنية لتحقيق أهداف سياسية، أبرزها، إضعاف الهوية الفلسطينية وقمع المطالب السياسية الجماعية للفلسطينيين في إسرائيل، إضافة لأهداف فرض يهودية الدولة كما يرى مصطفى او مواجهة مطلب دولة المواطنين كما يرى زريق، إثر هبة أكتوبر 2000 خاصة. وعلى ما يبدو فإن غالبية القيادات العربية واعية لهذه الأبعاد والأهداف غير المعلنة لمشروع «الخدمة المدنية-الوطنيّة»، وتعارض المشروع وتعمل على إقناع فئة الشباب العرب بعدم المشاركة فيه ورفض الإغراءات المالية المقدمة. نجحت هذه المحاولات بإقناع القسم الأكبر من الشباب العرب الذي يرفض بوضوح وبشكل علني المشاركة في مشروع «الخدمة المدنية-الوطنيّة». إلا أنه وبسبب الأحوال الاقتصادية السيئة وقناعات سياسية اجتماعية لدى قسم صغير من المجتمع العربي، هناك عدد قليل من الشباب العرب، قرابة ال 3000 شاب وشابة، يشاركون سنويا في المشروع، غالبيتهم من الفتيات. من هنا تنبع الأهمية في تطوير مناعة أقوى لدى المجتمع العربي وتطوير الخطاب الرافض للمشروع وتوضيحه. وفصول هذا الكتاب تقدم مساهمة في هذا السياق.

ألفصل الثاني
ألخدمة المدنية بين البعد القومي-والبعد الاقتصادي: نتائج استطلاع رأي

عـاص أطـرش[1]

مقدمة

يطـرح في السـنوات الأخـيرة، شـعار «المسـاواة في الحقـوق والأعبـاء» مـن قبـل قسـم كبـير مـن القيـادات السياسـية الإسرائيليـة والمجتمـع الإسرائيـلي، بهـدف تغيـير قواعـد تقاسـم الأعبـاء الإقتصاديـة والأمنية في المجتمـع الإسرائيـلي. يقصـد بهـذا المصطلـح دمـج مجموعتـين مـن السـكان في الخدمـة العسـكرية أو المدنية لتكـون الأخيرة بديلـة للخدمة العسـكرية همـا: السـكان اليهـود المتدينون-الحريديـم الذيـن يؤمنون ب«توراتنـا عقيدتنـا» ويكرسـون جـل وقتهـم في الدراسـة الدينيـة في أطـر خاصـة بهـم كـ(المـدارس الدينيـة) «اليشـيفوت»، ولا يلتحقـون بالخدمـة العسـكرية، ولا يشـاركون بأعـداد جديـة في أسـواق العمـل. والسـكان الفلسـطينيون المواطنـون في دولـة إسرائيـل الذيـن أُعفوا من

1 د. عاص أطرش: مسؤول وحدة استطلاعات الرأي في مركز مدى الكرمل، ومحاضر في كلية الاقتصاد في جامعة النجاح الوطنية في نابلس.

الخدمة العسكرية ولم يطلب منهم أي خدمة بديلة لغاية الآن لأسباب عديدة منها، كما يدعي بعض الباحثين: «تميزهم القومي وموقفهم الضميري كونهم باتوا يعيشون في دولة في حالة حرب مستمرة مع شعبهم، وخشية الدولة من عدم ولائهم للإطار العسكري، خاصة أنه يتوجب عليهم محاربة أبناء عائلاتهم الذين لجأوا للدول العربية المجاورة (جال رؤوبين، 2008). تاريخيا يمكننا القول أن الدعوات والاقتراحات لضم العرب للخدمة المدنية بدأت تتزايد بعد «هبة الأقصى- وأحداث أكتوبر عام 2000» التي راح ضحيتها 13 شابا عربيا برصاص الشرطة الإسرائيلية وجرح العديد.

تشير معطيات مديرية الخدمة الوطنية -المدنية أن عدد الشباب العرب الملتحقين بالخدمة المدنية عام 2012 بلغ 2400 شابا وشابة، وأن 90% منهم فتيات عربيات. ويلاحظ أن عدد الملتحقين العرب ازداد في السنوات الأخيرة، حيث ارتفع من 240 شخصا عامي 2005– 2006 إلى 1256 عام 2009 .[2] وأن ما يقارب 40% من المشاركين في الخدمة هم من الفئة العمرية 18-22 سنة، غالبيتهم من الإناث. قد تفسر نسب البطالة المرتفعة وانخفاض نسبة مشاركة النساء العربيات في أسواق العمل (22% مقابل 58% لدى النساء اليهوديات) ارتفاع مشاركة الفتيات العربيات في الخدمة المدنية مقارنة بالشباب (للتوسع في تفسير مشاركة الفتيات العربيات في الخدمة المدنية راجعوا فصل «تجربة الفتيات» في هذا الكتاب).[3] إلا أن مشروع الخدمة المدنية لم يتحول بالمجمل إلى مشروع مقبول على المجتمع العربي ولم يجذب

2 موقع يديعوت احرونوت: العرب في الخدمة المدنية .Available at http//www.ynet co.il 21/5/2012 تم اخر دخول في 22/5/2012.

3 دائرة الإحصاء المركزية 2012، الكتاب السنوي الإحصائي 2011، جدول 12.10

أعـدادا كبـيرة من الشـباب، حيـث لا زالت غالبيـة المجتمع ومـن ضمنهم فئة الشـباب تعـارض المشروع.

يقـدم هـذا الفصـل دراسـة عـن مواقـف الشـباب العربي مـن مشروع الخدمـة المدنيـة، اعتمـادا على تحليـل نتائج اسـتطلاع رأي عـام أجري عـلى عينـة تمثيليـة مـن الشـباب، مـن قبل مركـز مـدى الكرمـل نهاية عـام 2012. شـمل الإسـتطلاع مواقـف فئـة الشـباب تجـاه الخدمـة المدنيـة، معارضـة أو دعمـا للمـشروع، إمكانية مشـاركتهم فيـه؛ قياس مدى انكشـاف الشـباب لموضـوع الخدمة المدنيـة، ومـدى معرفتهم عن المـشروع، ومصـادر معلوماتهم.

تدعـي الدراسـة أن موقـف الشـباب مـن الخدمـة المدنية، واسـتعدادهم للمشـاركة أو الرفـض، يتعلـق بعاملـين أساسـيين: الأول هـو المواقـف السياسـية-القومية للشـباب والثانـي يتعلـق بالعامـل الإقتصـادي-الإجتماعـي. وقـد دعمـت نتائـج الدراسـة هـذه الفرضية.

يركـز القسـم الأول مـن هـذه الدراسـة عـلى الخلفيـة التاريخية لنشـأة الخدمـة المدنيـة عالميـا وإسرائيليـا، ثـم ينتقل القسـم الثانـي إلى عرض منهجيـة البحـث، ويتنـاول القسـم الثالـث أبرز نتائـج الدراسـة. بينما يشـمل القسـم الرابع نقـاش وتلخيـص نتائج الاسـتطلاع.

خلفية عامة

نشأة الخدمة المدنية وأهدافها

شـكلت الأزمـة الاقتصاديـة الكـبرى في دول شـمال امريكا عـام 1929، رافعـة لتطوير برامـج الخدمة المدنيـة، وكانت كندا مـن أول الدول التي انتهجت هذه المشـاريع كأداة للتعامل مع إسـقاطات الأزمـة الإقتصادية.

أمـا في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة فقـد أقيـم عـام 1933 فيلـق مدني خـاص لتنفيـذ العديـد مـن المشـاريع الإقتصاديـة في المناطـق الريفية، كجـزء من خطـة الـ«نيو ديـل» التي وضعهـا الرئيس روزفلـت لمعالجة الأزمـة الإقتصاديـة الكبرى. وفي المكسـيك اقتـصرت الخدمـة المدنية منذ بدايـة ثلاثينيـات القـرن المنـصرم عـلى طـلاب الجامعـات كجـزء مـن متطلبـات الحصول على شـهادة البكالوريـوس. تطورت برامـج الخدمة المدنيـة في تلـك الـدول لتشـمل أهدافـا كمحاربـة الفقـر، المحافظـة على مجموعـات الشـباب وتعزيز الثقة بالنفس، وكإسـتراتيجية لحل مشـاكل اجتماعيـة (Perry, 2004). بينمـا تركـزت مشـاريع الخدمـة المدنية في الـدول الأوروبية في برامج الرفـاه الإجتماعي. أحد أبـرز الأمثلة الأوروبية هـي المانيـا التي تعتـبر الخدمة المدنيـة بديـلا للخدمة العسـكرية. ففي الخمسـينيات انضـم إلى برامـج الخدمـة المدنيـة كل من رفض لأسـباب عقائديـة أن يلتحـق بالخدمـة العسـكرية شرط أن يثبت ذلك (سـموحة ولختمان، 2011).

سُـن قانـون الخدمـة الوطنيـة في إسرائيل عـام 1953، كعـرض لخدمة بديلـة للسـكان المعفيين من الخدمة العسـكرية لمدة سـنتين، واسـتهدف بالأسـاس النسـاء اليهوديـات المتدينـات. الا ان تطبيقـه بدأ عـام 1979 بشـكل جزئـي ومحـدود. مـع زيـادة وتـيرة المطالبـة بضـم اليهـود الحريديم والسـكان الفلسـطينيين في إسرائيـل لمشروع الخدمـة الوطنية في تسـعينيات القـرن المـاضي، وعـلى إثـر توصيـات لجنة «بن شـالوم»[4] عـام 1997 التـي تطرقـت إلى فتـح أبـواب الخدمـة الوطنيـة التطوعية لـكل من لـم يخـدم في الجيـش، اتخذ مكتـب رئيـس الحكومـة بنيامين

4 عينت لجنة خاصة في عام 1997 برئاسة بن شالوم يجئال مدير عام وزارة العمل والرفاه لفحص قضية الخدمة الوطنية في إسرائيل وقدمت توصياتها للحكومة.

نتنياهو في حزيران 1998 قرارا ببلورة خطة تلزم الشباب العرب بأداء خدمة وطنية-مدنية، وفي عهد حكومة إيهود براك (عام 2000)، ألقي على عاتق مجلس الأمن القومي إجراء بحث شامل حول دمج «الأقليات» في الخدمة المدنية (فيرفستبرغ، 2003).

بعد ذلك شكلت لجنة خاصة سميت باللجنة التحضيرية لمشروع الخدمة الوطنية- المدنية أو «لجنة عبري».[5] التي قدمت توصياتها للحكومة برئاسة أرئيل شارون عام 2005. جاء من ضمن توصياتها: «فتح أبواب الخدمة الوطنية المدنية لكل مواطني إسرائيل الذين لا يلتحقون بالخدمة العسكرية و/أو المعفيين منها». وجاء في تقرير لجنة عبري عن المجتمع العربي في إسرائيل أنه «حتى الآن لم يطلب من غالبية المجتمع العربي أداء الخدمة العسكرية الإلزامية، لذا توصي اللجنة بفتح إطار الخدمة الوطنية للشباب العرب، وأن ينشأ إطار بديل يمكن الشباب العرب من التطوع لمصلحة وخدمة الجمهور والمجتمع والدولة التي يعيشون فيها». وتؤمن اللجنة: «أن هذه الخطوة هي حل وسط بين مبدأ المساواة والإلتزامات المدنية المرافقه لها وبين الإنتماء القومي، الذي يمنع أبناء وبنات الوسط العربي من الخدمة في الجيش، وتتوقع أن يكون لهذه الخطوة انعكاسات إجتماعية إيجابية على وضع العرب في إسرائيل، وأن يُشق الطريق لدمج جيد للعرب في النسيج السياسي– الإجتماعي الإسرائيلي».[6]

بين التوصيات الأخرى ل«لجنة عبري» كان اقتراح تغيير اسم الخدمة الوطنية إلى الخدمة المدنية، خاصة لدى مخاطبة المجتمع العربي.

5 اللجنة التحضيرية للخدمة الوطنية–المدنية، دولة إسرائيل 2005، توصيات مرحلية (تقرير لجنة عبري). Available at http/ www.nxs.gov.il

6 المصدر السابق.

لأن اسـما كهـذا يمنـع الحساسـيات الوطنية لـدى أبناء الأقليـات ويؤكد علاقـة الخطة المقترحـة بمفاهيم المجتمـع المدني الذي تتعاظـم مفاهيمه في المجتمـع الإسرائيلي».[7]

تبنـت الحكومـة قسـما مـن توصيـات لجنـة عـبري عـام 2007، منها التوصيـة «بتوسـيع إمكانـات الخدمـة الوطنية–المدنية بشـكل تدريجي لـكل سـكان إسرائيـل الذيـن لا يخدمـون حسـب القانـون في الخدمـة العسـكرية، من خـلال الحفاظ على الأهميـة الكبرى للإطار العسـكري». وصادقـت كذلك على اقامة دائـرة الخدمة الوطنية–المدنيـة في إسرائيل».[8]

في عـام 2012 وعلى إثر تشـكيل حكومـة «الليكود – كديمـا»، عُين عضو الكنيسـت يوحنان بلسـنير من حزب كديمـا لإعداد تقرير حـول إمكانية تعزيـز الإندمـاج في الخدمـة الوطنية–المدنية والمسـاواة في العبء. جاء في توصيـات اللجنـة حـول الخدمـة المدنيـة للمجتمـع العربي أنـه: «يجب أن يسـن قانـون يفـرض خدمـة مدنيـة إلزاميـة لـكل سـكان إسرائيل وبشـكل تدريجي. يتوجـب في المرحلـة الاولى وضع أهـداف لتجنيد أعداد محـددة ضمانا لاسـتمرار الزيادة في عدد المشـاركين من الوسـط العربي في السـنوات الخمـس القادمـة، وتعزيز الحوافـز الإيجابية للمشـاركة في هـذه الخدمـة، ورفـع وتـيرة الزيادة السـنوية، التـى يجـب أن تصل إلى 6000 مشـارك بعـد خمـس سـنوات».[9] كذلـك أوصـت اللجنـة بإقامة طاقـم مهني لفحـص الخدمة المدنية في الوسـط العربـي وتطوير الحوار مـع قيـادة الوسـط العربـي. إلا ان توصيـات اللجنة لم تنفذ بسـبب حل

7 اللجنة التحضيرية للخدمة الوطنية–المدنية، المصدر 5.

8 قرار الحكومة رقم 1215، يوم 18/2/2007 الحكومة 31.

9 تقرير لجنة بليسنير لزيادة المشاركة في مشروع الخدمة المدنية والمساواة في العبء، القدس 2012 (عبري): http://www.nrg.co.il/images/news1/plesner.pdf

الحكومة وإجراء انتخابات مبكرة للكنيست في كانون ثاني 2013، التي شملت بعض حملاتها الإنتخابية تشديدا على موضوع الخدمة المدنية، وإن استعملت في سياقها عبارات أخرى، مثل «المواطنة والولاء» و«المساواة في الحقوق والأعباء» لليهود الحريديم والعرب.

المواقف من الخدمة المدنية- البعد القومي السياسي والبعد الاجتماعي الإقتصادي

كما ذكر سابقا، كانت هناك عدة أهداف لمشاريع الخدمة المدنية عالميا، ارتبطت هذه الأهداف بطبيعة الدولة وعلاقتها بالمجتمع والمواطنين، من أهمها: زيادة خدمات الرفاه الإجتماعي وتوفير قوى عمل بتكلفة منخفضة من خلال تطوع جيل الشباب؛ تعميق قيم التطوع لدى جيل الشباب والإستثمار في رأس المال الإجتماعي. أما في إسرائيل فنجد أن للخدمة المدنية أهدافا مختلفة تشتق غالبا من الإحتياجات الداخلية للمجتمع الإسرائيلي، خاصة ما يتعلق بإشراك المجتمع اليهودي المتزمت دينيا في خدمة بديلة للخدمة العسكرية وتشجيعهم لدخول أسواق العمل (سموحة ولختمان، 2011). فيما يخص أهداف المشروع تجاه المجتمع العربي، نجد أنها أهداف مختلفة، تتمحور حول تغيير المواقف السياسية للشباب العربي، والمصالحة بينه وبين الشرطة الإسرائيلية ومؤسسات الدولة، خاصة بعد هبة اكتوبر 2000.

يعتقد قسم كبير من السكان والقيادات السياسية العربية، أن الأهداف الحقيقية غير المعلنة وراء مشروع الخدمة المدنية تختلف عن تلك الرسمية المعلنة، فلجوء الحكومة إلى مشروع الخدمة المدنية، سواء كانت طوعية أم إلزامية، له «اعتبارات أيدلوجية نابعة في الأساس

مـن الحـرص عـلى الطابـع اليهـودي للدولـة وتعميقـه، والتعامـل مع العـرب كأفـراد ومجموعـات صغـيرة، دون الأخذ بعـين الإعتبـار المكانة الثقافيـة والحالـة الخصوصيـة والأبعـاد القانونيـة لأقليـة الوطـن أو الأقليـة الأصلانيـة، ونـزع شرعيـة العـرب كأقليـة أصلانية لهـا حقوق ثقافيـة وكرامـة وطنيـة» (مصطفـى، 2006). فالتوجـه إلى العـرب كأفـراد للإلتحـاق بالخدمة المدنيـة هو حلقة مـن الحلقـات التي تهدف إلى دفعهـم إلى التخـلي عـن الهويـة الفلسـطينية العربيـة والتوجـه نحو الأسرلـة. «سـيؤثر الإنضمام للخدمـة المدنية على المتطوعين وسيشـعرون بالإنتمـاء للدولـة ومؤسسـاتها وسـيزيد مـن حـدة الجـدل والنقاش في انتمـاء الجماهـير العربيـة ومـا له علاقـة بالهويـة المدنية» (أبـو جابر، 2006). بمعنـى آخـر، فالخدمـة المدنيـة «تركـز عـلى الفـرد وتدخله في مسـار تثقيفـي طويـل الأمـد يبـدأ بقبـول الخدمـة المدنيـة وشـعارات ورمـوز الدولـة البعيـدة عن هويتـه الوطنيـة والقومية، وبنظـرة طويلة الأمـد توصلـه إلى الخدمة العسـكرية من خـلال أسرلته كليـا، الأمر الذي دفع جميـع الأحـزاب والحركات السياسـية والمؤسسـات الأهليـة والأطر التمثيليـة العربيـة إلى رفـض الخدمـة المدنيـة كليـا، وهذا ما عـبرت عنه البيانـات والمقـالات في مواقـع الإنترنـت والصحـف» (لطفـي، 2006؛ شـحادة الفصـل الرابـع في هـذا الكتاب).

مـن هذا المنظـار، وبما أن مـشروع الخدمة ليس مشروعـا حياديا يهدف لخدمـة المجتمـع العربي، كمـا يراه المجتمـع العربي والقيـادات العربية، فـإن فرضية هـذا البحث لتفسـير مواقف الشـباب العربي مـن المشروع وموافقتهـم عـلى المشـاركة فيـه أو رفضـه، ترتبـط بعاملين أساسـيين: يرتكـز العامـل الأول عـلى البعـد القومي والسـياسي، والثاني عـلى البعد الإقتصـادي- الإجتماعي.

يمكـن القـول أن البعـد القومي–السـياسي يعمـل في اتجاهيـن، حيـث يـؤدي ارتفـاع منسـوب المنطلقـات القوميـة والهوية الوطنيـة إلى رفض الشـباب العربـي للخدمـة المدنيـة، فيمـا يـؤدي تدنـي منسـوب البعـد القومـي الوطنـي وتراجـع الهويـة الوطنية لقبـول الخدمـة المدنية. كما يعمـل البعـد الإقتصـادي أيضـا في اتجاهيـن، الأول يعـارض الخدمـة المدنيـة نتيجـة الحالـة الإقتصاديـة الجيـدة، والثانـي يرفع مسـتويات القبول بسـبب تدنـي الوضـع الاقتصـادي. وتختلف هـذه الأبعاد ضمن فئـة الشـباب بسـبب عوامل شـخصية فرديـة، منهـا الهوية السياسـية القوميـة للفـرد، الأوضـاع الإقتصاديـة، ومسـتويات التعليـم والجيل.

2. منهجية البحث

هادفـا إلى دراسـة مواقـف الشـباب العرب من مـشروع الخدمـة المدنية، قـام مـدى الكرمل بإجـراء اسـتطلاع رأي عام هاتفـي في عينـة تمثيلية للفئـة العمريـة بـين 16–22 سـنة، في الأسـبوع الأخير من شـهر كانون أول عـام 2012. فقـد اختيرت عينة عشـوائية من 503 مسـتطلعين، عبر طريقـة السـحب متعـددة المراحل، ففـي المرحلـة الأولى اسـتعملت عينة طبقيـة، تلاهـا عنقوديـه ومن ثـم منتظمة، بدرجـة ثقة 95% وبنسـبة خطـأ محتملـة لا تزيـد عـن 4.5%، وقـد اختـيرت الأسرة كوحـدة بحث عـلى أن يتم اختيار المسـتطلع عشـوائيا. لم يشـمل الإسـتطلاع الشـباب العربـي مـن سـكان القـرى غـير المعـترف بهـا، وشـباب يسـكنون في التجمعـات السـكنية المعرفـة كيهودية ويسـكن بهـا عرب.

أعـد اسـتبيان خـاص يخـدم هـدف البحـث بطريقـة المقابلـة المنظمة، وشـمل في غالبـه أسـئلة مغلقـة ضمـن عـدة محـاور منهـا: معرفـة المسـتطلعين بمـشروع الخدمة المدنيـة؛ مواقف المسـتطلعين من مشروع

الخدمة المدنية؛ العوامل المؤثرة على مواقف المستطلعين؛ مدى الإستعداد للمشاركة في الخدمة المدنية؛ تعريف الهوية والإنتماء؛ متغيرات ديمغرافية واجتماعية إقتصادية.

3: نتائج البحث

3.1: الخلفية الديمغرافية- الاجتماعية

يتوزع مجتمع البحث جغرافياً على جميع مناطق السكن العربية، (الجليل، المثلث، النقب والمدن المختلطة (ملحق أ جدول 1).وقد كان 83.4% من المستطلعين مسلمون 16.6% مسيحيون.[10] عرف 23.1% من المستطلعين أنفسهم كمتدينين و23.5% عرفوا أنفسهم كعلمانيين، فيما عرف 53.3% أنفسهم كتقليديين محافظين، هذا يظهر أن غالبية جيل الشباب تنتمي إلى الاطار التقليدي المحافظ حسب مفاهيمه الخاصة (ملحق أ، جدول رقم ،7 و8).

يبلغ المتوسط الحسابي لسنوات التعليم لمجموعة البحث 12.06 سنة تعليم، أما الوسيط فهو 12 سنة تعليم (ملحق أ، جدول رقم 4). وتتوزع سنوات التعليم بين أفراد هذه المجموعة كالتالي: 28.2% تعلموا حتى 11 سنة، 41.9% تعلموا حتى 12 سنة، و 29.9% تعلموا 13 سنة فما فوق (ملحق أ، جدول رقم 5، 4 و6). لا زال 63.6% من المستطلعين على مقاعد الدراسة، منهم 53.7% في المرحلة الثانوية و 16.4% في الكليات، و 29.9% بالجامعات.

كما تظهر نتائج الإستطلاع أن 13.1% من المستطلعين يعرفون

10 لم بشمل الإستطلاع الدروز لأن الخدمة العسكرية مفروضة علي الذكور قسرا (خدمة إجبارية) وأعفيت الإناث من الخدمة نتيجة لطبيعة المجتمع المحافظ، كذلك لم تشمل العينة المناطق التي احتلت عام 1967 وضمت قسرا لإسرائيل (القدس والجولان).

وضـع أسرتهـم الإقتصـادي أنـه ممتـاز، و 29.4% بدرجـة جيـدة و 51.1% متوسـط، 5.2% يعرفـون وضعهـم بـسيء و1.3% يعرفـون وضعهـم بـسيء جـداً (ملحـق أ، جـدول رقـم 9).

3.2: الإنكشاف على مشروع الخدمة المدنية وتعريفه

يتضـح مـن نتائـج الإسـتطلاع أن 65.8% مـن المسـتطلعين لديهـم معرفـة بمصطلـح الخدمـة المدنيـة، بينمـا لم يسـمع باقي المسـتطلعين عنـه. تتفـاوت نسـبة المعرفة حـول الخدمة المدنيـة من منطقـة لأخرى، ويلاحـظ وجـود فـرق ذي دلالـة إحصائيـة في المعرفـة بـين المناطـق الجغرافيـة، فقـد تجاوزت نسـبة معرفة الفئة الشـابة بالمـشروع 70% في كل مـن منطقـة شـفاعمرو والشـاغور والناصرة والبطـوف، ووصلت أقصاهـا إلى 85.7% في منطقـة الشـاغور. بينمـا تـتراوح نسـبة المعرفة بالمـشروع بـين 56% - 70% في كل مـن منطقـة المثلث الشـمالي والمدن المختلطـة والسـاحل والجليـل الأعـلى والغربـي ومنطقـة المـرج وقـرى منطقـة بيـت زرزيـر. وتهبـط نسـبة المعرفـة إلى دون 50% في منطقـة النقـب. كذلـك وجدنـا فرقا في مـدى المعرفـة بـين المجموعـات العمرية، حيـث كانـت أعـلى لـدى الفئـة العمريـة 20 مقارنة مـع الفئـة العمرية 16- 19سـنة، وكذلـك وجدنـا فرقا وفـق سـنوات التعليم، حيـث كانت اكثـر ارتفاعـا لـدى فئة الشـباب الذين تعلموا 13 سـنة تعليـم فما فوق مـن الذين تعلمـوا لغاية 12 سـنة تعليم. وتَبين أيضـا أن معدلات المعرفة لـدى الشـباب الفلسـطيني مـن الطائفـة المسـيحية أعـلى مـن الشـباب المسـلم، وجميـع هـذه الفروقـات ذات دلالـة إحصائيـة (Significant differences). بالمقابـل، لـم نجـد فروقـا ذات دلالـة إحصائية في مدى المعرفـة حسـب الجنس (ملحـق ب، جـداول 1 - 5). بناء عـلى ذلك فإن

الشريحة الشبابية التي لا تعرف شيئا عن الخدمة المدنية أخرجت من استقراء مواقفها حول الخدمة المدنية.[11]

3.3 مصادر المعرفة

شكل رقم 1: مصادر المعرفة حول الخدمة المدنية - نسبة مئوية -معدلة

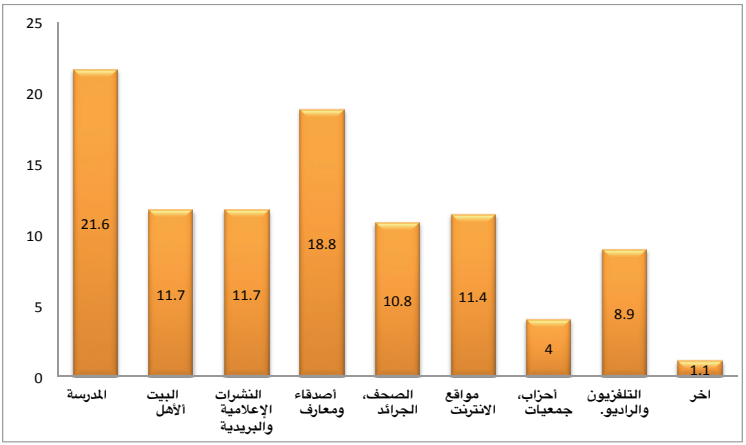

تتنوع مصادر الإنكشاف والمعرفة بمشروع الخدمة المدنية بين المستطلعين. وفقا لنتائج الإستطلاع، كانت المدرسة المصدر الأكثر انتشارا لمعرفة المستطلعين عن الخدمة المدنية من أي وسيلة اخرى. يليها الأصدقاء والمعارف كما يبين الشكل رقم 1.[12] لقد أظهرت النتائج

11 من باب الحذر التحليلي يجب التذكير أن هذه الشريحة تعتبر من الشرائح المحتملة لتبني موقف ما إزاء الخدمة المدنية مستقبلا سواء بالتأييد أو االمعارضة. لكنها في الوضع الحالي خارج مجال الانضمام للخدمة المدنية أو معارضتها بشكل فعال.

12 تم احتساب نسبة معدلة لمصادر المعرفة لأن مصادر المعرفة تتعدد والمستطلع الفرد يمكن ان يستقي معلوماته من عدة مصادر.

أن البيت والأهل لا يشكلون مصدر معرفة أساسي عن الخدمة المدنية، مما يشير إلى عدم تداول الحديث بشكل واسع في البيت حول ذلك.

3.4 تعريف مشروع الخدمة المدنية

يتمحور تعريف المستطلعين لمشروع الخدمة المدنية حول ثلاثة محاور أساسية: الربط بين الخدمة المدنية والخدمة العسكرية؛ الربط بين الخدمة المدنية وأهدافها السياسية؛ والخدمة المدنية كمشروع يحمل أهدافا اقتصادية. طلب من المستطلعين اختيار أحد التعريفات للخدمة المدنية من بين عدة تعريفات عرضت عليهم (نعرض تقسيم إجابات المستطلعين الذين سمعوا عن المشروع فقط). اختار 39.3% من المستطلعين تعريف الخدمة المدنية كـ «بديل للخدمة العسكرية ويشمل تطوعاً في المؤسسات الرسمية (المستشفيات والمدارس)»، بينما رأى 9.8% أن الخدمة المدنية مشروع «مكمل للخدمة العسكرية وتشمل تطوعاً في المؤسسات الرسمية». أي أن غالبية المستطلعين يربطون بين الخدمة المدنية والخدمة العسكرية. واختار 9.6% تعريفا يربط بين مشروع الخدمة المدنية والأهداف السياسية المتمثلة «بدمج العرب في المؤسسة الإسرائيلية وتنازلهم عن حقوقهم القومية». قسم صغير فقط (4.2%) ربط بين المشروع والأبعاد الإقتصادية التي ترمي إلى «دمج العرب ومساواتهم مع باقي مواطني الدولة»، واختار 16.1% التعريف القائل أن الخدمة المدنية طريقة للتطوع لتطوير وإفادة المجتمع العربي (جدول 1).

جدول رقم 1: توزيع تعريف الخدمة المدنية

التعريف	النسبة المئوية
بديل للخدمة العسكرية ويشمل تطوعًا في المؤسسات الرسمية (المستشفيات والمدارس)	39.3
مكمل للخدمة العسكرية ويشمل تطوعًا في المؤسسات الرسمية	9.8
طريقة أخرى لدمج العرب في المؤسسة الإسرائيلية وتنازلهم عن حقوقهم القومية	9.6
طريقة أخرى لدمج العرب ومساواتهم مع باقي مواطني الدولة	4.2
طريقة للتطوع لتطوير وإفادة المجتمع العربي	16.1
لا أذكر- لا إجابة لي- لا شيء	10.5
آخر	10.5
المجموع	100
N	328

3.5 المواقف من الالتحاق بالخدمة المدنية

للتعرف على مواقف الشباب العرب من موضوع الخدمة المدنية طرح على المستطلعين السؤال «حسب رأيك هل على المواطنين العرب الإلتحاق بالخدمة المدنية؟»، ومن ثم سؤال حول إمكانية أن يشارك المستطلع نفسه في المشروع بواسطة السؤال «هل أنت مستعد للمشاركة في برنامج الخدمة المدنية؟».

أظهرت النتائج أن 23.7% من المستطلعين الذين سمعوا عن مشروع الخدمة المدنية يؤيدون التحاق الشباب العرب بها، بينما أجاب 70.1% أنهم يعارضون التحاق الشباب العرب بالخدمة المدنية،

وامتنع 6.3% عن الإجابة على هذا السؤال.

وعن موقف المستطلع من الانضمام الشخصي للخدمة المدنية أجاب 26.1% أنهم مستعدون للالتحاق بها بينما يعارض الالتحاق الشخصي قرابة 70%. بمقارنة هذه النتيجة باستطلاعات سابقة قام بها المسؤول عن هذا الإستطلاع نفسه، نجد أن هناك ارتفاعا في نسبة المؤيدين للإنضمام في عام 2012 مقارنة مع عام 2010، حيث قال حينها 21.1% أنهم مستعدون للمشاركة وانخفاضا مقارنة مع عام 2009 حين قال 32.8% أنهم مستعدون للمشاركة، كما يبين الجدول 2.[13]

جدول رقم 2: التوزيع حسب موافقة المستطلَع الإلتحاق بالخدمة المدنية

الإجابة	النسبة المئوية 2012	النسبة المئوية 2010	النسبة المئوية 2009
نعم	26.1	21.1	32.8
لا	70	74.7	66.2
لا رأي لي / لا توجد إجابة	3.9	4.2	1
المجموع	100	100	100
N	330	310	290

13 استطلاع 2012، هو استطلاع مدى الكرمل – حيفا ومجتمع الشباب المستهدف من جيل 16-22 عاما، استطلاع 2010، هو استطلاع جمعية نساء ضد العنف ومجتمع الشباب المستهدف من جيل 17-20 عامًا واستطلاع 2009 هو استطلاع جمعية بلدنا – حيفا ومجتمع الشباب المستهدف من جيل 17-20 عاما. ومعد الإستطلاعات الثلاث هو كاتب ومحلل هذه النتائج.

3.6 قبول أو رفض المشاركة في الخدمة المدنية

تشكل الأوضاع الإقتصادية الصعبة لدى المجتمع العربي إحدى العوامل التي استعملها ويستعملها صناع القرار ومروجو الخدمة المدنية للتأثير على الشباب العربي. يجري الإدعاء، على سبيل المثال لا الحصر، أن المشاركة في الخدمة المدنية تساهم في تحقيق مساواة بين المواطنين العرب واليهود، وتمنع التمييز في القبول لأماكن العمل أو الجامعات (العامل الإقتصادي). من هنا وجدنا أهمية في فحص مدى قبول أو رفض الشباب العرب لمقولة: «إن الخدمة المدنية تساهم في تحقيق المساواة في الحقوق».

تبين أن المستطلعين لا يوافقون على هذه المقولة وأن مستويات الثقة في إمكانية تحقيق مساواة عبر الخدمة المدنية منخفضة. إذ أجاب 68.3% من المستطلعين الذين سمعوا عن الخدمة المدنية أن هذه الخدمة لا تساهم في نيل الحقوق المتساوية مع باقي مواطني الدولة، بينما يوافق على ذلك 23.3% فقط (شكل رقم 2).

شكل رقم 2: هل الخدمة المدنية تساهم في نيل الحقوق المتساوية لكافة مواطني الدولة؟

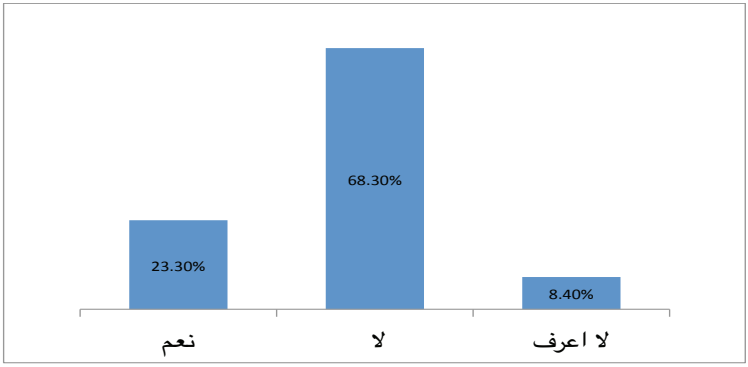

ويـبرز الموقـف الرافض للمشـاركة في الخدمة المدنية مـن رفض 46.5% مـن المسـتطلعين لهـا «حتـى لـو كانـت الخدمـة المدنيـة هـي الطريق الوحيـد الـذي يضمـن حقوقًـا متسـاويةً مـع باقـي مواطنـي الدولة»، وقـال 15.3% أنهـم لا يثقـون بهـذه المقولـة، وأجـاب 34.4% مـن المسـتطلعين أنهـم حينهـا قـد يكونـوا مسـتعدين للمشـاركة في الخدمة المدنيـة، و3.4% قالـوا إن لا موقفـا لديهـم مـن هـذه المقولة.

أما أسـباب اختـلاف التحـاق الفتيـات العربيـات في الخدمة المدنيـة، فوفق الإنطبـاع السـائد في المجتمـع العربـي ولـدى صنـاع القـرار في اسرائيـل، تعـود بالاسـاس لعوامـل إقتصادية. لقـد فحص الإسـتطلاع مواقـف كافة المسـتطلعين (ذكـورا وإناثـا) حـول تقديرهـم لأسـباب التحـاق الفتيـات والشـباب في الخدمـة المدنيـة. وتبـين وفقا لمواقف المسـتطلعين، أن أسـباب التحـاق الشـباب والفتيـات بالخدمة المدنية متشـابهة للغايـة. إذ قال 32% مـن المسـتطلعين أن سـبب التحـاق الذكـور بالخدمـة هـو كونها «تسـاعد في التقـدم لأماكـن العمـل والتعليـم»، بينمـا قـال 39% أن ذلك هو سـبب التحـاق الفتيـات. أمـا السـبب الثانـي الـذي يفـسر الالتحـاق حسـب رأي كافة المسـتطلعين فهـو الحصول على دعم مـادي، إذ يرى 27% أن السـبب المـالي يفـسر التحاق الشـباب الذكـور، و 21.5% يـرون أنه يفـسر التحاق الإنـاث. أمـا باقي الأسـباب فتعـود لعدم وجود فـرص عمل داخـل المجتمع العربـي في إسرائيـل (بواقـع 16.2% للذكـور و14.1% للإنـاث). ويقـول 6.4% إن السـبب لدى الشـباب هو تمضيـة أوقات الفـراغ و 10% يقولون إن هـذا هو السـبب لانضمام الإنـاث. بينما يقـول ما يقارب 7% (للشـباب والفتيـات) إن السـبب هو نـدرة الأطـر الثقافية في المـدن والقـرى العربية. وقـال ما يقـارب 8% إن السـبب ينبـع من مصلحـة البلدات التـي يقيمون فيهـا ويرون بهـذه الظاهـرة خدمـة وتطوعا لتطويـر أماكن سـكناهم.

تنـدرج غالبيـة التفسـيرات لأسـباب الإلتحـاق بالخدمـة المدنيـة، وفقـا لـرأي المسـتطلعين الذيـن سـمعوا عـن الخدمـة المدنيـة، في أطـار البعد الإقتصـادي والإجتماعـي باسـتثناء 4% يقولـون إنها قلة وعـي، تندرج ضمـن البعـد السـياسي القومي.

شكل رقم 3: أسباب الإلتحاق بالخدمة المدنية

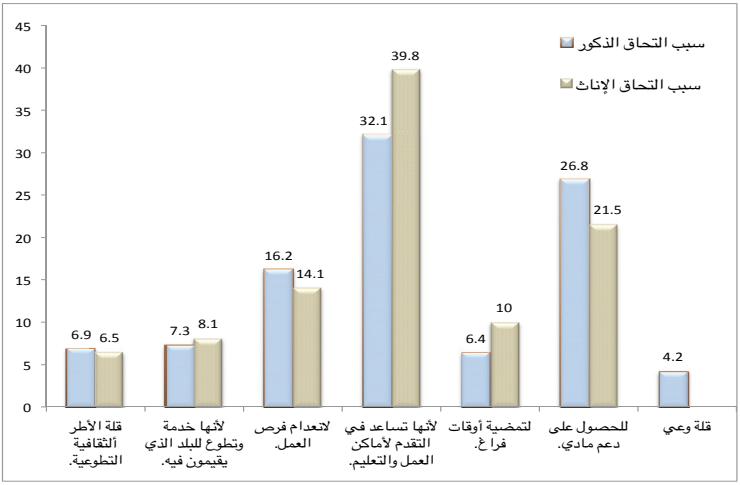

3.7 أسباب المشاركة

يوضـح فحص أسـباب موافقـة المسـتطلعين على المشـاركة الشـخصية في الخدمـة المدنية أن السـبب المـادي وليس العقائـدي الأيديولوجـي هو الذي يدفعهـم للموافقـة، كمـا يبـين الجـدول 3. إذ قـال 29% من المسـتطلعين الذيـن يوافقون على المشـاركة في الخدمة أن السـبب هو المنافـع الاقتصادية

والماديــة التــي قــد توفرها الخدمــة المدنية. وقــال قرابــة 28% إنها طريقة جديــة للتطــوع المجتمعــي والمحــلي، بينمــا قــال 16.6% فقــط إن ســبب الموافقــة يعــود لكونــه «مواطــن إسرائيلي وعليــه واجب يجــب تأديته».

جدول رقم 3: التوزيع حسب السبب الرئيسي للموافقة على الخدمة المدنية

السبب	النسبة المئوية
المنافع الاقتصادية مثل الدخل المادي أو الحصول على حقوق متساوية للذين يخدمون عسكريا	29
أنا مواطن إسرائيلي وعلي واجب يحب تأديته	16.6
هذه طريقة جيدة للتطوع من أجل مجتمعي	27.9
في منطقتي أو بيئتي القريبة هناك كثير ممن يخدمون وأنا عملت مثلهم	7.6
آخر	18.8
المجموع	100
N	84

إذا انتقلنــا إلى المســببات التــي ينطلــق منهــا معارضو الخدمــة المدنية في بلــورة مواقفهــم، تُظهر نتائج الإســتطلاع أن الســبب الأســاسي لمعارضة الخدمــة المدنيــة لــدى 36 % مــن المســتطلعين هــو تعــارض مــشروع الخدمــة المدنية مــع الهوية القوميــة. وأجــاب 12.2% أن الخدمة المدنية هــي «بداية مشــوار الأسرلــة والتنــازل عن الهويــة الوطنيــة العربية»، و 9.4% أنهــا تعنــي خدمة إسرائيــل، و 6.8% يــرون أنها بدايــة للخدمة

العسكرية، بينما قال 11.9% إنه لا توجد منافع اقتصادية من الخدمة المدنية ويفضلون العمل من أجل كسب ذلك (جدول رقم 4).

جدول رقم 4: التوزيع حسب السبب الرئيسي لمعارضة الخدمة المدنية

السبب	النسبة المئوية
تتعارض مع هويتي القومية	36.2
الخدمة المدنية معناها خدمة اسرائيل	9.4
ضغوط إجتماعية	3.5
الخدمة المدنية تشكل بداية للخدمة العسكرية	6.8
الخدمة المدنية بداية مشوار الأسرلة والتنازل عن الهوية الوطنية العربية	12.2
لا توجد منفعة إقتصادية من الخدمة المدنية ويفضل أن أعمل لكسب المال بدل الالتحاق بالخدمة المدنية	11.9
آخر	20
المجموع	100
N	218

3.8 المميزات الديمغرافية الإجتماعية لمؤيدي ومعارضي الخدمة المدنية

يرمي هذا القسم للتعرف على الميزات الديمغرافيه والإجتماعية للمؤيدين والمعارضين لالتحاق الشباب العرب بالخدمة المدنية، والمؤيدين والمعارضين للمشاركة الشخصية في المشروع.

أظهـرت النتائـج أن متوسـط جيـل المعارضـين لانضمـام الشـباب العرب للخدمـة المدنية (متوسـط عمـر يقـارب 19.45 عامـا، بانحـراف معياري قـدره 2.02) أعـلى مـن متوسـط الموافقـين (18.9عامـا وانحـراف قـدره 2.28)، وان هـذا الفـرق ذو دلالـة احصائيـة ($t_{(308)}$= 2.138; p< 0.05). كذلـك وجدنـا أن متوسـط سـنوات التعليـم لـدى المعارضين للمشـاركة في الخدمـة المدنيـة (بمتوسـط 12.80 عامـا دراسـيا وانحراف قـدره 2.04) أعلى من متوسـط سـنوات التعليم لمؤيـدي الالتحاق (المتوسـط12.05 عاما، والانحـراف 1.46) الفرق ذو دلالـة احصائية ($t_{(173)} = 3.502, p < 0.05$). لـدى الإنتقـال إلى فحـص المواصفات الشـخصية للمسـتطلعين الموافقين على المشـاركة الشـخصية في الخدمـة المدنيـة والمعارضين لهـا وجدنا أن الصـورة تتغـير نوعا مـا. فرغم أن متوسـط جيـل المعارضين (متوسـط 19.42 عامـا بانحـراف 2.05) أعـلى بشـكل بسـيط من جيـل المؤيدين (متوسـط19.08 عامـا بانحـراف 2.31)، إلا أننـا لـم نجـد فروقا ذات دلالـة إحصائية بين المجموعتين. وعند فحص الفرق في متوسـط سـنوات التعليـم، أظهـر التحليـل أن متوسـط سـنوات التعليـم للمعارضين أعلى (متوسـط سـنة تعليميـة 12.74 بانحراف 2.04) من متوسـط سـنوات التعليـم للمؤيدين (متوسـط 12.2سـنة تعليمية بانحـراف1.58) وكان الفـرق ذا دلالـة احصائيـة ($t_{(180)}$= 2.15, p < 0.05).

بغيـة فحـص تأثير متغـيرات ديمغرافيـة أخرى مثـل النـوع الاجتماعي والديـن عـلى الموقف مـن مشـاركة الشـباب العـرب في الخدمـة المدنية، اسـتعملنا اختبـار كاي. وقـد أوضـح تحليـل المعطيـات أن موقـف المسـتطلعين مـن التحـاق الشـباب العربـي بالخدمـة المدنيـة لا يرتبـط بالنـوع الإجتماعـي للمسـتطلع (χ^2=0.228, P=0.635)، كذلك لم يكن هنـاك فـرق في فحص الموقف الشـخصي للالتحـاق أو المعارضـة (ملحق

ب جـدول 7). وعنـد فحـص وجـود ارتبـاط بين متغـير الديـن والموقف مـن التحاق الشـباب العـرب أو معارضتـه، أظهر تحليـل المعطيات عدم وجـود علاقـة بـين الإنتمـاء الدينـي والموقـف مـن مشـاركة العـرب في الخدمـة المدنيـة، كذلك بالنسـبة للموقف من مشـاركة المسـتطلع نفسـه في الخدمـة المدنية حسـب الديـن (ملحق ب جـدول 8 و9). كمـا لم نجد أي فـرق في مواقـف المسـتطلعين مـن تأييـد أو معارضة الخدمـة المدنية وفقـا للوضـع الاقتصـادي لـلأسرة (χ^2=2.647, P= 0.614).

عنـد مقارنـة موقف المسـتطلعين الذين سـمعوا عـن الخدمـة المدنية من المـشروع حسـب مكان السـكن يتضح أن هنـاك فرقا ذا دلالـة إحصائية في الموقـف بـين المناطـق المختلفـة (χ^2=18.584 , P= 0.000)، وكانـت أعـلى نسـبة تأييـد لمشـاركة العـرب في الخدمـة المدنية في النقـب 58%، ثـم في الجليـل 26%، ويليهـا المـدن المختلطـة 24%، بينمـا تنخفض في المثلـث إلى 14%. وبالنسـبة للموقـف الشـخصي (ملحـق ب، جدول 10 ،11) نجـد نفـس التوجهـات، وأن نسـبة مؤيـدي الالتحـاق الشـخصي بالخدمـة المدنيـة ترتفـع في النقـب والجليـل وتنخفض في المثلـث والمدن المختلطـة ويبقـى الفـرق بـين المناطـق الجغرافيـة ذو دلالـة إحصائية (χ^2=39.708 , P= 0.000).

يسـتدل مما تقـدم من معطيـات أنه لا يوجد فـرق بين الذكـور والإناث، ولا بين المسـلمين والمسـيحيين في تأييـد أو معارضة الشـباب في العرب في الخدمـة المدنيـة، لكـن هنـاك فرقا وفقـا لمكان السـكن. وتبـين أيضا أن متوسـط سـنوات تعليـم المعارضـين للخدمـة المدنيـة أعلى مـن المؤيدين ومتوسـط أجيالهـم أعـلى من المؤيديـن ويدل ذلـك أن معارضـة الخدمة المدنيـة تزداد مـع ارتفـاع الجيل وسـنوات التعليم.

3.9 تأثير الأسرة والمجتمع على الموقف من الخدمة المدنية

يتبين من فحص إجابة المستطلعين حول تاثير الأسرة على مواقفهم، أن تأثير الوالدين لا يدعم الإعتقاد السائد بأنه يكون أكبر على موقف الفتيات منه على موقف الذكور. فقد طلب من المستطلعين أن يدرجوا تأثير الوالدين على موقفهم الشخصي من المشاركة في الخدمة المدنية حسب سلم من 7 درجات بحيث يشير الرقم 1 إلى غير موافق بتاتا و 7 إلى موافق جدا. وقد فُحص متوسط السلم حسب الجنس بواسطة اختبار t لعينتين غير مرتبطتين، ودلت نتائج الفحص أن متوسط تأثير الأهل على موقف الذكور (متوسط 3.11 بانحراف2.47) أعلى منه على الإناث (متوسط 2.85 بانحراف 2.3)، لكن الفرق ليس ذا دلالة إحصائية ($t_{(311)} = 0.937, p< 0.05$). بمعنى أن تاثير الوالدين على الجنسين متساو.

من جهة أخرى يتضح أن تأثير العائلة على موقف المستطلع أعلى لدى أصحاب الموقف المؤيد للمشاركة الشخصية بالخدمة المدنية (متوسط 4.38 بانحراف 2.39) من أصحاب الموقف المعارض للمشاركة الشخصية بالخدمة المدنية (متوسط2.39 بانحراف 2.13)، وأن الفرق بين الإثنين ذو دلالة إحصائية ($t_{(131)} = 6.594, p< 0.001$). لا توفر أسئلة الاستطلاع إمكانية فحص ما إذا كان موقف الأهل داعما أو معارضا لمشاركة الأبناء في الخدمة المدنية.

إضافة لتأثير العائلة على موقف الأفراد حول مشروع الخدمة المدنية، يمكن للإستطلاع فحص تأثير عوامل إضافية منها الأحزاب والجمعيات العربية، والمدرسة والأصدقاء والمجتمع ككل (جدول 5). وقد كان أعلى تأثير على الموقف الشخصي هو تأثير الوالدين وبنسبة (41.75%)، ثم الأحزاب والجمعيات العربية بواقع 33.8% من

المستطلعين، وبنفس الدرجة كان هناك تأثير للمجتمع وللأصحاب و للمدارس (جدول 5).

جدول رقم 5: التوزيع حسب التأثير على موقف الشاب/ة من المشاركة في الخدمة المدنية

الإجابة	النسبة المئوية				
	الأسرة	المدرسة وطاقمها	الأصحاب	المجتمع	الأحزاب والجمعيات
نعم	41.7	29.1	33.5	33	33.8
لا	57	67.4	65.1	65.8	64.7
لا أعرف / لا توجد إجابة	1.2	3.6	1.4	1.2	1.5
المجموع	100	100	100	100	100
N	325	329	329	329	328

3.10 الموقف من الخدمة المدنية والهوية الشخصية

يرى عديد من القيادات السياسية العربية والباحثين المهتمين أن هدف مشروع الخدمة المدنية هو تشويه الهوية الفلسطينية ومحاولة لأسرلة الهوية والانتماء، كما ذكرنا في المقدمة (راجعوا ايضا فصل مواقف القيادات السياسية والأهلية من مشروع الخدمة المدنية في هذا الكتاب). ونحن نعتقد أن لمركب الهوية القومية الفلسطينية لدى فئة الشباب دورا هاما في قرار قبول أو رفض مشروع الخدمة المدنية. من هنا تأتي أهمية فحص العلاقة بين تعريف الشباب لهويتهم ومستويات قبول أو رفض المشروع. للوقوف على هذا الجانب طلب

مــن المســتطلعين تعريــف هويتهــم وانتمائهــم كمــا يرونــه مــن وجهة نظرهم.

أظهــرت نتائج الإســتطلاع أن ثلث المســتطلعين اختــاروا تعريف «عربي فلســطيني مواطــن في دولــة إسرائيل»، حيث ميــزوا بين الإنتمــاء القومي الوطنــي والمواطنة في الدولة كواقــع لحياتهم اليومية المدنيــة. ترتفع هذه النســبة إلى 44% بــين المســتطلعين الذيــن يعارضــون مــشروع الخدمة المدنيــة، وتنخفــض إلى 28.4% لدى مؤيدي المشــاركة في المــشروع. بينما اختــار 1.5% فقط مــن مجمل المســتطلعين التعريف الدينــي، و 8.3% اختــاروا القوميــة الوطنيــة حيــث عرفــوا أنفســهم بعرب فلســطينيين، ودمــج 7.4% بــين الإنتمــاء القومــي والهوية المدنيــة إذ عرفوا أنفســهم «بالعــرب الفلســطينيين الإسرائيليــين». جميــع هــذه التعريفــات تميــز المســتطلعين مــن الناحيــة القومية الوطنية عــن باقي مواطنــي إسرائيل. أمــا الذيــن عرفــوا أنفســهم بإسرائيليــين فقــط، فقــد بلغــت نســبتهم 14.3% مــن مجمــل المســتطلعين (جــدول رقم 6).

جدول رقم 6: التوزيع حسب تعريف الهوية

التعريف	النسبة المئوية كل المستطلعين	النسبة المئوية – المعارضون للانضمام للخدمة المدنية	النسبة المئوية – المؤيدون للانضمام للخدمة المدنية
عربي فلسطيني مواطن في دولة إسرائيل	33.3	44.4	28.4
عربي فلسطيني إسرائيلي	7.4	7	10
عربي إسرائيلي	13.2	9.1	25.8
إسرائيلي	14.3	11.2	7.6
عربي فلسطيني	8.3	6.1	4.2
مسلم/مسيحي عربي فلسطيني إسرائيلي	1.6	17	13.8
مسلم/مسيحي عربي فلسطيني مواطن في دولة إسرائيل	1.5	-	1.1
آخر	6	5.1	9
المجموع	100	100	100
N	495	229	86

ممـا تقـدم نجـد أن تعريـف المؤيديـن للمشـاركة في الخدمـة المدنيـة لا يختلـف كثـيرا عـن بقيـة المسـتطلعين، حيـث يتوزعـون عـلى كافـة التعريفـات التـي ذكـرت أعـلاه، لكنهـم يتميزوا عـن باقي المسـتطلعين بارتفـاع نسـبة المؤيديـن للمـشروع الذيـن يعرفون أنفسـهم بواسـطة مركـب الهويـة الإسرائيليـة، حيث اختـار قرابـة 33% تعريـف «عربي

إسرائيـلي» و«إسرائيـلي» للتعبـير عـن هويتهـم، بينمـا اسـتعمل هـذه التعريفـات قرابـة 20% مـن المعارضـين للمشـاركة في المـشروع. أي أن هنـاك فرقـا في تعريفـات الهويـة التـي يسـتعملها مؤيـدو المشروع ومعارضـو المشـاركة فيـه.

3.11 الموقف من الخدمة المدنية وديمقراطية ويهودية الدولة

حتـى الآن، وجدنـا توجهـين لـدى الشـباب العـرب، أغلبيـة تعـارض المـشروع وترفـض المشـاركة فيـه، وأقلية تؤيـده وتوافق على المشـاركة، ووجدنـا أن الموقـف السـياسي مـن المشروع ومركبـات الهويـة تفسر إلى حـد بعيـد مواقـف المسـتطلعين، أو عـلى الأقـل توضـح وجـود اختلاف بـين فئـة المؤيدين والمعارضـين في هـذه الجوانب. عليـه، رأينـا أن هناك أهميـة لفحـص موقف المسـتطلعين، المعارضـين والمؤيدين، مـن تعريف دولـة إسرائيـل كدولـة «يهودية وديمقراطيـة». نفترض وجـود فروق في هـذا الجانـب بـين المؤيدين والمعارضـين، حيث تميـل المجموعـة الداعمة لقبـول تعريـف إسرائيـل «دولـة ديمقراطية ويهوديـة»، بينمـا يتراجع قبـول هـذا التعريـف لـدى المجموعـة المعارضـة. لفحـص الفـرق بـين المجموعتـين قمنـا اولا بإجراء اختبـار t لأجوبة المسـتطلعين على تعريف دولـة إسرائيـل كدولـة «ديمقراطية»، على سـلم مـن 1 إلى 5، حيث يعني الرقـم 1 أن إسرائيـل غـير ديمقراطيـة بتاتـا والرقـم 5 ديمقراطية جدا، ومـن ثـم فحصنـا موقـف المسـتطلعين إزاء تعريـف إسرائيـل كدولـة يهودية.

أظهـرت نتائـج موقـف المسـتطلعين تجـاه تعريـف ديمقراطيـة دولـة إسرائيـل أن متوسـط التعريـف لـدى أصحـاب الموقف الشـخصي المؤيد

للالتحاق بالخدمة المدنية (متوسط 3.43بانحراف 1.29) أعلى من متوسط المعارضين له، (متوسط2.411 بانحراف 1.166)، وأن الفرق بين المجموعتين ذو دلالة إحصائية($t_{(308)} = 6.63; p<0.001$). من جهة أخرى وجدنا أن متوسط الموافقة على تعريف إسرائيل كدولة يهودية بين أصحاب الموقف المؤيد للإلتحاق (متوسط 3.38 بانحراف1.52) أعلى من المعارضين (متوسط 2.99 بانحراف 1.79)، وأن لا دلالة احصائية في الفرق($t_{(305)} = 1.87; p>0.05$). اي أن لأصحاب الموقف المؤيد للخدمة المدنية موقف يرى في إسرائيل دولة ديمقراطية، أكثر من المعارضين، دون أن يكون هناك فرق في جانب تعريف إسرائيل كدولة يهودية.

نقاش وتلخيص

فحصت هذه الدراسة موقف الشباب الفلسطيني في إسرائيل من مشروع الخدمة المدنية، وهدفت إلى توضيح تأثير البعدين القومي السياسي والاقتصادي الاجتماعي على مواقف الشباب. نأمل أن تسهم هذه الدراسة في تقديم قراءة واقعية تعكس موقف جيل الشباب من الخدمة المدنية، وأن تؤثر في اتخاذ قرارات تعتمد على معطيات موضوعية ذات مصداقية.

بغية توفير صورة واقعية قدر الإمكان، لمواقف الشباب العرب من مشروع الخدمة المدنية، كان لا بد أن نحلل مواقف وآراء الشباب الذين لديهم معرفة عن المشروع أو على الأقل الذين سمعوا عنه. وقد أظهرت النتائج أن ما يزيد عن ثلث المستطلعين لا يعرف شيئا عن مصطلح الخدمة المدنية، لذا أخرجت هذه الشريحة من التحليلات

التـي أجريناهـا وقمنا بتحليـل مواقف المسـتطلعين الذيـن لديهم معرفة بالمـشروع فقط.

وجدنـا أن أهـم مصـادر معرفـة هـذه الشريحـة، التـي لديهـا معرفـة بالمـشروع والتـي تشـكل حـوالي ثلثـي مجتمـع البحـث، هـي المدرسـة والأصدقـاء والمعـارف، إضافـة إلى وسـائل الإعـلام، فيمـا كانـت الأسرة والبيـت مصـدرا أقل أهمية. يـدل ذلك عـلى أن الحـوار الأسري لا يتناول هـذا الموضـوع وأنـه لـم يتحـول إلى موضـوع هـام داخـل العائـلات العربيـة، طالمـا أنـه لا زال بمسـتوى الموقف وليـس قرارا للتنفيـذ، بينما تسـاهم النقاشـات العامـة وحمـلات التوعيـة والمقاطعة بشـكل كبير في رفـع معرفـة الشـباب العـرب حـول الخدمـة المدنية.

يربـط غالبيـة المسـتطلعين الذيـن سـمعوا عن مـشروع الخدمـة المدنية بالبعـد القومـي السـياسي الهـادف إلى دفع الشـباب العـرب للتنازل عن الهويـة القومية، وتشـجيع مفاهيم الأسرلة بشـكل مبـاشر أو غير مباشر. يقـول خمـسي المسـتطلعين أن الخدمة المدنيـة بديلة للخدمة العسـكرية. وغالبيتهـم قالـوا إن هنـاك تناقضـا بـين كونهـم عربـا وبـين الخدمـة المدنيـة. أمـا ما يقارب خمس المسـتطلعين فهـم يربطون الخدمـة المدنية مـع البعـد الإجتماعـي الإقتصـادي، مـع التركيز عـلى الحقـوق المطلبية. ومـا تبقـى يدمج بـين البعديـن القومـي والإقتصادي.

توضـح نتائـج الدراسـة أن موقـف الغالبيـة العظمى من المسـتطلعين، قرابـة 70%، معارض لمشـاركة الشـباب العرب في الخدمـة المدنية، بينما قـال 23.7% إن على العـرب الالتحـاق بالخدمة المدنية. ولـم تكن نتائج فحـص اسـتعداد المسـتطلع للمشـاركة الشـخصية بعيـدة عـن نتائـج الموقـف العام، إذ أبدى 26.7% من المسـتطلعين اسـتعدادهم الشـخصي

للالتحاق بالخدمة المدنية، بينما عارض 70%. تتطابق هذه النتائج مع نتائج استطلاعين للرأي أجريا عامي 2009 و2010. بينما تختلف مع استطلاع أجري على يد سموحه ولختمان في 2009، حيث جاء فيه أن أكثر من نصف الشباب العرب في جيل 18- 22 يؤيد الخدمة المدنية وهم على استعداد للمشاركة بشكل شخصي (سموحة ولختمان 2010).

من ناحية الفروقات في الميزات الديمغرافية الاجتماعية بين المستطلعين الذين يعارضون أو يؤيدون مشروع الخدمة المدنية، تبين أن لا فرق بين موقف الذكور والإناث. كذلك لم تظهر النتائج فرقا في المواقف حسب الإنتماء الديني. وتبين أن هناك فرقا وفقا لمكان السكن ومستوى التعليم. فالمتوسط الحسابي لسنوات تعليم المعارضين للخدمة المدنية ومتوسط أجيالهم أعلى من المؤيدين. يدل ذلك على أن معارضة الخدمة المدنية تزداد مع ارتفاع الجيل وسنوات التعليم، بذلك يكون الشاب أكثر نضوجا ويمكنه بلورة موقف رافض كلما تقدم في السن والتعلم.

كما تبين أن أصحاب الموقف المؤيد للخدمة المدنية يعبرون عن مستوى ثقة أعلى بالديمقراطية الإسرائيلية مقارنة بالرافضين، دون أن يرافق ذلك قبول لكون الدولة يهودية. بينما لم نلاحظ توجها مختلفا بين المجموعتين من ناحية تعريف الهوية والإنتماء الوطني. ووجدنا أن المواطنة الإسرائيلية تشكل جزءا من مركبات الهوية لدى هؤلاء الشباب، لكن دون أن يغيب ذلك الإنتماء الفلسطيني العربي باستثناء فئة قليلة غيبت الهوية الفلسطينية واكتفت بالهوية الإسرائيلية، وفئة قليلة أخرى غيبت الإسرائيلية واكتفت فقط بالهوية الفلسطينية. لذا

فـإن الفئة التي غيبـت الهوية الفلسـطينية واكتفت بالعربيـة الإسرائيلية كانـت من أكثـر الشرائح التـي تؤيد التطـوع في الخدمـة المدنية.

وفقـا لنتائـج الاسـتطلاع، يمكـن اسـتنتاج وجـود فـرق بـين أسـباب وعوامـل التأييـد والمعارضـة. ويعـزو المسـتطلعون التأييـد لأسـباب اقتصاديـة منفعيـة والمعارضـة لأسـباب قوميـة سياسـية بالأسـاس. وتظهـر النتائـج عـدم ثقـة في أهـداف الخدمـة المدنيـة. بمـا يوضـح تعارضهـا مـع المنطلقـات النظرية للخدمـة المدنيـة عالميا ومحليـا، كما تـبرز بصورة جليـة خصوصيـة الفلسـطينيين المواطنـين في إسرائيل، إذ يؤمنـون بالتمييـز السـلبي من ناحيـة الحقـوق الاقتصاديـة والحقوقية والدليـل عـلى ذلـك أن الحكومـات تقـدم لهـم مواطنـة مشروطـة وغير مؤكـدة وتتجاهـل خصوصيتهـم القوميـة.

المراجع

أبو جابر، إبراهيم (2006). ألخدمة المدنية وإسقاطاتها التربوية التعليمية على الشباب العربي. في (تحرير)، **الخدمة المدنية والفلسطينيون في إسرائيل** (صفحات 31-48)، أم الفحم: مركز الدراسات المعاصرة.

لطفي، صالح (2006). موقف الأحزاب والهيئات العربية من الخدمة المدنية. في (تحرير)، **الخدمة المدنية والفلسطينيون في إسرائيل** (صفحات 49-65)، أم الفحم: مركز الدراسات المعاصرة.

مصطفى، مهند (2006). ألفلسطينون في إسرائيل والخدمة الوطنية بين خطاب المواطنة والإنتماء الوطني. في (تحرير)، **الخدمة المدنية والفلسطينيون في إسرائيل** (صفحات 7-30)، أم الفحم: مركز الدراسات المعاصرة.

אטרש, עאס (2009). ממצאי סקר דעת קהל בקרב צעירים ערביים בישראל בנושא השירות האזרחי, עמותת בלדנא, חיפה.

אטרש, עאס (2010). ממצאי סקר דעת קהל בקרב צעירים ערביים בישראל בנושא השירות האזרחי. עמותת נשים נגד אלימות- נצרת.

גל, ראובן (2008). תפיסת נושא הזכויות והחובות של אזרחי ישראל הערבים באספקלריית רעיון השירות האזרחי. נייר עמדה, אוניבירסיטת תל אביב.

ורצברגר, רחל (2003). מסמך רקע בנושא: שירות לאומי לבני מיעוטים, מוגש לח"כ איהוד יתום. הכנסת- מרכז מחקר ומידע. ירושלים.

סמוחה, סאמי, ולכטמן, זוהר (2010). שירות אזרחי לערבים בישראל: ממצאי מחקר 2009. הפקולטה למדעי חברה והמרכז היהודי ערבי, אוניבירסיטת חיפה.

Perry, James L. (2004). "Civic Service in North America". *Nonprofit and Voluntary Sector Quarterly,* 33: 167S-183S.

ملحق أ

بيانات ديمغرافية

جدول رقم 1: التوزيع حسب المنطقة

اسم المنطقة	النسبة المئوية
منطقة الناصرة	18.5
المرج ومنطقة الزرازير	4.8
شفاعمرو	7.7
سخنين - البطوف	9.4
الشاغور	4.1
الجليل الأعلى والغربي	5.9
المدن المختلطة والساحل	11.9
المثلث الشمالي	14.3
المثلث الجنوبي	11.9
النقب	11.5
المجموع	100
N	502

جدول رقم 2: التوزيع حسب العمر بالسنوات

العمر بالسنوات	النسبة المئوية
19-16	56.9
22-20	43.1
المجموع	100
المعدل	18.94
الوسيط	19
N	502

جدول رقم 3: التوزيع حسب الجنس

الجنس	النسبة المئوية
ذكر	42.6
أنثى	57.4
المجموع	100
N	502

جدول رقم 4: التوزيع حسب سنوات التعليم

سنوات التعليم	النسبة المئوية
حتى 11	28.2
12	41.9
13+	29.9
المجموع	100
المعدل	12.06
الوسيط	12
N	481

جدول رقم 5: التوزيع حسب الوضع التعليمي في الوقت الحاضر

التعليم	النسبة المئوية
يتعلم	63.6
لا يتعلم	36.4
المجموع	100
N	490

جدول رقم.6: التوزيع حسب المؤسسة التعليمية في أوساط الذين يتعلمون في الوقت الحاضر

المؤسسة	النسبة المئوية
ثانوية	53.7
كلية	16.4
جامعة	29.9
المجموع	100
N	311

جدول رقم 7: التوزيع حسب الديانة

الدين	النسبة المئوية
مسلم	83.4
مسيحي	16.6
المجموع	100
N	491

جدول رقم 8: التوزيع حسب درجة التدين

الوضع الديني	النسبة المئوية
محافظ	53.3
متدين	23.1
علماني	23.5
المجموع	100
N	488

جدول رقم 9: التوزيع حسب الوضع الإقتصادي

التعريف	النسبة المئوية
ممتاز	13.1
جيد	29.4
متوسط	51.1
سيء	5.2
سيء جدًا	1.3
المجموع	100
N	490

ملحق ب

جدول رقم 1: توزيع مستويات المعرفة حول الخدمة المدنية حسب المناطق الجغرافية

اسم المنطقة	هل سمعت عن مصطلح الخدمة المدنية		
	نعم	لا	المجموع
منطقة الناصرة	73.1 (20.6)	26.9 (14.4)	100 (18.5)
المرج ومنطقة الزرازير	64 (4.8)	36 (5.2)	100 (5)
شفاعمرو	84.5 (10)	15.4 (3.4)	100 (7.7)
سخنين - البطوف	72.3 (10.3)	27.7 (7.5)	100 (9.3)
الشاغور	85.7 (5.5)	14.3 (1.7)	100 (4.2)
الجليل الأعلى والغربي	65.5 (5.8)	34.5 (5.7)	100 (5.8)
المدن المختلطة والساحل	58.3 (10.6)	43.1 (17.8)	100 (11.9)
المثلث الشمالي	56.9 (12.4)	43.1 (17.8)	100 (14.3)
المثلث الجنوبي	70 (12.7)	30 (10.3)	100 (11.9)
النقب	41.4 (7.3)	58.6 (19.5)	100 (11.5)
المجموع	65.5 (100)	34.5 (100)	100 (100)
N	330	174	504

χ^2 =29.12 P= 0.001

جدول رقم 2: توزيع المعرفة حول الخدمة المدنية حسب الجنس

الجنس	هل سمعت عن مصطلح الخدمة المدنية		
	نعم	لا	المجموع
ذكر	68.5 (44.4)	31.5 (39.0)	100.0 (42.5)
أنثى	63.5 (55.6)	36.5 (61.0)	100.0 (57.5)
المجموع	65.7 (100.0)	34.3 (100.0)	100.0 (100.0)
N	329	172	501

χ^2 =1.502 P= 0.22

جدول رقم 3: توزيع المعرفة حول الخدمة المدنية حسب الفئة العمرية

الفئة العمرية	هل سمعت عن مصطلح الخدمة المدنية		
	نعم	لا	المجموع
19 - 16	58.7 (50.9)	41.3 (68.0)	100.0 (50.9)
22-20	74.4 (49.1)	25.6 (32.0)	100.0 (49.1)
المجموع	65.5 (100.0)	34.5 (100.0)	100.0 (100.0)
N	326	172	328

χ^2 =14.914 P= 0.000

جدول رقم 4: توزيع المعرفة حول الخدمة المدنية حسب الدين

الدين	هل سمعت عن مصطلح الخدمة المدنية		
	نعم	لا	المجموع
مسلم	62.9 (80.4)	37.1 (88.9)	100.0 (83.3)
مسيحي	76.8 (19.6)	23.2 (11.1)	100.0 (16.7)
المجموع	65.2 (100.0)	34.8 (100.0)	100.0 (100.0)
N	321	171	492

χ^2 =5.651 P= 0.017

جدول رقم 5: توزيع المعرفة حول الخدمة المدنية حسب سنوات التعليم

سنوات التعليم	هل سمعت عن مصطلح الخدمة المدنية		
	نعم	لا	المجموع
حتى 11	48.6 (20.9)	51.4 (41.5)	100.0 (28.1)
12	61.2 (39.4)	38.8 (46.8)	100.0 (42.0)
+13	86.4 (39.7)	13.6 (11.7)	100.0 (29.9)
المجموع	65.2 (100.0)	34.8 (100.0)	100.0 (100.0)
N	320	171	491

χ^2 =47.164 P= 0.010

جدول رقم 6: توزيع الموقف حول التحاق العرب بالخدمة المدنية حسب الجنس

الجنس	نعم	لا	المجموع
ذكر	24.1 (43)	75.9 (64.1)	100.0 (45.3)
أنثى	26.5 (57.7)	73.5 (53.9)	100.0 (54.7)
المجموع	25.4 (100.0)	74.8 (100.0)	100.0 (100.0)
N	79	232	311

χ^2 =0.228 P= 0.635

جدول رقم 7: توزيع الموقف الشخصي من الخدمة المدنية حسب الجنس

الجنس	نعم	لا	المجموع
ذكر	24.1 (39.1)	75.9 (46.3)	100.0 (44.3)
أنثى	29.9 (60.9)	70.1 (53.7)	100.0 (55.7)
المجموع	27.4 (100.0)	70.6 (100.0)	100.0 (100.0)
N	87	231	318

χ^2 =1.342 P= 0.247

جدول رقم 8: توزيع الموقف حول التحاق العرب بالخدمة المدنية حسب الدين

الدين	نعم	لا	المجموع
مسلم	24.1 (78.7)	75.9 (81.9)	100.0 (80.4)
مسيحي	28.1 (21.3)	71.9 (18.1)	100.0 (19.6)
المجموع	23.3 (100.0)	70.5 (100.0)	100.0 (100.0)
N	75	227	302

χ^2 =0.394 P= 0.53

جدول رقم 9: توزيع المواقف الشخصي من الخدمة المدنية حسب الدين

الدين	نعم	لا	المجموع
مسلم	26.1 (78.3)	37.9 (81.4)	100.0 (80.6)
مسيحي	30 (21.7)	70 (18.6)	100.0 (19.6)
المجموع	26.9 (100.0)	73.1 (100.0)	100.0 (100.0)
N	83	226	309

χ^2 =0.373 P= 0.541

جدول رقم 10: توزيع الموقف حول التحاق العرب بالخدمة المدنية المناطق الجغرافية

اسم المنطقة	الاجابة		
	نعم	لا	المجموع
الجليل	26 (57)	74 (55.2)	100 (55.6)
المدن المختلطة والساحل	24.2 (10.1)	75.8 (10.3)	100 (10.6)
المثلث	14.8 (15.2)	58.2 (29.7)	100 (26)
النقب	58.3 (17.7)	41.7 (4.3)	100 (7.7)
المجموع	25.4 (100)	74.6 (100)	100 (100)
N	330	174	504

χ^2 =18.584 P= 0.000

جدول رقم 11: توزيع الموقف الشخصي من الخدمة المدنية حسب المناطق الجغرافية

اسم المنطقة	الاجابة		
	نعم	لا	المجموع
الجليل	30.5 (61.4)	69.5 (53.2)	100 (55.5)
المدن المختلطة والساحل	17.1 (6.8)	82.9 (12.6)	100 (11)
المثلث	12 (11)	88 (32.6)	100 (26)
النقب	75 (20.5)	25 (2.6)	100 (7.6)
المجموع	27.4 (100)	72.6 (100)	100 (100)
N	87	230	317

χ^2 =39.708 P= 0.000

الفصل الثالث

تجربة الفتيات الفلسطينيات في الخدمة المدنية: حالة الفتيات في المثلث ووادي عارة

سهاد ظاهر-ناشف[1]

ملخص

يهدف هذا الفصل إلى عرض نتائج بحث ميداني حول تجربة الفتيات الفلسطينيات، من منطقة المثلث ووادي عارة تحديدا، في الخدمة المدنية الإسرائيلية. حيث تم إجراء مقابلات شخصية شبه مقننة مع ثلاثين فتاة تتراوح أعمارهن بين 18 و27 سنة، كن خضن في السابق أو بالتزامن مع فترة إجراء البحث، تجربة المشاركة في إطار مشروع الخدمة المدنية. من أبرز الاستنتاجات التي توصل لها البحث، هو أن البنية الأبوية التي تعيش في ظلها الفتيات الفلسطينيات، بما تولده من تحديد لقدرتهن على العمل خارج «البلدة» وبعيدا عن البيت، يضاف لها منهجية وسياسات الإفقار التي تنتهجها المؤسسة الإسرائيلية بحق المجتمع الفلسطيني في الداخل، شح فرص العمل

1 سهاد ظاهر-ناشف: منسقة برنامج الدراسات النسوية في مدى الكرمل، باحثة ومحاضرة في كلية القاسمي وكلية أورانيم للتربية.

للنساء الفلسطينيات في السوق ، رفع سن القبول في الجامعات الإسرائيلية لمواضيع «نسائية» مختلفة، كلها عوامل تتشابك لتغذي بعضها بعضا لتبني شبكة قوامها مزيج من السلطة الأبوية والقهر الاستعماري ضحيتها الفتاة الفلسطينية التي تعيش في إسرائيل، وتسهم في دفع الفتيات الفلسطينيات للمشاركة في الخدمة المدنية.

مقدمة عامة

وفق معطيات مديرية الخدمة الوطنية-المدنية، بلغ عدد «الخادمين/ات» العرب عام 2010، 1459 شابا وفتاة مقارنة ب 1256 عام 2009. 90% منهم/ن إناث و 10% ذكور فقط. أكثر الأماكن المتوفرة للخدمة وفق معطيات المشاركين/ات العرب في الخدمة، هي المدارس والأطر التربوية بنسبة 61 %، 24% في جهاز الصحة،[2] 6% في خدمات الرفاه، 5% في الأمن الداخلي، 2% في القضاء و2% في أماكن أخرى. تعكس هذه الأرقام الدور الذي تتخذه المؤسسة بتشجيع الأدوار والمهن على أساس جندري من خلال مشاركة الفتيات في الأطر التربوية.

نوه عديد من الباحثات والباحثين إلى أبوية المجتمع الفلسطيني في الداخل وشدة تحكمها في السلوك الاجتماعي كمؤسسة تراتبية تهمش المرأة الفلسطينية في شتى المجالات والممارسات. (على سبيل المثال: يحيى-يونس 2006؛ Haj-Yahia, 2003; Shalhoub-Kevorkian, 1997; Abu-Baker, 2005). إضافة لذلك نوهت بعض الباحثات لحقيقة أنه في مناطق الصراع السياسي تزداد النساء عرضة للقمع

2 انظر/ي تقرير بحث قام به كل من سامي سموحة وزوهار ليخطمان (2011: 3) وكذلك في وثيقة تابعة للكنيست عنوانها «الخدمة الوطنية-المدنية في إسرائيل» (2011: 6).

وتصبح المرأة بمثابة حلبة مشتركة للقوى القامعة الاجتماعية والسياسية (Shalhoub-Kevorkian, 2009; Shalhoub-Kevorkian and Daher-Nashif, 2013). لذلك فإن السؤال الأول الذي تحاول هذه المقالة الإجابة عنه هو: كيف تتفاعل كلا البنيتين السلطويتين-سلطة المجتمع وسلطة الدولة- في حالة تجربة الفتيات في الخدمة المدنية؟ هل تستغل الدولة ضعف الفتيات لتحولهن إلى «خادمات» لها عن طريق الخدمة المدنية؟ أم أن وكلاء السلطة الأبوية يستخدمون الخدمة المدنية لزيادة سلطتهم الممارسة على الفتيات؟ أم أن الفتيات هن حلبة للصراع بين البنيتين؟

قيل ولا يزال يُقال أن للمرأة الفلسطينية مسؤولية جزئية في تعزيز العوائق أمام تحررها الاجتماعي، وأن عددا كبيرا من النساء الفلسطينيات حملن- ضمن درجة التطور الاجتماعي والاقتصادي ومستوى التعليم في المجتمع- إدراكا اجتماعيا يعزز هيمنة الرجل في المجتمع (أبو عمرو، 1995: 64). لكن التساؤل الذي لا بد منه هنا هو: هل للحالة الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية للفتاة الفلسطينية علاقة مع قبولها للهيمنة الاجتماعية والاستعمارية المُمارَسة عليها من خلال منظومة الخدمة المدنية؟ هل يشكل هذا عامل يعزز العوائق أمام تحررها؟ هل لهذه العوامل دور فعلي في تقبلها دور الضحية وعدم التصدي له سواء من المنظومة الأبوية التي تعيش في ظلها أو من المنظومة الاستعمارية المفروضة عليها؟ سأحاول من خلال أصوات وإفادات الفتيات أن أحلل كيف تتفاعل هذه العوامل مجتمعة لتكون جزءا من سيرورة دخول الفتيات الفلسطينيات للخدمة المدنية.

في مقالتها «الخدمة الوطنية-المدنية وعلاقتنا بالدولة» (2012)،[3] تقول حنين زعبي:

> «سؤال الخدمة المدنية بالنسبة للفلسطينيين في إسرائيل، ليس سؤالا مدنيا في جوهره، بل هو سؤال في الهوية أساسا....فرض الخدمة الوطنية-المدنية على العرب يأتي بدافع فرض الولاءات أو افتراض الولاءات. نحن نرفض الخدمة المدنية لأنها تفرض تطبيعا في علاقتنا مع الدولة أو تفترض علاقة مواطنة طبيعية، أي علاقة انتماء بين الفلسطيني وبين الدولة العبرية...نحن مواطنون في دولة تُعرف نفسها كدولة لشعب آخر».

تفتح تساؤلات حنين زعبي تساؤلا آخر هو: هل تخطر هذه التساؤلات على بال الفتيات حين يفكرن في التقدم إلى المشاركة في الخدمة المدنية؟ أم أن جيل الخدمة المدنية أصغر من أن تكون الفتيات على هذا النحو من الوعي القومي والسياسي، خاصة أنهن كن قبل الخدمة بشهرين أو أقل رهينات مناهج وزارة التربية والتعليم التي تشوه وتمحو الهوية الفلسطينية في حيز المدارس التابعة لها؟

ترتبط مكانة الفتاة والمرأة الفلسطينية اليوم بعوامل تاريخية، سياسية، اجتماعية وثقافية. من بين تجليات هذه المكانة هو وضعها في سوق العمل. فمن المعروف أن نسبة النساء العربيات في سوق العمل في إسرائيل متدنية جدا، يعود ذلك لمعيقات أساسها سياسات الدولة التمييزية من جهة (شحادة ومعدي، 2011) ومعايير ثقافية، تحد من إمكانيات وفرص العمل للنساء الفلسطينيات في

3 موقع عرب 48، نُشر بتاريخ 2012/7/6

إسرائيل (أمارة، 2012: 22) من جهة أخرى. تشير معطيات المسح الاجتماعي-الاقتصادي لمركز «ركاز» لعام 2010 إلى استمرار الدونية الاقتصادية للنساء العربيات بشكل خاص وللمجتمع العربي في إسرائيل عامة (شحادة ومعدي،2011). حيث تبين أن 50% من النساء والعائلات العربية تعيش تحت خط الفقر رغم ارتفاع نسبة مشاركة النساء العربيات في سوق العمل (المصدر السابق: 10).[4] تشكل نسبة النساء الفلسطينيات في سوق العمل 18.9% من مجمل النساء العربيات في جيل العمل، من بينهن: 23% في مناطق المركز، 19.9% في الشمال، 17.1% في منطقة حيفا و11.4% فقط في النقب (أبو بكر، 2010). هذه النسبة هي الأقل مقارنة بالرجال والنساء اليهود والرجال العرب، والسؤال المطروح هو، هل وكيف تؤثر هذه المعطيات على انخراط الفتيات في مشروع الخدمة المدنية؟ هل تستغل المؤسسة هذه الأرقام وتعنى بالحفاظ عليها وعدم تحسينها لضمان «خادمات» أكثر للدولة؟ يمكن الافتراض هنا أن عدم توفر فرص العمل للنساء هو ما يجعل نسبة مشاركتها أعلى بكثير من الشباب الذكور في الخدمة المدنية.

وفقا لمعطيات دائرة الإحصاء المركزية لسنة 2010، تعمل غالبية النساء الفلسطينيات في فرعين اقتصاديين بالأساس: 36% منهن في مجال التربية والتعليم و18.2% في مجال خدمات الصحة والرفاه الاجتماعي. والبقية موزعة على النحو التالي: 11.6% في التجارة، 9.1% في الزراعة والصناعة، 8.4% في البنوك والتأمين وأعمال أخرى تتوزع على المصالح الخاصة والعامة، البناء والبنى التحتية ومنظمات

4 أنظر/ي أيضا إلى توما-شقحة (2007).

غـير حكومية (يشـيف وقسـير، 2012: 5). ولأن غالبية الفتيـات تتوجه لمهنـة التربيـة والتعليـم، يتـم التعامل مـع مهنـة التعليم على أنهـا مهنة «نسـائية» لمـا فيها من تسـهيلات على «حيـاة زوجها وأطفالهـا» في حال تواجـد عائلـة. هـذا توجـه ذكـوري يرمـي إلى ضمـان تواجـد المـرأة في البيـت كضمـان للرقابـة الاجتماعية عليهـا وضمان توفير خدمـة الزوج. هنـاك 18.2% مـن النسـاء يتعلمـن ويعملـن في مجـال المهـن الصحية والرفـاه. وقـد تـم تحديـد سـن القبـول لتعليـم هـذه المواضيـع- المهن في الجامعـات في السـنوات الأخـيرة مـا بـين 19-20 سـنة، مـع اختلاف بسـيط بـين الجامعـات والكليات التـي تؤهل لهـذه المهن. مـن هنا يبرز السـؤال الرابـع وهـو: كيـف أثـر رفع سـن التعليـم في بعـض المواضيع «النسـائية» إلى ازدياد عـدد الفتيات العاملات في الخدمـة المدنية؟ خاصة وأن فـرص العمل شـبه معدومـة للفترة ما بـين إنهائها التعليـم الثانوي وبدئهـا بالتعليـم الجامعـي. وفي ظـل شروط المجتمـع الـذي يحـدد لها ظروفـا خاصـة حين تريـد أن تعمـل وتسـتقل اقتصاديا.

إحـدى «المزايـا» التـي يتـم بواسـطتها إغـراء الفتيـات لدخـول الخدمة المدنيـة هـو حـق الأولويـة في التوظيـف والتعليـم. هـذا التوظيـف المـشروط، يدل عـلى اسـتخدام حاجـة النسـاء الفلسـطينيات للعمل من اجـل تسـخيرهن وتحويلهـن إلى «خادمات» للدولـة. ما يُخضِـع الفتيات للتوجـه للخدمـة المدنيـة هـو أن فـرص العمـل شـبه معدومـة أمامهـا وهـي بحاجـة ماسـة لمصادر دخـل وعمل، لذا فـإن الخدمـة المدنية تُعد من الوسـائل التـي تسـتخدمها الدولـة الإسرائيليـة للتمييز بـين الفئات المختلفـة مـن النسـاء في المجتمـع الفلسـطيني (تقريـر وضـع النسـاء

الفلسطينيات في إسرائيل، 2010: 4)،[5] وتعزيز الخدمة المدنية بين الفتيات الفلسطينيات،كانت إحدى الفعاليات التي قامت بها المؤسسة الإسرائيلية سنة 2009 في القرى والمدن الفلسطينية كتشجيع للنساء للانخراط بوظائف حكومية (المصدر السابق: 14).

في تقرير لجمعية «شلوميت» التي تهتم بتجنيد متطوعين/ات للخدمة المدنية، تبين أن عدد ال«خادمين/ات» العرب في الخدمة المدنية بلغ 1256 عام 2009 وارتفع إلى 1,459 عام 2010. وتفسر مديرة الجمعية هذا الارتفاع ب«**رغبة الشباب العرب في الاندماج في المجتمع الإسرائيلي... كثير من العرب يدركون أن الخدمة المدنية هي مرحلة مهمة في سيرتهم الذاتية كي يندمجوا في المجتمع الإسرائيلي**».[6] لكن بالمقابل، وعلى ارض الواقع نجد أن غالبية الشباب العرب يعارضون مشروع الخدمة المدنية ولا يرغبون بالمشاركة فيها. فعلى سبيل المثال بين استطلاع الرأي الذي قام به مركز مدى الكرمل مؤخرا (2012، راجعوا فصل عاص أطرش في هذا الكتاب)، أن حوالي 70% من الشباب والفتيات العرب يعارضون مشروع الخدمة المدنية.

ستركز هذه المقالة على عمق تجربة الفتيات الفلسطينيات اللاتي خضن تجربة الخدمة المدنية، وهي الأولى التي تعتمد على بحث ميداني كيفي يُسمع أصوات الفتيات ويُحضر التجربة بكل إنسانيتها وحقيقتها. تساهم الدراسة في عرض الأسباب التي تجعل الفتاة

5 «وضع النساء الفلسطينيات في إسرائيل»: تم إعداد هذا التقرير على يد عدة جمعيات ومؤسسات أهلية فلسطينية وتم تقديمه إلى لجنة القضاء على التمييز ضد النساء.

6 عنات شليف، "مضاعفة عدد العرب في الخدمة المدنية"، موقع واينت 1.1.2010: http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3828137,00.html

تختـار الخدمـة المدنية كإمكانيـة عمل من بـين اللا-إمكانيات. تكشـف أصـوات الفتيـات سـبب ازدياد نسـبة مشـاركة الفتيات والشـباب أيضا في الخدمـة المدنيـة. يتألـف الفصـل مـن ثلاثة أقسـام: منهجيـة البحث، النتائـج وبعـض المداخـلات التحليلية.

قبل البدء، هناك ثلاث ملاحظات على الهامش:

الأولى: رغـم رفـض كلمة خدمـة، ورغم انتقـادي لتذويت مفهـوم «إنني خادمـة» للدولـة، سأسـتخدم المصطلـح في المقالة بهدف عـدم التخفيف مـن وقـع الممارسـة، وبهـدف عـدم تغيـير صـورة وطبيعـة الانخـراط بالخدمـة المدنية.

الثانية: أسماء الفتيات كلها مستعارة ودون أي دلالة على هويتهن.

الثالثـة: أبقيـت الكلمـات المقتبسـة كمـا هـي مـع الإشـارة للمعنـى بملاحظـة هامشـية حـين تقتـضي الحاجـة.

منهجية البحث

عنـد الحديـث عن تجربـة، فلا بد مـن توثيقها على لسـان مـن خاضها. تكمـن الحقيقـة في البحث الكيفـي فيما يسـمعه ويراه الباحـث/ة ممن هـم/ن شركاء في سـياق الظاهـرة والسـياق الخاضـع للبحـث. مـن هنا ومـن أجـل توثيـق وتحليـل تجربـة الفتيـات الفلسـطينيات في الخدمـة المدنيـة الإسرائيليـة فإن اسـتخدام منهجيـة البحث الكيفي هي الأنسـب، لأنهـا الطريقـة الملائمـة لتوثيـق سـيرورة، ومعانـي، ومواقـف تجـاه ظاهـرة، وسـلوك اجتماعي-سـياسي معـين. بـدأ البحـث مـن التجربـة الذاتيـة للفتـاة وفي النهاية تـم التعميم على حـال الفتيات الفلسـطينيات عامـة، ولهـذا فهـو بحـث اسـتقرائي (Inductive). ومن المهـم التنويه إلى أن البحـث يركـز عـلى تجربة الفتيـات في منطقة المثلـث ووادي عارة.

وقـراءة تجربـة فتيـات مـن مناطق أخـرى سـواء في منطقة الشـمال او منطقـة الجنوب، سـواء في المـدن المختلطـة أو المجتمع الدرزي، تسـتلزم بحثـا آخـرا لأن السـياق وحيثيـات التجربة أيضـا مختلفان.

أُجـري البحـث سـنة 2013، حيـث تمـت مقابلـة الفتيـات في الفترة بين تشريـن ثانـي 2012 وآذار 2013.

أدوات البحث

اعتمـد البحـث على إسـتراتيجية بحـث الظواهـر أو الظاهراتيـة (Phe-nomenology)، والتـي ترتكـز أساسـا عـلى المقابلات كمصدر أسـاسي لجمـع المعلومـات. تم بنـاء مقابلـة شـبه مُقننـة (Semi-Structured Interview)، وهـي إحدى الوسـائل المسـتخدمة لجمع البيانـات النوعية في العديـد مـن البحـوث النوعيـة، وخصوصـا في البحـوث الإثنوغرافيـة والظاهراتيـة. ومـن إيجابيات هـذا النوع مـن المقابلات هـو فهم ورصد تجربـة الأفـراد في الظاهـرة المطروحة من وجهـة نظرهـم/ن (أبو زينة وآخـرون 2007). تمحـورت المقابـلات المقننـة حـول ثلاثـة محـاور رئيسـية. ركـز المحـور الأول على الأسـباب والدوافـع التي دفعـت الفتاة لخـوض تجربـة الخدمـة المدنية. تمحـور الثانـي حول وصـف التجربة ذاتهـا بمـا في ذلك مـكان ومـدة «الخدمـة» وردود فعل المجتمـع القريب وأهـل البلـدة وغيرهـا. وتنـاول المحـور الثالـث إسـقاطات ونتائج هذه التجربـة على حيـاة الفتيات وتأثيرها عـلى حياتهن بعد خـوض التجربة. في كل محـور كانت هناك 3-4 أسـئلة أساسـية. وفي بعـض الحالات كان لا بـد مـن إضافات اشـتقت حسـب محتـوى إجابـات الفتيات وحسـب سـير وتطـور المقابلة مـع كل فتاة.

إضافـة للمقابـلات تـم اسـتخدام تحليـل للنصـوص المهمـة للبحـث،

كمصادر معلومات ثانوية تدعم مصادر البحث الأولية. شملت هذه النصوص: مقالات إعلامية ذات صلة، بعض من النماذج والوثائق التي نُشرت من قبل «إدارة الخدمة المدنية» والمؤسسات الرسمية المختلفة مثل الكنيست.

فئة البحث

في إطار إجراء البحث تم مقابلة ثلاثين فتاة تتراوح أعمارهن بين 18-27 سنة. تسكن الفتيات في منطقة وادي عارة والمثلث (الطيرة، الطيبة، قلنسوة، جت، باقة، كفر قرع، عارة، عرعرة وأم الفحم). لم يتم ذكر أسماء البلدات حسب طلب المشتركات ولحماية خصوصياتهن أيضا. وصلنا للفتيات بواسطة إستراتيجية «كرة الثلج».[7] كانت هذه الإستراتيجية ناجعة للتغلب على صعوبات الوصول للفئة المستهدفة وتجاوز عدم معرفة من خاضت التجربة ومن لم تخضها.

استخدمت المقابلة شبه المقننة من أجل تجميع المعلومات، بعد الحصول على موافقة الفتيات. كما تم إجراء المقابلات مع الفتيات في مكانين أساسيين هما بيوتهن أو مكان تعليمهن. تراوحت مدة كل مقابلة بين 45 دقيقة وساعة. قسم من الفتيات وافق على التسجيل الصوتي للمقابلة وقسم منهن لم يوافق. تم توثيق المقابلات وتفريغها.

7 بودي في هذا السياق التوجه بالشكر الجزيل لعدد من طالباتي وطلابي في أكاديمية القاسمي اللاتي قمن بمساعدتي للوصول للفتيات من خلال المعرفة الشخصية وكذلك مساعدتي بإجراء المقابلات مع قسم من الفتيات.

تحليل المعلومات

اعتمد البحث آليات تحليل المحتوى (Content Analyses)، في تحليل المقابلات بعد تفريغها، حسب مواضيع حددت مسبقا عبر محاور المقابلة. في البداية استخدم ترميز مفتوح للإجابات (Open Coding)، تلاه، تحليل تقاطعي (Axial Coding) وفي النهاية توصلنا لمجموعات تحليلية نهائية رُبطت بالنظرية في المناقشة.

النتائج

يتمحور هذا القسم حول المحاور الثلاثة الأساسية في البحث وهي: الأسباب والدوافع لخوض تجربة «الخدمة»، التجربة ذاتها وما تمر به الفتيات أثناء «الخدمة» والمحور الثالث هو إسقاطات «الخدمة» على حياتهن الذاتية والاجتماعية والسياسية.

في الجداول أدناه بعض المعطيات حول الفتيات المشتركات في البحث.

الجدول 1: جيل المشتركات وجيل «الخدمة»

الجيل اليوم (سنوات)	18	19	20	+20
عدد الفتيات المشتركات في البحث	4	4	12	10

الجدول 2: جيل الخدمة

الجيل عند إجراء «الخدمة» (سنوات)	18	19	20
عدد الفتيات المشاركات في البحث	25	3	2

الجدول 3: مدة «الخدمة»

	خدمت	تركت
أقل من سنة	4	4
سنة واحدة	16	___
سنتين	6	___

الجدول 4: مكان وبلد«الخدمة»

	بلدة المشاركة	ببلدة مجاورة (عربي)	بلدات يهودية	المجموع
مدرسة	7	___	___	7
صندوق مرضى	12	3	1	16
مستشفى	___	___	1	1
بيت مسنين/ات	3	3	___	6
المجموع	22	6	2	30

الجدول 5: عملها اليوم

العمل اليوم	عدد الفتيات
طالبة بكلية/جامعة	14
تعمل	10
«عاطلة» عن العمل	6

1. في الطريق إلى «الخدمة»

سـنتطرق في هـذا البنـد أولا إلى الأسـباب والدوافع التي ذكرتهـا الفتيات والتـي أدت بهـن لخوض هذه التجربـة، ومن ثم طريقة وصـول الفتيات

للعمل في إطار «الخدمة» المدنية. بالإضافة، إلى تعامل الأهل مع اقتراح ابنتهم/ن أن «تخدم»، وإلى بحثهن عن إمكانيات عمل أخرى بديلة لل»خدمة» قبل الانخراط بها.

نقطة البداية: لماذا «الخدمة» المدنية؟

> «بعد ما خلصت صف طناش[8]، بديت ادور على شغل لأنه كنت مخططة من الأول إني أقعد سنة. ومشكلتي الكبيرة إني ما لقيتش شغل بالبلد، والمشكلة الأفظع والأكبر من هيك إنه أهلي ناس كثير كثير محافظين.... ما بخلوني أشتغل بأي محل يعني زي محل أواعي في البلد أو في كنيون وبخافوا علي كثير....اتصلت فيي صاحبتي وقالتلي إنه في واحدة معها بالشغل خلصت وإذا بدي وحابة أشتغل بقدر آجي وأشتغل محلها. هسة لأنه الشغل بالبلد وبكوبات حوليم، يعني محترم، كانلي سهل أقنع أهلي إني أشتغل واقتنعوا».[9]

لماذا الخدمة المدنية؟ هو أحد الأسئلة الأساسية التي تم طرحها في جميع المقابلات مع الفتيات وإن اختلفت الكلمات كانت الإجابات متشابهة. 60% من الفتيات، ما يعادل 18 فتاة، قالت: إن السبب الأساسي للتوجه للخدمة المدنية هو البحث عن عمل **قريب من البيت لأن الأهل لا يوافقون أن تعمل بعيدا عن البيت**. وحين طرح السؤال «ولماذا الخدمة المدنية وليس أي عمل آخر في البلد وقريب من البيت؟»، أجابت الفتيات بأن شروط العمل لدى المستَخدمين العرب

8 أي الثاني عشر.

9 ميسون، عمرها 22 سنة، «خدمت» في صندوق المرضى ببلدها. اليوم طالبة بكلية لتأهيل المعلمات/ين.

صعبــة، لأنهــم يتفقــون مع الفتــاة على أجــر محــدد ويدفعون لهــا أقل بكثــير، إضافــة إلى أن شروط العمــل أصعــب ولا تحصــل بالنهايــة عــلى الفوائــد التــي تحصل عليهــا إن شــاركت في الخدمــة المدنية.

هكذا تقول فداء:

«خدمــت في الخدمــة لأن أهلي مــن الأول مــش راضيين أي نــوع مــن انواع الشــغل بريت البلــد - وانــت بتعرفي كيف عنــا الشــغل أطلــع الصبــح بــدري[10] وروحــي[11] المغــرب وهالفيلــم وبشــكل عــام بتعرفي كيــف المناهليــم[12] العرب وتعاملهــم، حتــى بالنســبة للمســكورت[13]، فلقيــت إنــه الخدمــة في بلدنا أحســنلي وشــغل مريح، ســاعات شــوي، فــش تعــب، وملقــى عــلى عاتقــي مســاعدة مــرضى وأنا شــخصيا ســعيدة بالعمــل الــلي بقوم فيــه».[14]

تضيف لها ناي فتقول:

«دخلــت عالخدمــة بتشــجيع مــن صاحباتــي الــلي قســم منهــم كانوا بالخدمــة. اهلي كانــوا بــالأول معارضين لانه يمكــن تكــون الخدمــة خــارج البلد، بس لمــا عرفــوا إنها بالبلــد قــدرت إنــي أقنعهــم وقلتلهم إنــي لما أخــدم بالبلد بصــير مطلعــش بــدري كثــير ولمــا اروح بوصــل البيــت أسرع لأنــه بنفــس البلد».[15]

10 أي مبكرا.
11 عودي/ارجعي.
12 مناهليم أي مدراء بالعبرية.
13 مسكورت: أي المعاش الشهري بالعبرية.
14 19 سنة «خدمت سنة بصندوق المرضى ببلد سكناها ووجهتها للسنة الثانية، عزباء.
15 ندى، تبلغ من العمر 23 عاما «خدمت» لمدة سنة بجيل 18 سنة بمدرسة ببلدها.

عـشرة من بين الفتيـات، أي الثلث، ذكـرن أن العمـل في المصالح الخاصة في المجتمـع العربـي مثـل المكاتب الخاصـة والمحـال التجاريـة، يرفضه الأهـل لأن لـه «نظرة سـلبية» بعيـون المجتمـع المحيط. فـسرت الفتيات سـبب النظـرة السـلبية من قبـل المجتمـع كونها تضطـر أحيانـا البقاء وحدهـا في المصلحـة، أو تتفاعـل مـع أنـاس «على انفـراد»، هـذا يجعل أماكـن العمـل الخاصة غير مرغـوب بها من قبـل الأهل والفتيـات أيضا. سـبب آخـر للتوجـه للخدمـة المدنية هـو **البحـث المتواصل عـن عمل وعـدم توفـر أماكن عمـل.** 10 فتيـات (أي مـا يقـارب 34%) بحثن عـن عمـل ولـم يجدنـه أصـلا وهـذا كان الدافـع الأسـاسي لانخراطهن بالخدمـة المدنيـة، 5 فتيـات (16%) مـن بينهن بحثن عـن عمل ووجدن عمـلا ملائمـا، لكن ظـروف العمـل جعلتهن يتركنـه. 15 فتـاة (50%) لـم يبحثـن أصلا عـن عمل إمـا لأن أهلهن لم يسـمحوا بذلك، أو بسـبب توفـر الخدمـة المدنيـة قبـل البحث عـن عمل، مما لـم يدفعهـن الى بذل مجهـودا للبحـث عن عمـل آخر.

> «تعلمـت سـكرتارية طبيـة وعامـة ومعـاي شـهادة من سـنتين. مـن وقتهـا وأنـا أدور عـلى شـغل في مجـال تخصـصي ومـش زابـط الموضوع...سـمعت عـن الخدمة المدنيـة عـن طريـق صاحبتـي الـلي جربـت وانبسـطت وهاذ سـاعدني أسـجل للخدمـة بالإضافة لتقريبـا انعدام الشـغل عنـا بالبلـد. ولـما في حـدا يوجـد لي شـغل جاهز ومحـترم ويـن المشـكلة؟».[16]

يعتـبر عـدم توفـر فـرص عمل للنسـاء في سـوق العمـل، أحد الأسـباب

16 ناي، تبلغ 21 عام، تعمل سكرتيرة.

التـي تـؤدي بالفتيات للاقتنـاع بأن الخدمـة المدنية هي المـلاذ والإمكانية الوحيـدة للحيلولـة دون الجلوس والتقوقـع بالبيت.

«لمـا كان عمـري 18 سـنة قـررت أفـوت بهاذ المجـال[17]، خلصـت ثانـي عـشر، تعلمـت سـكرتيرة طبيـة ببيـت بـيرل وبعـده قعـدت أدور بعـدة اماكن ألاقي شـغل بس ملقيتـش[18]. بعـد عنـاء طويـل وبعـد مـا زهقـت حكيت قـدام دكتـور العيلـة تبعينـا فأرشـدني على هـاذ المجال، بـاكا[19] عنـدي شرط إنـه أشـتغل بس بهـاذ المجـال».[20]

أربـع فتيـات قلن أن السـبب الأول الـذي جعلهـن يفكـرن بالانخراط في الخدمـة المدنيـة هـو الحاجـة الماسـة للمال، سـبع منهـن قلن بـأن الملل ووقـت الفـراغ كان السـبب الأول لانخراطهـن في الخدمـة المدنيـة، ثلاث فتيـات ذكـرن أن مـن بين الأسـباب للتوجـه للخدمـة المدنية هـو توقف مبلـغ التأمـين بجيـل ال-18 سـنة والـذي كان عامـلا مسـاندا لأهلهـا. هكذا تقـول مثـلا رنا:

«بعـد سـن ال18 بطـل يفـوت تأمين...مشـان هيـك هاذ بـاكا سـبب رئيـسي ووجيه إنـي أنا أفـوت عـلى الخدمة، لأنـه أهـلي بحاجة مـن ناحيـة ماديـة إنـه يفوتلنـا هاي المصاري».[21]

17 أي أن أشارك في الخدمة المدنية.
18 أي لم أجد.
19 كان.
20 يارة، تبلغ 23 سنة، «خدمت» بجيل 18 سنة لمدة سنتين، بصندوق مرضى ببلد مجاور لبلدتها، حاليا عاطلة عن العمل.
21 ديما، تبلغ 20 عاما، «خدمت» لمدة سنة في بيت للمسنين ببلد مجاور لبلدها، اليوم طالبة في كلية لتأهيل المعلمات/ين.

«انـا كان يفوتـلي تأمـين لعنـد جيـل 18، فبعـد جيل 18 وقفـوا هـذا الإشي، طبعـا ظـروفي الاقتصاديـة صعبـة شـوي وأنـا بـدي اشـتري اشـياء الـلي مـا كان بمقـدور أهـلي يوفـرولي اياها. مـش بس هيـك، كنت كمان أشـعر إنـه عـلي واجـب تجـاه البيت، إنـه أسـاعد اهلي في قسـم مـن مصاريـف البيـت، فكنـت ادور عـلى أي إشي يفوتلي مصـاري. فحكـولي إنـه إذا بعمـل خدمـة مدنيـة برجعوا يفوتـولي كل شـهر نفـس المبلـغ الـلي كان مـن التأمـين. فاضطريـت إنـي أعمل هيك كشـغل يفوتلي منـه مصاري أنـا بحاجة لإلهـن».[22]

مـن الجديـر ذكـره في هـذا السـياق أن كل فتـاة ذكـرت عـدة أسـباب «للخدمـة»، وان هنالـك تفاعـل بـين الأسـباب المختلفـة. فمثـلا، السـبع فتيـات اللاتـي ذكـرن الملل كسـبب أول «للخدمـة»، نوهن بـأن الملل أدى بهـن للبحـث عـن عمـل، منهـن من لـم تجـد عمـلا واضطـرت لقبول الخدمـة كحـل سريـع، ومنهن من رفـض الأهـل أن تعمل خـارج البلدة. أحـد الأسـباب التي ذكـرت من قبـل بعض الفتيـات أنهـن لا يبحثن عن عمـل خـارج البلـدة وخاصـة ببلـدات يهوديـة، هـو العنصريـة المتوقع مواجهتهـا كونهـن عربيـات ومحجبات. يبـدو هنا تجل لحالـة الانفصام التـي يعيشـها فلسـطينيو ال 48. الخدمـة المدنيـة والتـي هـي بديـل الخدمـة العسـكرية تصبـح مهربـا مـن العنصريـة، عنصرية مؤسـسي ومشـجعي الخدمـة المدنية.

22 لين، تبلغ 20 عاما، «خدمت» لمدة سنة بجيل 19، في بيت مسنين ببلدها. اليوم هي طالبة بكلية لتأهيل المعلمات/ين.

كيفية الوصول للخدمة المدنية

عــبرت الفتيات عن أربــع وكلاء/ات للتوجيــه للخدمة المدنيــة في المجتمع. الوكيــل الأول والأكــبر هــو الصديقــات. 17 فتــاة مــن بــين اللاتــي تمت مقابلتهــن، أي مــا يعــادل حــوالي 57%، وصلــن للخدمــة المدنيــة عــن طريــق توجيــه مــن صديقــة لهن «تخــدم» هــي أيضا.

> «خدمــت بالخدمــة المدنية لأنــه بكاش في مجــال إني أطلع أشــتغل بــرة لأنــه أهــلي ماقبلــوش[23] أشــتغل، صاحباتي قالــوا لي إنــه بســيدر[24] هــاذ الشــغل لأنــه كانــت واحــدة صاحبتي تشــتغل قبــلي وقالتلي إنــه منيــح. ووافقوا أهلي لمــا قلتلهــم إنــه الشــغل بالبلد وإنه مــش بالكنيــون[25] ولا عنــد حدا يهــود، فاشــتغلت».[26]

وكيــل التوجيــه الثاني هو الاقــارب، 7 من بــين الفتيــات (تقريبا 24%) توصلــن للعمــل في الخدمــة المدنيــة بتوجيــه مــن احــد الأقــارب. فمثلا، تقــول ماري:

> «أختــي عملتهــا وبكت[27] كثــير مبســوطة منها..بالنســبة إلنــا إحنــا بنتطــوع للبلــد مش للدولــة».[28]

كذلك قالت سارة:

> «عنــدي بنــت عــم وابن عــم راحوا خدمــوا وكمــان عندي

23 لم يقبلوا.
24 بسيدر= أي أنه جيد.
25 كنيون= أي مجمع تجاري.
26 ريما، تبلغ 20 عاما، «خدمت» بجيل 18 لمدة سنتين بصندوق المرضى ببلدها. اليوم تتعلم سكرتارية طبية.
27 بكت=كانت.
28 تبلغ 20 عاما، «خدمت» لمدة سنة في مدرسة.

ولاد عـم ولاد جيـلي بكـوا بدهـم يروحـوا يخدمـوا، قـام عمـي أقنـع أبـوي إنـي على أسـاس أفـوت معهـم وهيك زبطت».[29]

هكـذا يمكننـا رؤيـة العلاقـة التفاعلية مـا بـين الأبويـة والعبودية لدى بعـض الأسر العربية التي تشـجع أبناءها للمشـاركة في الخدمـة المدنية. العـم والأب يمثـلان في هـذه الحالـة ذهنية «العبـد» المطيع لسـيده دون التفكـير لأبعد مـن المبلغ المـادي والفائدة الماديـة التي سـتجنيها بناتهم. اقتـصرت مصـادر معلومـات الفتيـات عـلى ما سـمعنه مـن صديقاتهن وأنـاس خدمـوا/ن. قسـم قليـل منهـن بحثـن عـن معلومـات في مواقع الإنترنـت، ولكـن بعـد البـدء بالخدمة وليـس قبلهـا وغالبيـة المعلومات كانـت من المواقـع الداعمـة للخدمة مثـل إدارة الخدمة المدنيـة. بعضهن توجهـن بالتسـاؤلات والاستفسـارات لـوكلاء ووكيـلات نـشر الخدمـة المدنيـة في المجتمـع الفلسـطيني مثـل ممثلات/ين المؤسسـة ومثل مدراء في المؤسسة.

«قعـدت أدور على شـغل وكثـير دورت والله بس للأسـف مـا لقيت محـل ثاني اشـتغل فاطريت[30] إني أشـتغل هاد الشـغل، واهـلي سـألوا الدكتـور وشـافوا إنـه فـش فيها أي مشـكلة إنـي أطلع أشـتغل كخدمـة للدولـة وبطلعلي برضو حقـوق مـن وراها».

هـذه الحالـة تبـين كيـف يتحـول الأهـل والطبيـب في بعـض الحـالات، لـوكلاء القمـع والبطريركية في المجتمـع، ويتماهون مع السـلطة الحاكمة ولا يجـدوا مشـكلة بـأن يكونـوا خادمـين وخادمـات. هـذا تجـل لحالة

29 تبلغ اليوم 27 عاما، «خدمت» بجيل 18 لمدة سنة في مستشفى.
30 أي اضطررت.

استعمارية بامتياز. الطبيب المتعلم الوسيط بين المؤسسة وبين الناس، المتعلم المستعمَر يمكن أن يتحول إلى خادم مستعمِره ليجند أكثر خدم من أبناء وبنات شعبه. أو ربما هذه الحالة الما بعد استعمارية (Post Colonial) لان، فلسطينيي الداخل أو على الأقل بعضهم يعيش مع قناعة أن الاحتلال حصل عام 1948 وانتهى، والآن هم ما بعد الاحتلال![31]

وكيل التوجيه الثالث للفتيات لخوض الخدمة المدنية هو موظفون في أماكن العمل. 5 من بين الفتيات قلن بأنهن وصلن للعمل من خلال موظف أو عامل في المكان الذي «خدمت» به.

> «مرة كنت بكوبات حوليم والسكرتيرة اللي غاد سألتني إذا بدي شغل وشرحتلي عن الخدمة المدنية وإنه بدها بنت تساعدها في الاستقبال».

وكيل التوجيه الرابع والأخير، هو ما يُنشر في المدارس الثانوية. هذه الوكالة غير موجودة بقوة إذ أن فتاة واحدة فقط نوهت بأنها وصلت للخدمة عن طريق معلومات وصلتها في المدرسة الثانوية خلال تعليمها، وقالت:

> «وانا بالمدرسة الثانوية بديت أسمع أشياء عن الخدمة المدنية واللي زادت اهتمامي بالفكرة، ولما خلصت المدرسة بديت أشعر بالملل وشعرت إنه صار لازم أبدا بالعمل، فقررت أجرب شو يعني الواحد يشتغل بالخدمة المدنية، وهيك من جهة بسلي حالي ومن جهة ثانية بجمع مصاري».[32]

31 أنظر/ي بهذا الصدد إلى شنهاف، ي. (2004).

32 مها، تبلغ 20 عاما، «خدمت» بجيل 18 سنة.

مـن الجديـر ذكره بـان هنـاك مواقـف مختلفـة تجـاه الخدمـة المدنية لـدى الموظفين في المؤسسـة التي تسـتقبل «خادمات» في الخدمـة المدنية. سـأقوم بتوسـيع هـذه القضيـة في المحـور الثانـي مـن هـذه الدراسـة والـذي يتنـاول التواجـد في خضـم تجربـة الخدمة.

تعامل الأهل مع اقتراح ابنتهن/م لأن «تخدم»

> «أولهـا كانـوا أهلي معارضـين وبدهنش بالمـرة إني أنضم للخدمـة المدنيـة. بعد ما حكيـت معهم مش مـرة ومرتين وحكيتلهـم عـن الامتيازات الـلي بوخذها الواحـد لما بخدم هـاي الخدمـة، قامـوا بعدهـا لان[33] عقلهـم ووافقـوا على الفكرة ورحبـوا فيها

تقبّـل غالبيـة الأهل في هـذا البحث ودعموا فكـرة أن «تخـدم» ابنتهم/ن في الخدمـة المدنيـة. 18 (60%) مـن بينهـم تقبلـوا الفكـرة، ودعمـوا ابنتهـم/ن، 11 (36%) عارضوا في البداية لأسـباب تـتراوح بين الوطنية والأبويـة.[34] لكـن اقتنعـوا ولـم يمنعـوا ابنتهم/ن مـن «الخدمـة». فقط والـد واحـد رفض ومنع ابنتـه من أن «تخدم». يمكننا اشـتقاق السـؤال: هـل احتلالنـا لأكثـر مـن سـتة عقود حـول قسـما منـا إلى «عبيـد» من الدرجـة الأولى، غـير واعـين لأدوات السـيد؟ أم أن هـذا هـو حـال اللقاء بـين الأبوية والاسـتعمار؟ أميـل للقول بأن كلا السـؤالين همـا فرضيتين معقولتـين وإمكانيتـين لتفسـير سـلوك بعـض الأهـالي المُتماهـي مـع

33 لان الفعل الماضي من يلين والمصدر ليونة.

34 القصد هنا أن بعض الأهالي نبعت معارضتهم من أسباب وتحفظات تجاه الخدمة بمفهومها الشائع كخدمة وطنية للدولة الإسرائيلية، والبعض الآخر رفض بالبداية خروج ابنتهم إلى العمل.

السلطة التي تستعبدهم/ن وتستعبد بناتهم/ن.

تقول رلى:

«لما حكيت لأهلي وقلتلهم إني بدي أتطوع في الخدمة المدنية، أول إشي عارضوا، بس بعدين تقبلوا لما شافوا إني متحمسة وقبلوا».[35]

أما رشا فقالت إلى أن أخاها الأكبر وأمها رافقاها للتسجيل وكانوا داعمين لها، والمثير بهذه الحالة بأنها لم تعرف أنها خدمة مدنية وأنها البديل للخدمة العسكرية، إلا أثناء قيامها بالخدمة وأنهم ظنوا بأنه عمل تطوعي «للبلد» مقابل مبلغ رمزي.

أسيل قالت:

«الشغل للبنات محدود كثير...أبوي اللي شجعني كثير، هو مدير مدرسة وحكالي إنه بتساعدني لقدام في التعليم وفي التوظيف...أنا ما كنت موافقة عالخدمة بالأول وما كنتش حابة أخدم لأنه مجتمعنا بتقبلش الخدمة المدنية...سألت أبوي إذا عنجد بوخدوني عالجيش إذا خدمت، هو مدير وبيعرف كلشي وقالي إنه فش منه هالحكي».[36]

هنا تتجلى حالة الوسيط المُتعلم الذي يتم التعامل معه اجتماعيا بأنه يعرف كل شيء وتتم استشارته بكل صغيرة وكبيرة بالمجتمع. حالة المُتعلم المُستَعمر الوسيط بين الناس والمؤسسة المُستَعمِرة.

35 تبلغ اليوم 23 سنة، تتعلم علم اجتماع في الجامعة، «خدمت» سنتين في صندوق المرضى ببلدها.

36 تبلغ 20 عاما، «خدمت» سنة في مدرسة ببلدها. اليوم طالبة جامعية.

عدم معرفة انها خدمة مدنية وعدم معرفة معناها الحقيقي

«انـا كنـت مقررة أقعد سـنة، لاقيت حالي قاعـدة بين أربع حيطـان، لا شـغلة ولا عملة، كنت حاسـة بالملل وبالصدفة كنت أشـكي لبنت عمـي فاقترحت علي إنـي أنضم للخدمة المدنيـة والعمـل في صندوق المـرضى في بلدنا كسـكرتيرة. وبتعـرفي، هيـك شـغل مـا بينرفـض لأنـه حلـو ومريـح لأنـه الشـغل بكوبـات حوليـم[37] مـش مثل الشـغل بمحل أواعـي وأصـلا أصحاب المحـلات اسـتغلاليين....بعد فترة أكمـن واحـدة مـن صاحباتـي عرفـن عن شـغلي وعرفت منهـن إنـه الخدمـة المدنية هي بديلـة للتجنيـد. لما عرفت عيطـت، عيطـت لأنـي أنـا وطنيـة بـس إحنـا ماعناش[38] وعـي لهيـك أمـور، إحنـا شـعب مـاشي مغمض...بالآخر وبعد مـا عرفـت حقيقة هـاي الخدمـة وقفتها».[39]

أعربـت غالبيـة الفتيـات اللاتـي تمـت مقابلتهن عـن معرفتهـن أن هذا العمـل هو خدمـة مدنية وأنـه بديل للخدمـة العسـكرية بالجيش. 5 من بـين الفتيـات، مـا يعادل حـوالي 17%لم يعرفـن أنها خدمـة مدنية، بل أنها عمـل تطوعـي للبلد مقابـل مبلغ مـالي رمزي.

«أول مـا بلشـت كنـت مفكـرة إنـه الخدمـة المدنيـة هي خدمـة للبلـد وهيـك، بـس بعـد مـا دخلت بفـترة صرت أسـمع حكـي من النـاس عليي إنـه انا خاينـة ليش بعمل خدمـة مدنيـة، وإنـه هـاي الخدمـة هـي بـدل الخدمـة

37 كوبات حوليم=أي صندوق المرضى.

38 أي لا نملك.

39 ريم، تبلغ 20 عاما، «خدمت» أقل من سنة ببلدها، اليوم طالبة جامعية.

العسكرية، فا قرأت عنها طبعا، وانسحبت منها....لما بلشت ما كنت اعرف إنها بديل للخدمة العسكرية، وبصراحة كنت مفكرة إنها زي تطوع مقابل مبلغ رمزي...اللي دلتني هي واحدة صاحبتي كانت تشتغل سكرتيرة كمان وشجعتني فاقتنعت. هي كانت تعرف بس ما شرحتلي ولا قالتلي. أبوي قال إعملي شو بدك يابا».[40]

تقرأ الفتيات في كثير من الحالات عن الخدمة وتبحث عن معلومات، بعد دخولها وبعد بداية التجربة. إن الجيل المبكر نسبيا لاستقطاب الفتيات للعمل في «الخدمة المدنية» هو استغلال لعدم النضوج الذي تعيشه الفتيات في الفئة العمرية التي تلي المرحلة الثانوية. كان عدم النضوج هذا سببا بأن لا تترك الفتيات العمل بالخدمة المدنية بعد اكتشاف حقيقتها أو بعد ندمها، لأنهن كن يخفن من أن يحصل لهن ضرر كونهن وقعن على عقد.

«أنا أول ما فتت عالخدمة ما حكوليش إنها بدل خدمة بالجيش، حكولي إنها شغل تطوع يعني اللي بيفيدني بالمستقبل من ناحية تعليم ومن ناحية شغل، وإني بكون من الأوائل دايما وهيك، يعني إنه بيكون إلي أكثر زخويوت[41] بالدولة، بس بعدين اكتشفت إنها إشي ثاني....إنها ساعدتني بالتعليم بس المزبوط لو اشتغلت شهرين كنت بحصل المبلغ اللي حصلت عليه بعد سنتين...لما عرفت كملت لأنهم أقنعوني من ناحية إنه

40 شيرين، تبلغ 19 عام، «خدمت» 3 أشهر وتركت حين اكتشفت معنى «الخدمة» الحقيقي.
41 زخويوت= ومعناها حقوق.

في قبـول أكـبر لمحلات شـغل وللجامعات...بـس الصراحة بعـد مـا خلصت تعليـم سـكرتيرة طبيـة دورت كثير على شـغل وملقيتـش حتـى بالمحـل الـلي خدمـت فيه...فـش حاليـا قدامـي إمكانية غير الشـغل بمحـلات الأواعي واللي فـش فيهـا شروط شـغل منيحة للشـغيلة».[42]

بعـض الفتيـات قالـت وبصراحـة إنهـا تعـرف معنـى الخدمـة المدنية وتـدرك إسـقاطاتها وهـي تعمـل بهـا من وعـي تقديـم خدمـة للدولة. مثـال عـلى ذلك مـا نوهـت بـه إحـدى الفتيـات قائلة:

«أنـا سـألت بنات الـلي قدمن قبـلي وشـجعني وأهلي معي بـس لاقيـت معارضـة مـن صاحباتـي. بقولـولي إنه زي الجيـش وإنه أنـا بتطوع للدولة. يا سـتي طيـب وأتطوع للدولـة، بدنـا حقوقنـا بـدون ما نعمـل واجبـات؟ زي ما بـدك توخـذ بـدك تعطي لو إشي بسـيط»

2. في خضم «الخدمة»

يتطـرق هـذا القسـم إلى عـدة محـاور، منهـا: كيفيـة تعامـل الأقـارب والأصدقـاء وردود فعلهـم تجـاه قريبتهـم/ن التـي «تخـدم» في الخدمة المدنيـة. ويسـتعرض كيفيـة تعامـل المجتمـع مـع «الخادمـة» في مكان العمـل، ومع الورشـات واللقـاءات التي يتـم تنظيمها للمشـتركات أو إن صـح التعبـير «للخادمات»، وكذلـك المعاملة التي تواجههـا «الخادمة» في المؤسسـات اليهوديـة خـارج بلدتها.

42 سحر، تبلغ 19 عاما، «خدمت» في بلدة مجاورة لبلدتها في عيادة «صندوق مرضى».

ردود فعل الأقارب والأصدقاء

أقرت عشرون من بين الثلاثين فتاة (ما يقارب 67%) أن الأقارب والمحيطين/ات بالعائلة بما في ذلك أصدقاء العائلة والجيران، أعربوا عن انتقادهم/ن وعن تحفظهم/ن من أنها «تخدم» ومن أنها تعمل بإطار الخدمة المدنية. هذا يتوافق مع الاستطلاعات المختلفة حول مواقف المجتمع تجاه الخدمة المدنية والتي آخرها استطلاع مركز مدى الكرمل والذي وصل لنتيجة أن الغالبية تعارض هذه الخدمة.

> «الخدمة أثرت علي سلبيا من ناحية اجتماعية تأثير كبير لأنه كل اللي حواليّ قاموا بمعارضتي...أهلي وقسم من قرايبي شجعوني وفي قسم من القرايب والجيران عارضوني. هاذ حسب رأيي تخلف لأني بخدم ببلدي ولبلدي مش للشعب اليهودي».[43]

شيرين التي حصلت على موافقة والدها حين قال لها «إعملي شو بدك يابا» ، تركت «الخدمة» بعد ثلاثة أشهر من العمل بسبب «كلام الناس». وهي تمثل الحالة المتطرفة لردود فعل الفتيات وردود فعل المجتمع ومعارضته. الأغلبية عبرت عن تجاهل ما يقوله المجتمع، وعن قدرتها على تحدي المجتمع من أجل العمل في إطار الخدمة المدنية. لا بد هنا من طرح التساؤل: لماذا تستطيع الفتيات تجاهل «كلام الناس» بما يخص الخدمة المدنية لكنها تقول بأن عملها في الخدمة هو بسبب القيود التي تفرضها العائلة. لماذا لا تتحدى الفتيات القيود المفروضة عليها للعمل خارج البلد بنفس التحدي الذي تستخدمه لمواجهة رفض المجتمع القريب لانخراطها بالعمل في الخدمة المدنية.

43 سناء، تبلغ 19 عاما، «خدمت» بجيل 18 بمدرسة ببلدها.

يبدو أن مفتاح العمل من عدمه في الخدمة المدنية موجود أساسا بأيدي الأهالي، لأنه حين يرفض المجتمع، الأهل يدعمون ويشجعون مما يعطي للفتاة قوة لمواجهة رفض المجتمع، هذا إضافة لأنها ربما تشعر بأن «الدولة» السيد صاحب أدوات السيطرة والعقاب يدعمها ويقف من ورائها.

> «إحدى قريباتي كانت تخدم في الخدمة المدنية وساعدتني بالموضوع....أفراد العائلة مثل غالبية المجتمع خلينا نقول معارضين. مع الوقت حاولت أقنعهم وأوصلهم وجهة نظري وممكن نقول إنه قسم منهم اقتنع نوعا ما».[44]

إضافة لموقف الأقارب والجيران، أعربت ستة فتيات فقط بأن صديقاتهن وأصدقائهن عبروا عن تحفظهم ورفضهم بأن «تخدم». من المهم التذكير هنا أن وكيل التوجيه الأول للخدمة المدنية هو الصديقات، والأصدقاء الذكور في أحيان أقل لان عددهم أقل. اختلاف الآراء في المحيط المقرب من الفتيات شائع مع أغلبية رافضة ومتحفظة من «الخدمة». فمثلا تقول راية:[45]

> «أنا بدي أخدم سنة واحدة لأني هيك هيك قاعدة سنة...مريح لأنه قريب على دارنا...اسمعت عنها من صاحبتي، هي شرحتلي عنها وحبينا نكون مع بعض ومنتسلى. صاحبتي ما بتعرف إشي كثير عنها بس أهلها ما خلوها تطلع تشتغل. مرة أبوها أجا هون على كوبات حوليم وكانت بنت تشتغل من جيالها، سألها

44 مي، تبلغ 20 عاما، «خدمت» سنتين في صندوق المرضى ببلدتها. اليوم تعمل سكرتيرة.
45 تبلغ 18 سنة ونصف، «تخدم» في صندوق المرضى ببلدها.

كيف اشتغلت وشو شروط القبول ولما روّح عرض عليها الموضوع، هي ما صدّقت لانها مش ناوية تتعلم لأنهم بدهم يعلموها هون بباقة وهي رافضة الفكرة عالآخر وحابة تتعلم تمريض ومش مخليينها تشتغل كعقاب عشان تنجبر تتعلم ولما أبوها اقترح عليها طوالي سجلت وانقبلت وبدت....»

هذا مثال آخر على تحول الخدمة المدنية إلى ملاذ لقسم من الفتيات الفلسطينيات، حيث تكون الموافقة على المشاركة في الخدمة المدنية نوعا من أنواع أو أدوات التعامل مع النظام الأبوي والنظام المجتمعي القامع لها. هذا مثال على تذويت القهر والانتقال من قمع إلى آخر من غير وعي وإدراك أنه استعباد من نوع آخر، لا بل واعتباره «عاديا».

من المقابلات تم التوصل للمعطيات التالية: خمسة فقط من بين الفتيات تلقين دعما من البيئة المحيطة لهن، بما في ذلك الجيران الأقارب والأصدقاء. ورغم ذلك واجهن رفض المجتمع في مكان «الخدمة» والذي سأتطرق له في البند التالي. أعربت اثنتا عشرة فتاة عن أن كل الأقارب والجيران والأصحاب عارضوا أن «تخدم» بينما ثلاثة عشرة من بينهن أعربن عن أن الآراء اختلفت والأغلبية تحفظت. نستنتج من ذلك أن المجتمع لا زال يرفض في غالبيته ويتحفظ من أن «تخدم» الفتيات، كون الخدمة خدمة مدنية وليس كون «الخادمة» فتاة. مما يعني أن نسبة عالية من المجتمع الفلسطيني في الداخل لم تذوت عقلية العبد ولم تقبل بسيطرة مؤسسات الدولة على الوعي والتصرف.

«بقاش قدامي مجال غير هاذ الشغل أبوي من نوع الناس اللي بسمحليش أطلع اشتغل برا البلد وبالصدفة عمي أقنعه، ليش؟ لانه ولاده رايحين. لما خطبت انا من- بس خطيبي من بلد ثاني - وببلدنا الإشي عادي وكثير بنات بخدمنن بس ببلده لأ. فلما اتجوزت قلت لجوزي هذا الإشي وأول إشي قالي ايه انت اشتغلتي للدولة يعني إنت بتحبيش العرب وخاينة بس لما فهمته شو الخدمة المدنية وشو عملت وشو ساويت وقديش ساعدت ناس لدرجة إنه في اهالي كانوا يتكلوا علي اديرلهم بالي على أولادهم وإمياتهم، اقتنع إني ما عملت غلط ولا خنت».[46]

ما يظهر للمجتمع خلال العمل في الخدمة المدنية هي مساعدة الناس وعمل الخير لهم/ن، هذه الفجوة بين الفعل الاجتماعي المرئي والفعل السياسي المخفي، يُسهل على الدولة ترويج الخدمة المدنية وتسويقها كنوع من أنواع العمل التطوعي الذي يفيد المجتمع. خلق فجوة بين الحقيقة المرئية والحقيقة المخفية يسهل «إسقاط» الناس واصطيادهم في شباك استعباد الفتيات.

تعامل الموظفين/ات والعاملين/ات ومتلقي الخدمات في المؤسسة التي «تخدم» بها الفتاة

إحدى الاستنتاجات المثيرة والمؤلمة بذات الوقت في هذا البند هو أن عمل الفتيات في إطار الخدمة المدنية قوبل في كثير من الأحيان

46 سارة، تبلغ 27 عاما، «خدمت» لمدة سنة بمستشفى، تعمل اليوم كمعلمة.

بالمعارضة والرفض من قبل طاقم العاملين والإدارة في مكان الخدمة، مع مرور الوقت و«صمودهن» بوجه الضغط الاجتماعي تحولن إلى جزء من الطاقم وقوبلن بلطافة وكأن مرور الوقت يمحو الحقائق. فمثلا تقول رنا:[47]

> «في البداية أول ما بلشت في بيت المسنين كان المشروع أول مرة ببلش هناك، المدير كان عندو اعتراض وراح قال للمسنين اللي هناك عن الإشي اللي احنا بنعمله، إنه إحنا بنخدم دولة اسرائيل وإنه إحنا مع اليهود إنه إحنا ضد دولة فلسطين...وفي البداية كانت معارضة قوية من المسنين إنه إحنا موجودين وإنتن شو جايات تعملن هون وإنتن خاينات وبعرفش إيش. بعد ما فهمناهن وبعد ما بلشن شوي شوي نساعدهن ونبينله إنه إحنا جايات نساعدهن مش جايات نخدم اسرائيل شوي شوي بلشن النسوان هناك يستوعبن وبلشن يتعلقن فينا. مثلا في البداية كانن يرفضن يتصورن معنا خوف إنه إحنا نحط صورهن في المواقع اللي لليهود والجرايد وبالآخر كلياتهن ولا واحدة كانت معترضة إنها تتصور معنا، بالعكس كانوا يطلبوا صورة».

كما المجتمع القريب، تتضارب الآراء والمواقف أيضا في المجتمع الموسع حيال الخدمة المدنية. فإذا واجهت رنا معارضة من كل العاملين والنزلاء ببيت المسنين، عبرت هبة[48] عن اختلاف في الآراء. وقالت:

47 تبلغ عشرين عاما، «خدمت» سنتين في بيت مسنين ببلدة عربية مجاورة لبلدتها لمدة سنتين.
48 تبلغ 20 عاما، «تخدم» للسنة الثانية على التوالي بصندوق مرضى ببلد مجاور لبلدها.

«أبـوي كان مـتردد بـس بعديـن عـادي، صاحباتي حولي حكـين إنـه الخدمـة مـش منيحـة وفي بنـات حكـين إنـه منيح...بمحـل الشـغل السـكرتيرة معارضة بـس الباقي عـادي بقولـولي هـذا حقك»

مـن الجديـر ذكـره هنـا أن ثلثـي الفتيـات (مـا يعـادل 67% تقريبا) أوضحـن أن الصعوبة الأكبر خـلال العمل بالخدمة المدنيـة، هي مواجهة رفـض المجتمـع وسـماع «كلام النـاس» الـذي يـتردد على مسـامعهن في أماكـن «الخدمـة» المختلفة، ليـس فقط مـن العاملين/ات، بـل أيضا من الأهـالي في المـدارس ومن المنتسـبين/ات في صناديـق المرضى.

«السـلبية الوحيدة هي حكي الناس ونظـرة المجتمع تجاه البنـات الـلي بعملـن خدمـة، في كثـير نـاس ضـد الخدمة المدنيـة وفاهمينهـا غلـط وبفكـروا إنـه الـلي بـدو يعمل خدمـة مدنيـة بـدو يخـدم بالجيش وهيـك. وبالمدرسـة الـلي اشـتغلت فيهـا كان في كثـير معلمـين ومعلمـات اللي كانـوا ضـد هـاد الإشي وكانـوا مـرات يسـمعونا حكـي وإنـه ليـش تخدموا وشـو جابركـم، وإنه هيك بتسـاعدوا الدولـة ومـن هالحكي».[49]

«صـار معـي مـرة إنـه كان مكتـوب عـلى محل الشـغل ويـن انا بشـتغل احريـه تسـافا[50] أو شـيروت ليئومي[51]، وبدهـن شـغيلة. فات واحـد عالمحل وسـألني : يعني إنت

49 أسيل، تبلغ 20 عاما، «خدمت» لمدة سنة في مدرسة ببلدتها.

50 أي بعد جيش. بعض المحال التجارية والمؤسسات العامة تشترط العمل بأن يكون/تكون المتقدم/ة للعمل قد خدم /ت في الجيش أو في الخدمة المدنية.

51 أي خدمة مدنية

بعد جيش وعشان هيك قابلينك هون؟ قلتله إني بعد خدمة مدنية. قام إطلّع علي نظرة اللي مفهمتهاش وكثير ضايقتني يعني زي اللي مش عاجبه وقلب خلقته».[52]

يتضح غياب رؤية الخدمة المدنية كمهمة سياسية مقصودة لدولة إسرائيل، لدى الفتيات «الخادمات» في صناديق المرضى. فبعض الفتيات نوهن أن الناس تعاملوا معهن على أنهن جزء من الطاقم أو أنها سكرتيرة في المكان. فمثلا تقول ميسون:[53]

«كان موقف الناس عادي، ولا حدا اعترض على شغلي والناس أصلا كانوا مفكرين إني بشتغل سكرتيرة مثل اللي هناك والكل كان يحترمني ويحترم مكان شغلي»

«كنت كأني موظفة عادية والناس تعاملني على هاذ الأساس...يمكن كانوا يعرفوا ويمكن لأ».[54]

إضافة لردود فعل الموظفين/ات والمنتسبين/ات تبين أن ردود فعل أهالي الطلاب في المدارس كانت متنوعة، قسم منهم رافض ومنتقد لخدمة الفتيات، وقسم آخر متقبل ومتفهم.

«اهلي تركوا إلي الخيار، بالأول مثل ما بتعرفي صاحباتي راحوا يقولوا لأهلي تخلوهاش تشتغل وهيك وكثير تمسخرن علي لما بديت أشتغل وكثير بقوا يقول ولليش هاذ الشغل وكيف هيك بتشتغلي وخدمة مدنية

52 سحر، تبلغ 19 عاما، «خدمت» في بلدة مجاورة لبلدتها في عيادة «صندوق مرضى».

53 ميسون، عمرها 22 سنة، «خدمت» في صندوق المرضى ببلدها. اليوم طالبة بكلية لتأهيل المعلمات/ين.

54 يارا، تبلغ 23 سنة، «خدمت» بجيل 18 سنة لمدة سنتين، بصندوق مرضى ببلد مجاور لبلدتها، حاليا عاطلة عن العمل.

وجيش ومش جيش والدولة ومش الدولة ولما بديت أشتغل وشافوا ظروف العمل وقديش انا متريحة والناس هناك حبوني صارن صاحباتي يفهمن شو بعمل. الناس بيشكروني وبقولوا لأهلي قديش أنا بساعدهم وبساعد أولادهم وبيمدحوني لكن مش كلهم. واحد من الأباء قال لي مرة إنت راح تكوني سبب إنو ولادنا يدخلوا الجيش».[55]

«بعض الأهالي كانوا يتحسسوا إنه بنت الشيروت[56] بتساعد أولادهم».[57]

«مرة في أب أخذني على جنب وقال لي إنه هاذ حرام وشو بفوتك على هيك إشي وإنه هاذ مش إلنا، هاذ الشغل ما بلبق النا كعرب وبكرا إذا صار حرب أو أي إشي بكون مجبورة أخدم بالجيش».[58]

بهذا يمكن القول أن هناك جانبين للخدمة، جانب الرفض والمعارضة والانتقاد، وجانب متقبل وداعم.

تعامل رجال الدين مع الخدمة

أشارت بعض الفتيات خلال المقابلات إلى دور رجال الدين في تشييد وتشكيل المواقف تجاه الخدمة المدنية في المجتمع. فمنهن من تحدثت عن دورهم بمنع الخدمة ومنهن من تحدثت عن مصادقة الشيخ

55 فداء، 19 سنة «خدمت سنة بصندوق المرضى ببلد سكناها ووجهتها للسنة الثانية (عزباء).

56 الشيروت يعني الخدمة. «بنت الشيروت» هو مصطلح تم ذكره أكثر من مرة وكأنه الكنية الاجتماعية للفتيات «الخادمات» في الخدمة المدنية.

57 ندى، تبلغ من العمر 23 عاما «خدمت» لمدة سنة بجيل 18 سنة بمدرسة ببلدها.

58 ناي، تبلغ 21 عاما، «خدمت» لمدة سنتين في صندوق المرضى، اليوم تعمل سكرتيرة.

عـلى دخولهـا للخدمة.

قبـل ما أفـوت على الشـيروت[59] أول إشي سـألت إذا الإشي حـلال ولا حـرام، سـألت مشـايخ قالـوا لي إنـه لـع مش حـرام طالمـا إنـت بتشـتغلي ومـش خادمـة يهـود ومش قاتلـة حـدا، وانه بسـيدر[60] لاني بخـدم ببلدي مـش ازيد يعني».[61]

يعتـبر التوجـه لرجـل ديـن لأخـذ الموافقـة والمصادقـة هـو اسـتخدام خطـاب لا يناقشـه المجتمـع ويجعـل الفتـاة بمـكان أقوى أمـام رفض المجتمـع. يعكـس خطـاب رجـل الديـن هـذا كمـا غـيره ممـن يؤيدون الخدمـة المدنية حالـة التفكير المختـزل بمعنـى وماهية الخدمـة المدنية. لا بـد مـن الإشـارة هنـا أنه عـبر التاريـخ كان لرجـال الديـن دائما دور أسـاسي في الحفـاظ عـلى سـلطة الدولـة ومؤسسـاتها، لا يمكـن تعميـم ذلـك في الحالـة الفلسـطينية لأن هنـاك جماعـة مـن رجال الدين سـواء المسـلمين أم المسـيحيين تحمل مواقـف تناهض الخدمـة المدنية وتتصدى لهـا، وجماعة أخـرى تؤيـد الخدمـة المدنية.

«جيـت أشـتغل أو أدور على شـغل والظروف الـلي لقيتها بالمـرة مـش منيحـة، تعـب وجهد ووقـت وسـاعات عمل كثـيرة وعـلى نفس معـاش الخدمـة وأنـا فيهـا متريحة.. الأهـل والقرايـب والنـاس حـولي مـا عارضـوا، الإشي اللي واجهتـه وبعدنـي بواجهه هو النـاس والرجـال بالجامع. بالجامـع وصلت معهـم يوزعوا مناشـير ضـد وتحريض

59 الشيروت يعني الخدمة.

60 بسيدر في هذا السياق تعني «ماشي» او مسموح ومعناها الحرفي جيد.

61 هيا، تبلغ 21 عاما، «خدمت» لمدة سنة بمدرسة ببلدها.

عـن الخدمة بشـكل مش طبيعـي وكمان أغلـب المعارضة كانـت مـن صاحباتي».[62]

المؤسسـة الإسرائيليـة تسـاعد الفتيات عـلى الصمود أمام رفـض المجتمع مـن المقابـلات تبـين أن هنالـك شـبكة مؤسسـاتية داعمـة للفتيـات، ومنظومـة تدريب عـلى مواجهة الضغـط الاجتماعي الذي يدفـع بغالبيته إلى نبـذ الخدمـة المدنية. وكيـلات الدعم هن مـن كلا القوميتـين: العربية واليهودية.

«مـا فكرت إنـي أتخلص مـن الخدمة لأنـه أول إشي كانت المسـؤولة عنا دائمـا موقفة معنـا واللي هي عربيـة، دائما كانـت تدعمنا وتشـجعنا وتقلنـا ما تردينش وما تسـمعن لحـدا. كانـت تسـاعدنا كيـف نفرجـي شـو إحنـا عنجد بنعمل».[63]

هـذه الوكيلـة العربيـة الداعمـة، هـي بمثابة الوسـيط/ة بين المسـتعمِر والمسـتعمَر، هـي الوسـيلة التي تسـتخدمها الدولة من أجـل الحفاظ على سـيادتها من خلال «تسـخير» العـرب وتحويلهـم/ن إلى «خدم».

«أنـا سـمعت البنات الـلي بيعملـن خدمة وبشـتغلن زيي، لمـا كنـا نـروح هشـتلموت،[64] يحكـين للمسـؤولة عنـا ويخرفوهـا إنـه بييجوا نـاس عالـدار عندهـن ويقلولهن تشـتغلنش هاذ الشـيروت[65]لانه مـش منيـح وبيتعصبنوا عليهـن وبيكتبـوا منشـور عنـه بتـوزع بالبلد...البنـات

62 راية، تبلغ 18 عاما ونصف، لا زالت «تخدم» في بلدها في صندوق المرضى.
63 رنا، تبلغ عشرون عاما، «خدمت» سنتين في بيت مسنين ببلدة مجاورة لبلدتها لمدة سنتين.
64 أي استكمال بالعبري.
65 شيروت= خدمة.

بيواجهـن صعوبـة مـع النـاس وبالهشـتلموت بيقولولنا
كيـف نتعامـل مـع النـاس وكيـف نتحمـل الحكـي
والمضايقـة وبقلولونـا ايـش نعمـل بعـد الشـيروت»[66]

يبـدو أن اسـتخدام «التلويـح بالجـزرة» كمحفـز للفتيـات عـلى تحمّـل رفـض المجتمع وعـدم التأثر به، هو وسـيلة تُسـتخدم لضمان اسـتمرار الفتيـات في الخدمة، لأن «الجائزة» الكـبرى بانتظارها في نهاية «الخدمة».

3. إسقاطات «الخدمة»

في هذا القسـم سـنفصل تأثـير العمل في الخدمـة المدنية عـلى الفتيات من وجهـة نظرهـن، مثـل: الإسـقاطات أو الانعكاسـات الإيجابية والسـلبية عـلى حياتهن، صياغتها اليـوم للخدمة المدنيـة ومعناها بالنسـبة لها، إذا مـا كانـت تنصح بالعمـل فيها، وكذلـك كيف أثـرت الخدمـة المدنية على مواقفها السياسـية.

إيجابيات «الخدمة» من وجهة نظر الفتيات

ذكـرت الفتيـات عـدة انعكاسـات إيجابية للخدمـة المدنية عـلى حياتهن الشـخصية. مـن أهم هـذه الانعكاسـات هي:

- **التحول إلى مرئية اجتماعيا و»محترمة»:**

«الإشي بعطـي معمـاد[67]، انـا بـدي الوظيفة. يعنـي لما أنا مثـل السـكرتيرة أنـا محترمـة. أنا شـجعت أختـي وهي اختـارت بمدرسـة واشـتغلت مسـاعدة للمعلمـة وكانـت

66 هبة، تبلغ 20 عاما، عملت لمدة سنتين كمساعدة في صندوق المرضى ببلد مجاور لبلدها.
67 معماد أي مكانة اجتماعية

مرتبتهـا بالزبـط زي معلمة».[68]

مشـاركة أخـرى قالـت «انـا تألقـت بالشـغل والنـاس عبروا عـن مدى أخلاقـي. النـاس بيشـكروني وبقولـوا لأهـلي قديـش أنا بسـاعدهم».[69] يبـدو وكأن العمـل في الخدمـة المدنيـة يجعـل مـن الفتـاة معروفـة، ويوفـر لهـا قيمـة اجتماعيـة لـم تكـن لديهـا قبلـه. إن البحـث عـن الحضـور الاجتماعـي الـذي ينعـدم حـين تكـون الفتـاة محصـورة بالبيـت، يجعـل تلـك الفتيات يشـعرن بأنهـن «موجودات-حـاضرات»، لهـن دور اجتماعـي وبذلـك تصبـح لهـن قيمـة اجتماعية. هـذه القيمة وهـذا الوجـود ينعدمـان حـين تكون الفتـاة سـجينة البيـت لأن أهلها لا يسـمحون لهـا بالخروج للعمـل خارج البلـدة أو داخلها. بحـث الفتيات عـن عمل مقبـول «اجتماعيـا» و«محـترم» لا يعطيهن الشـعور بالوجود فقـط وإنمـا الوجـود ذو القيمـة، والـذي يجعـل أهلهـا فخوريـن بهـا غـير مجبريـن عـلى إعطـاء تفسـيرات أو تبريـر للمجتمـع كونهـا تعمل خـارج البلـدة أو بأماكـن عمـل خاصـة. هكـذا تتولـد حالة مـن الرؤية (Visibility) المجتمعيـة، أي أنهـا تصبـح مرئيـة للمجتمـع، وحالة من الخفـاء (Invisibility) للممارسـة الاسـتعمارية. فجـأة تصبح معروفة ومهمـة ولها قيمـة ودور، النـاس يتكلمون عنهـا أمام أهلها مـن ناحية، وهـي غـير مرئيـة كخادمـة للدولـة مـن ناحيـة أخـرى، مـا يزيـد من تقديـر النـاس لهـا. هذا التسـويغ الـذي تسـتخدمه الفتيـات «لشرعنة» الخدمـة وهـذا الموقـع غـير المقصـود أمـام المجتمـع يضـع المؤسسـات الأهليـة المناهضـة للخدمة أمـام تحدي «كشـف» حقيقة الخدمـة المدنية للمجتمـع وللفتيات.

68 يارا

69 فداء، 19 سنة، خدمت سنة بصندوق المرضى ببلد سكناها ووجهتها للسنة الثانية، عزباء.

السؤال المطروح هو: لماذا تكون الخدمة المدنية هي الحل المتوفر والأسهل لتلك الفتيات ؟ هل تنعدم إمكانيات أخرى؟

- **الكسب المادي والفوائد المادية**

إحدى الفوائد التي تكررت على لسان 27 فتاة (90% من الفتيات المشاركات)، هي فائدة العائد المادي الذي جعلها مستقلة اقتصاديا بعض الشيء وداعمة للعائلة، ما أعطاها شعورا بالقوة. هنا يتبادر للذهن تساؤل: ماذا سيحل بالفتيات إذا ازدادت الفوائد المادية من وراء العمل في الخدمة المدنية؟ ويبدو أن المؤسسة تستغل الحالة الاقتصادية الصعبة والفقر المتفشي في المجتمع الفلسطيني، لتجعل الأهل والفتيات يفكرون بالخدمة المدنية كحل امثل للأزمة الاقتصادية حتى لو مقابل مبلغ زهيد. فقد عبرت الفتيات عن شعورهن بالفخر لتحملهن جزءًا كبيرًا من عبء دفع أقساط التعليم في السنة الأولى.

تقول سهى[70]:

> «بكفي إنه مكان العمل محترم بتعامل مع دكاترة وناس محترمة، وغير هيك كان يفوتلي 1000 شيقل كل شهر ولما خلصت أخذت 2000 شيقل، وكمان 6000 شيقل أخذتهن بشك بإسم الكلية. يعني شو بدي أحسن من هيك؟ أظل قاعدة بالدار بين أربع حيطان؟ ولا أشتغل هاذ الشغل؟»

70 تبلغ 22 عاما، «خدمت» لمدة سنة في صندوق المرضى ببلدها، اليوم طالبة في دار المعلمات/ين.

تضيف سحر[71]:

«غير إنها الخدمة خلتني أعتمد على حالي أكثر وأعطتني إمكانية يكون عندي مسؤولية أكثر، حصلت على مبلغ 12,000شيقل بعد سنتين غير ال-900 كل شهر. فهاذ كثير ساعدني بالتعليم وبمصروفي».

يبدو أنه وعلى الرغم من زهد المبلغ المدفوع شهريا إلا أن «للخدمة» معان تتجاوز الفائدة المادية. فالفتيات تريد الخروج من البيت، تريد العمل والتخلص من البطالة والملل، والتحرر بعض الشيء من السيطرة في البيت والمجتمع، مقابل أي ثمن، حتى لو كان الثمن دخول دائرة سيطرة أخرى، سيطرة الدولة ومؤسساتها القامعة، بوعي أو غير وعي. بهذا يُشكل العمل في الخدمة المدنية وسيلة تستخدمها الفتيات لتقوى اجتماعيا من خلال تمكينها اقتصاديا ولو بشكل جزئي.

إضافة للمبالغ المدفوعة، ذكرت الفتيات أنهن حصلن على بطاقة تنزيلات وتخفيضات لعدة أماكن مثل المواصلات العامة بما في ذلك القطار والباصات العامة، بعض حوانيت الملابس وبعض مواقع الترفيه مثل «السوبر لاند».

- **ترفيه مفقود**

عبرت العديد من الفتيات عن أن إحدى الفوائد التي اكتسبتها من العمل في الخدمة المدنية هو أنها كانت تخرج للرحلات والجولات مع الطواقم التي عملت معها.

«من إيجابياتها بحياتي كان إنها بتقلل وقت الفراغ

71 تبلغ 19 عاما، «خدمت» سنتين في صندوق المرضى في بلد مجاور لبلدتها.

اللي بتعيشه البنت العربية بعد ما تخلص ثانوية. في بنات اللي أهلهن ما بسمحولهن يشتغلن بمحلات بعيدة فعادة بتكون الخدمة المدنية قريبة عالبيت، والمحل اللي بتخدم فيه البنت بكون محترم يعني يا مدرسة يا كوبات حوليم وكمان شغلة إنه رحنا رحلات ومرة رحنا على عكا وانبسطنا كثير كثير وغيرت جو».[72]

هذا الخروج غير المسموح اجتماعيا مع أناس غير الأقارب، يصبح مسموحا لأنه في إطار العمل. هذه قناة أخرى للتحرر من السلطة الأبوية القامعة من خلال العمل في الخدمة المدنية.

«طلعنا رحلات ورحنا وجينا، وعملنا حفلات وقعدات، كل شي كان حلو زي مغامرة حلوة».[73]

- **اكتساب مهارات اجتماعية**

ذكرت كل الفتيات بأن التعرف على أناس جدد والتعامل مع الناس جعلهن يكتسبن مهارات اجتماعية ساعدتها لتكون أكثر وعيا وأكثر ليونة بشخصيتها، جعلتها أكثر ثقة بنفسها.

«الصراحة على الرغم من إنه المعاش واطي[74] إلا إني ربحت كثير أشياء اللي ما كنت راح أربحها لو ظليت قاعدة بالدار. شفت ناس وتعرفت على ناس، زادت ثقتي بنفسي، صرت مستقلة أكثر، الباصات ببلاش

72 أسيل، تبلغ 20 عاما، «خدمت» لمدة سنة في مدرسة ببلدتها.
73 سينا، تبلغ 19 عاما، «خدمت» بصندوق المرضى ببلدها لمدة سنة، اليوم طالبة جامعية.
74 أي منخفض.

والقطـار، حتـى عالمحسـوم[75]بتمرقي أسرع».[76]

«تعرفـت عـلى كثـير شـغلات جديـدة، وطـرق تعامـل وتواصـل مـع النـاس، تعرفـت عـلى كل فئـات المجتمـع، شـخصيتي تغـيرت وزادت ثقتـي بنفـسي لأنـي صرت ممتـازة باللغـة العبرية. لمـا بقول إني عوفيدت شـيروت[77] بتنفتحـلي كثـير بـواب».[78]

أصبحـت الخدمـة المدنية لبعـض الفتيات وسـيلة التحـرر والتغيير، لكن بـأدوات ذلك السـيد الـذي يعنـى بقمعها وحصرهـا داخل دائـرة القمع المجتمعيـة من خلال أسرهـا في العمـل في بلدتها.

- **اكتساب مهارات أفادتها بعملها اليوم**

مـن عملـت كمسـاعدة في صندوق المـرضى وتعلمـت سـكرتارية طبية، سـاعدتها الخدمـة المدنية بتطويـر مهاراتهـا في هذا العمـل، من عملت مسـاعدة لمعلمة في مدرسـة سـاعدتها الخدمـة المدنية في عملهـا كمعلمة وفي تأهيلهـا كمعلمـة، ومـن عملت في صنـدوق المرضى أو في مستشـفى سـاعدها ذلـك في تعليمهـا وعملهـا في المهن الطبية المسـاندة.

تقول هدى:[79]

«أنـا كملت تعليمـي الجامعـي في مجال العـلاج الطبيعي الـلي هـو قريب عـلى أشـياء كانـت تيجـي تعملهـا هون معالجـة طبيعية، هـاذ فادنـي بعديـن بالتعليم»

75 محسوم أي حاجز، والقصد هنا للحواجز العسكرية الإسرائيلية على مداخل ومخارج المدن والقرى الفلسطينية في الضفة الغربية.

76 هبة، تبلغ 20 عاما، عملت لمدة سنتين كمساعدة في صندوق المرضى ببلد مجاور لبلدها.

77 عوفيدت شيروت، أي عاملة بالخدمة.

78 سارة، تبلغ 27 عاما، «خدمت» لمدة سنة بمستشفى، تعمل اليوم كمعلمة.

79 تبلغ 21 عاما، «خدمت» في بيت للمسنين لمدة سنة، اليوم طالبة جامعية.

سلبيات «الخدمة» من منظور الفتيات

كانت للخدمة المدنية إسقاطات سلبية على حياة الفتيات «الخادمات» بالإضافة لتلك الايجابية من وجهة نظرهن.

- السلبية الأولى: **تعامل المجتمع**

كانت هذه السلبية الأبرز والأكثر ترددا على لسان الفتيات اللاتي تمت مقابلتهن هي رد فعل وتعامل المجتمع مع كونهن «خادمات»، كما وضحت الأمثلة الواردة في قسم «في خضم الخدمة».

- السلبية الثانية: **الاستغلال الاقتصادي للفتيات.**

فقد ذكرتها الكثير من الفتيات رغم الفائدة المادية التي حصلن عليها من العمل في الخدمة المدنية إلا أنها (أي الفائدة المادية) كانت زهيدة ولا تفيهن حقهن مقابل العمل الذي قمن به.

- السلبية الثالثة: **المظاهر العنصرية في أماكن الخدمة**

تعرضت بعض الفتيات لمظاهر وممارسات عنصرية من قبل زملاء يهود في أماكن الخدمة. فعلى سبيل المثال تقول إحدى الفتيات:

> «غير العنصرية اللي زاد غضبي وندمي هو إني حسيت إنهم استغلوني كثير لمدة ست أشهر وشغلوني فوق طاقتي وهاذ الإشي حسسني طول الوقت إني غلطت بحق حالي وأخذت قرار مش مزبوط».[80]

تعتبر «الخادمات» بالنسبة للدولة أيد عاملة رخيصة، فهي المنتفعة الوحيدة والأساسية من ورائها، ليس على المستوى المادي فقط، بل على المستوى القومي أيضا. فما هذا إلا استغلال واضح

80 سمر، تبلغ 20 عاما، «خدمت» بجيل 18 سنة لمدة ستة أشهر بصندوق مرضى بالخضيرة، وتركت «الخدمة».

للحالــة الاقتصاديــة الصعبة للفتيــات الفلســطينيات واســتغلال للحالة الاجتماعيــة القامعــة التــي تعيشــها.

> «المعــاش مش عــالي»؛ «مــن الصبح للســاعة ســتة مقابل 900 شــيقل»؛ «المعــاش قليــل»؛ «لــو اشــتغلت شــهرين بمحــل عــادي كنت بطلــع كل المعنــاك».[81]

هــذه هي المضــار التــي ذكرتهــا الفتيــات. وهي تشــكل دلالة عــلى عدم رؤيــة الفتيــات للمضــار القوميــة التــي تلحــق بهــن جــراء الانخــراط في الخدمــة المدنيــة. عــدم الوعــي لهــذه الإســقاطات الخطــيرة ناتج عن كونهــا غــير مرئيــة، غــير مبــاشرة وهي أمــور تــبرز نتائجها مســتقبلا. كان تعامــل الفتيات مــع الخدمة المدنيــة وفقا للفوائد والمضــار المباشرة، والآنيــة، والفرديــة والمرئية.

معنى الخدمة المدنية للفتيات ومواقفهن منها

أحــد المحــاور التــي طرحت خــلال المقابــلات مــع الفتيــات، كان معنى الخدمــة المدنيــة بالنســبة لهــا؟ كيــف تعرفها؟ وذلــك بهــدف الوصول إلى الصيغــة التــي جعلــت العمــل في الخدمــة المدنيــة «ممكنة» بالنســبة لهــا. صاغــت غالبيــة الفتيــات معنــى الخدمــة المدنيــة على أنهــا خدمة مجتمعيــة وأنهــا عمــل إنســاني للمجتمــع وليــس للدولة.

> «أهــلي لا أيــدوا ولا عارضوا، هنــي عارفين وانــا عارفة إنه الشــيروت هــاذ انــا بــدي أعملــه لمصلحــة شــخصية قبل كل إشي...الخدمــة المدنيــة هــي مــش لدولــة إسرائيــل أنا بخــدم بنســوان بلــدي اللي هنــي من بلــدي ونســوان اللي

81 معناك أي منحة أو إعانة مادية.

هنـي عنجـد من دينـي ومـن مجتمعـي، يعنـي منا مش غريبات».[82]

«كل سـنة بيزيـد عـدد العـرب فيهـا لأنهـا بتعطينا إشي الـلي هـو ناقص مثل المصـاري والاسـتقلالية، وهي خدمة للنـاس والمجتمـع، خدمة لأهل بلـدي».[83]

تنوعـت مواقـف الفتيـات مـن الخدمة المدنيـة وتعـددت الكلمـات التي عرفـن بهـا الخدمـة. غالبيـة الفتيـات، قرابـة العشريـن فتـاة (67%)، عرفـت الخدمـة المدنيـة على أنهـا خدمـة للمجتمـع، خدمة «للبلـد وأهل البلـد»، عمـل خـيري تسـتفيد منـه هـي ومجتمعهـا. وقـد اسـتعملت الفتيـات تعريـف مثـل «تطوع للبلـد مـش زي الخدمة العسـكرية لأني مـا بحمـل فيها سـلاح ولا بقتـل حـدا»؛ «أنا بخـدم مجتمعـي العربي»؛ «عمـل زي كل عمـل عنـد اليهود» .

عـشرة مـن بـين الفتيـات أي (33%) عـبرن عـن موقـف سـلبي تجاه الخدمـة وعـن تعريـف يعـي سـلبياتها على الرغـم مـن الفوائـد المادية المبـاشرة مـن ورائهـا. وقد قالـت الفتيـات على سـبيل المثـال ان الخدمة «تتناقـض مـع كوننـا عـرب ومسـلمين»؛ «نحنا ضحايـا إلها»؛ «وسـيلة لمحـو الهويـة». كون ثلـث الفتيات تخـدم في الخدمـة المدنية مـع الوعي الكامـل للمعنـى والإسـقاط السـياسي لذلـك، فهـذا مـؤشر عـلى حالـة الانفصـام التـي تعيشـها الفتيـات كمـا غالبيـة المجتمع الفلسـطيني في الداخل.

82 رنا، تبلغ 20 عاما، «خدمت» ببيت للمسنين ببلد مجاور لبلدها، اليوم طالبة بكلية لتأهيل المعلمات/ين.

83 سينا، تبلغ 19 عاما، «خدمت» بصندوق المرضى ببلدها لمدة سنة، اليوم طالبة جامعية.

تقييم التجربة

لا بد الإشارة هنا إلى أن غالبية الفتيات، أي ما يقارب 70% منهن، قيمت تجربة العمل في الخدمة المدنية على أنها تجربة «حلوة وشيقة». قد تكون تجربة الفتيات في الخدمة ايجابية أو قد يقيمنها على أنها ايجابية، لكنني اعتقد أن حقيقة الأمر تختلف، وربما نبع هذا التقييم من حالة الحرمان التي تعيشها الفتيات اللاتي يتوجهن للخدمة المدنية كمهرب من السلطة الأبوية، والفقر وانعدام إمكانيات الخروج للعمل. وقد قالت الفتيات، على سبيل المثال، إن التجربة «تجربة ممتعة فيها تجديدات»؛ «كانت تجربة شيقة وحلوة وكل اللي جربوها مبسوطين»؛ «تجربة رائعة وممتعة»؛ «إيجابية جدا خاصة إذا البنت ما لاقت شغل أحسن».

بالمقابل عبرت أقلية من الأصوات عن التجربة باعتبارها سيئة تركت أثرا سلبيا في نفس الفتيات. وقالت «استغلوني كثير، أكثر من اللازم»؛ «إيجابية لكن مع تحفظ»؛ «تجربة سلبية اللي الإيجابية فيها إني عرفت معنى الخدمة المدنية».

من المهم هنا لفت الانتباه، أن العدد الأكبر من الفتيات، كما ذكرت سابقا، توصلن للخدمة المدنية بمساعدة صديقة/ات خاضت/خضن التجربة وعبرن لهن عن مدى «سعادتهن ورضاهن» بالعمل ولذلك نصحنهن بالعمل بالخدمة. ألأمر الذي يدل على أن التجربة الإيجابية تجعل من الخدمة المدنية «مغرية» أكثر للفتيات، وما يجعلها إيجابية وممتعة هو كونها تعطي للفتيات إمكانيات هن «محرومات» منها مثل الرحلات، القدرة على شراء احتياجاتهن بشكل مستقل، القدرة على التعليم العالي لأن جزء من القسط مؤمن وغيرها من الفوائد. يبدو أن المؤسسة نجحت بقراءة أزمة الفتيات الفلسطينيات وزودتهن

بـأدوات الخـروج منهـا بواسـطة اسـتقطاب قسـم منهـن ليتحولـن لخادمـات للدولـة، ممـا يدخلهـن إلى أزمة هويـة وقومية.

نصائح للفتيات الأخريات

عـشرة فتيـات (مـا يقـارب 34%)، لا ينصحـن البتـة بخـوض تجربـة الخدمـة المدنيـة. 5 أخريـات ينصحـن الفتيـات العربيـات العمـل فيها فقـط إذا كانـت بإطـار مؤسسـة في مجتمعها. وقـد قالت الفتيـات مثلا، «التجربـة إيجابيـة جدا لكن مـا بقدر انصح حـدا فيها لأنـه فيها موقف شـخصي»؛ «إيجابيـة جـدا إذا مـا لاقـت البنت شـغل بالبلد».

ثـلاث نصحـن بها فقـط في حالة لـم تجـد الفتاة عمـلا آخـرا. بالمقابل، إثنتـا عـشرة فتاة أي ما يعـادل 40% منهن نصحن بحـرارة وبكل تأكيد أن تعمـل الفتيـات في الخدمـة المدنية. «أنصـح بكل تأكيـد»؛ «أنصح كل فتـاة إنهـا تخوض هـاي التجربة وأنـا فخورة إنـي عملتها».

يبـدو أن التحـدي أمـام المؤسسـات العربيـة المناهضـة للخدمـة المدنية هو تسـهيل القـرار للفتيـات اللاتي يردن العمـل ببلدهن واسـتقطابهن لعمـل خـارج إطـار الخدمـة المدنية. ربمـا على هـذه المؤسسـات العمل مـن اجل إيجـاد بدائـل للفتيات تمنعهـن من التوجـه للعمـل في الخدمة المدنيـة، والعمـل عـلى تحويـل الفتيـات إلى مُنتجِـات ومسـتقلات وليس إلى خادمـات. بالإضافـة إلى رفـع التوعية حـول طبيعة مـشروع الخدمة المدنيـة وأهدافـه السياسـية المبطنة.

بعض المداخلات التحليلية

لا بد هنا من التأكيد على التغذية المتبادلة والعلاقة التفاعلية ما بين البنيتين: الأبوية والاستعمارية. وصفت أصوات الفتيات جليا كيفية وآليات واستراتيجيات هذا التفاعل. إن جزءا من الحالة الاستعمارية التي يعيشها فلسطينيو الداخل هو وجود الوسطاء ما بين الدولة ومؤسساتها وبين المجتمع المدني. الوسطاء في حالة الخدمة المدنية هم كل الفلسطينيين الذين يروجون ويشجعون الفتيات والشباب على خوض الخدمة المدنية، الوسطاء هنا هم العاملون أو العاملات في هذا الجهاز، هم الأب والعم الذين يوجهون بناتهم للعمل في الخدمة المدنية، هم مدراء المؤسسات والمجالس المحلية أو البلديات التي قبلت أن تلعب لعبة المُستَعمِر والمُستَعمَر. هؤلاء الوسطاء حسب ألبيرت ميمي (1991)، ما هم إلا منفذين لقرارات تم اتخاذها في مكان آخر. هذه العلاقة بين هؤلاء الوسطاء والحكام، هي علاقة تعلّق وكأنها حلقة تربط كليهما ولا يستطيع أحدهما أن يتحرر من الآخر (المصدر السابق: 5). أصبح التعلّق المتبادل بين السلطة الاستعمارية والسلطة الأبوية حتميا ومصيريا لكل واحدة، لأن موت أحداهن يُضعف الأخرى أو ربما يؤدي إلى موتها. (ظاهر-ناشف، 2009). كلاهما يستخدمان الفتاة لتوطيد هذا التعلق المتبادل. إن الوسطاء بين السلطة الاستعمارية والمجتمع المُستَعمر، ما هم إلا أصحاب البشرة السوداء والقناع الأبيض، بكلمات فرانتز فانون (Fanon, 1967). هؤلاء الفلسطينيون الذين يريدون أن يكونوا بيضا، يمثلون البياض رغبة في الاندماج بالمجتمع الإسرائيلي. هذه الازدواجية أو الانفصام بالشخصية ما هي إلا أدوات تحرر الضعفاء (Scott, 1985) .

تبين من المقابلات أن الفتيات يشاركن في الخدمة المدنية كملاذ من

السلطة الأبوية التي تُمارَس بحقهن. تعزز الفتيات بدخولهن للعمل في إطار الخدمة المدنية أيضا من بقاء المؤسسة الإسرائيلية. وبهذا يعززن كلا السلطتين عليهن، ويقوين من القمع الذي يُمارَس عليهن، لتصبح شريكة في قمعهن (أبو عمرو، 1995). من هنا فإن إحدى آليات التحرر التي على الفتيات انتهاجها هي الامتناع عن الخدمة أو التفكير بها. خاصة وأن أدوات السيد، أي الخدمة المدنية، لم ولن تحرر أي عبدة أو أي خادمة. والفتاة التي تظن أن العمل في الخدمة المدنية سيجعلها أقوى، ليست سوى واهمة. فالخدمة المدنية ليست مهربا بل شِرك آخر، تقع فيه تحت وهم أنها ستتحرر ببعض مئات من الشواقل. على الفتيات أن يعين حقيقة أن أدوات السيد الإسرائيلي لا تهدم بيته بل تقويه، وتزيد من سلطته عليهن وعلى الذكور معا، وبما يزيدهم ذكورة وقمعا.

لقد تبين من المقابلات أيضا كيف يتم تسويغ الخدمة المدنية إلى خدمة مجتمعية وإلى عمل خيري، ليسهل تقبلها اجتماعيا. هذا التسويغ استخدمته الفتيات كآلية تبرير من خلالها يستطعن الاستمرار بالخدمة، أو ربما كان حاجزا نفسيا يتم بناؤه بين الواقع الحقيقي والواقع المُتَخَيَّل. هنا يأتي دور الجمعيات الأهلية المناهضة للخدمة المدنية، لا بد لهذه الجمعيات والمؤسسات أن توضح العلاقة بين الخدمة المدنية والسياسة الإسرائيلية. خاصة وأن لدى بعض الفتيات القناعة التامة بنزاهة الخدمة وهن موجودات في مرحلة عمرية غير واعية بأغلبيتها للسياق السياسي الاستعماري الذي يعشن فيه. والدلالة على ذلك، هو عدم التوافق بين تقييم التجربة وبين استعداد الفتاة أن تنصح غيرها بالخدمة. دلالة أخرى هي وعي الفتيات للعنصرية وللتمييز الممارس بحقهن خلال العمل، خاصة اللواتي

«خدمـن» في المؤسسـات اليهوديـة. إن العمـل في الخدمـة وعـدم النُصح بهـا، أو الرغبـة بالعمل فيهـا بشروط متعـددة، يدل عـلى الانفصام الذي تعيشـه الفتيـات، الازدواجيـة التـي تحتاجهـا مـن أجـل البقـاء في ظل سـلطتين قامعتين.

«تخـدم» غالبيـة الفتيـات في بلداتهـن. وتحـت الرقابـة البصريـة للأب، بعيـدا عـن رؤيـة المُسـتَعمِر. هـذا الإبعاد، مـا هـو إلا تجل للحالـة التي يصفهـا جورجيو أغامـين(Agamben, 1998) على أنهـا حالة الإقصاء المُحتـوى. فالفتـاة مُقصـاة إلى مجتمعهـا، وبهـذا فهـي لا تتفاعـل مـع اليهـودي، ممـا يجعلـه هو أيضـا غير مرئـي لها، غـير معـروف، مُبهَم، ولهـذا فهـي لا تعـرف مـاذا سـتقاوم؟ مـا تـراه في أماكـن الخدمـة هو مجتمعهـا، وأهـل بلدها، وأطفال، وشـيوخ ومرضى، لذلك فـإن إقصاءها لبلدتهـا وإبقاءهـا تحـت الرقابـة الاجتماعيـة هـو ضمـان يُسـهل على الدولـة تسـويغ الخدمة، من خدمـة قومية تخدم الأهـداف الصهيونية إلى خدمـة مجتمعيـة تخـدم مصالـح مجتمعية محليـة. يبدو مـن المقابلات وكأن إسرائيـل تنجـح فعلا في هذا التسـويغ، مما يسـهل عليها تسـويق وترويـج الخدمة.

مـن خـلال إقصـاء الفتـاة أو إبقائهـا في دائرتهـا الاجتماعيـة، تُصبـح مرئيـة اجتماعيـا، تصبـح ذات قيمـة اجتماعيـة لـم تكـن لها مـن قبل، تُصبـح بمكانـة يُقدرهـا النـاس. هـذا التحول مـن مُغيبـة إلى مرئية هو نـوع مـن تحقيـق الـذات في إطـار المنظومـة الأبويـة. يحـوي العمل في الخدمـة المدنيـة ممارسـة محـو الـذات غـير المبـاشرة، لذلك عـلى الفتاة أن «تنتحـر» وأن تختفـي لكـي تُصبـح مرئيـة. في حالة الخدمـة المدنية، توجـد حالة مزدوجة من الرؤيـة (Visibility) المجتمعيـة والخفاء (In-visibility) الاسـتعماري في نفـس اللحظـة. أي أن الفتـاة تصبح مرئية

للمجتمع كمتطوعة، تقوم بعمل خيري، تصبح معروفة ومهمة ولها قيمة ودور من ناحية، و هي غير مرئية كخادمة للدولة، أي وكأنها تخدم الدولة بالخفاء من ناحية ثانية. هذه الحالة المزدوجة من الظهور والخفاء ما هي إلا إحدى الازدواجيات التي تعيشها الفتيات كوسيلة المقموعات/ين لمقاومة قمعهن/م.

تساؤل آخر يتبادر للذهن هو: إذا كانت للخدمة المدنية كل الفوائد التي ذكرتها الفتيات، فلماذا لا يتم تحويلها من قبل المؤسسة الحاكمة إلى عمل تطوعي مجتمعي، حيث تبقى الفوائد كما هي، لكنها تخرج من دائرة الخدمة للدولة وتتغير تبعيتها، من تبعية للمؤسسة العسكرية إلى تبعية لمؤسسة الرفاه والمجتمع مثلا، لتصبح خدمة للمجتمع. هناك عدة احتمالات للإجابة على هذا التساؤل: الأول: هو أن المؤسسة العسكرية والحاكمة غير معنية بذلك لأنها تفقد قدرتها على استعمار أذهان وحياة الناس وبهذا يخرج الفلسطيني من دائرة سيطرتها. إجابة ممكنة أخرى هي حين يتم تحويل الخدمة المدنية إلى خدمة مجتمعية تقوى علاقة الفلسطيني بمجتمعه ويصبح أكثر انتماءا له بالفكر والممارسة، وهذا ما لا تريده المؤسسة الحاكمة بتاتا، لأنه يقوي المجتمع ولا يضعفه ويفككه كما تفعل الخدمة المدنية. من هنا فإن التحدي الذي يقف أمام غالبية المؤسسات الأهلية والحقوقية المناهضة للخدمة المدنية، هو إيجاد بدائل للخدمة المدنية، تعود بنفس الفوائد على الفتاة. والتحدي الأخر هو كيف يمكن إقناع فتاة عاطلة عن العمل، فتاة مكبوتة في بيت أهلها، فتاة تريد أن تتعلم تعليما عاليا، أن تتنازل عن كل هذا مقابل تمسكها بقيم وطنية ومجتمعية.

ويبقى السؤال ما هي التحولات المستقبلية في تجربة الفتيات التي

تشــارك وستشــارك في الخدمــة المدنيــة في ظــل ازديــاد البطالــة، الإفقار المُمَنهــج والأبوية الســائدة مــن ناحيــة، والتوعية والعمل الأهــلي المُناهض للخدمــة المدنية مــن ناحيــة أخرى؟.

المراجع

أبـو بكـر، خولـة (2009). تأثير صـورة النسـاء العربيـات في المجلات الشـهرية على تنشـئة الرفاه الشـخصي. في فيصـل عزايزة، خولـة أبوبكـر، راحيل هيرتس- لزروفيتـش، وأسـعد غانم. **النسـاء العربيـات في إسرائيل: صـورة الوضع ونظـرة إلى المسـتقبل**. جامعـة تـل أبيـب: رامـوت. ص. 119-91 (في العبرية).

أبـو زينة، فريـد؛ الإبراهيم، مـروان؛ عدس، عبـد الرحمـن؛ قنديلجي، عامـر؛ وعليان، خليـل (2007). **مناهـج البحـث العلمي، طـرق البحث النوعـي**. الطبعة الثانيـة. عمان: دار المسـيرة للنشر والتوزيـع والطباعة.

أبـو عمـرو، زيـاد (1995). **المجتمع المدني والتحـول الديموقراطي في فلسـطين**. مواطن: المؤسسـة الفلسـطينية لدراسـة الديموقراطية: رام الله.

أمـارة، محمـد (2012). **دمـج النسـاء العربيـات في سـوق العمـل: البحـث التطبيقـي كأسـاس لحلـول مبتكـرة**. كتـاب دراسـات: العـدد الخامس. ص.22-31.

توما-شـقحة، سوسـن (2007). **النسـاء والعمل**. إصدار:جمعية نسـاء ضد العنف: الناصرة.

سـموحة، سـامي، وليخطمـان، ز. (2010). **الخدمـة الوطنية للعـرب في إسرائيل: نتائـج بحـث 2010**. المركز اليهـودي العربـي، جامعة حيفـا. (بالعبري)

شـحادة، امطانـس، ومعـدي، فـؤاد (2011). **ميزانيـة وزارة التعليـم ومشـاركة النسـاء العربيـات في سـوق العمـل: تحليـل جنـدري إثنـي**. جمعيـة الجليـل، ركاز، مـدى الكرمـل وإعـلام.

شـنهاف، يهـودا (2004). الاسـتعمار والحالة الما بعد اسـتعمارية. في يهودا شـنهاف (محـرر). **الاسـتعمار والحالة المـا بعد اسـتعمارية**. الكيبوتـس الموحد/ معهد فان لـير: القـدس: 9-21. (بالعبري)

ظاهـر ناشـف، سـهاد (2009). **نقـد حالنا: هـل نحن تحويـر فانونـي؟**، مجلة جـدل الإلكترونيـة. العدد الرابـع 2009.

يحيى- يونس، تغريد (2006). **غربة، جنوسة وسياسة: النساء في السياسة المحلية في المجتمع العربي-الفلسطيني في إسرائيل.** أطروحة دكتوراة، جامعة تل أبيب (بالعبرية).

يحيى-يونس، تغريد (2010). الإدراك والمواقف الاجتماعية-السياسية للشبيبة العربية-الفلسطينية في إسرائيل. في هجار، تساميرت-قارتشقر (محررة). **تناقضات في الهوية بين الشبيبة في إسرائيل**. إصدار: رالف هاكسل وروبي نتانزن-هرتسليا، 210-239.

يشيف عيران، وقسير، نيتسا (2012). **النساء العربيات في سوق العمل في إسرائيل: مميزات وخطوات حكومية**. مجموعة مقالات: بنك إسرائيل- قسم البحث. (بالعبري)

Abu-Baker, K. (2005). The impact of social values on the psychology of gender among Arab couples: a view from psychotherapy, *Israel Journal of Psychiatry Related Sciences*, 42(2): 106-115

Agamben, G. (1998). *Homo Sacer: Sovereign Power and Bare Life.* Translated by Daniel Heller-Roazen. Stanford, CA: Stanford University Press.

Fanon, F. (1963). *The Wretched of the Earth*. Grove Press, New York.

Fanon, F. (1967). *Black Skin, White Masks*. Translated by Charles Lam Markmann. Grove Press: New York

Haj-Yahia, M. (2003). Beliefs about wife beating among Arab men from Israel: the influence of their patriarchal ideology, *Journal of Family and Violence,* 18(4): 193-206.

Lord, A (2003 [1984]). The master's tools will never dismantle the master's house. In R. Lewis and S. Mills (Eds.) *Fem-*

inist Postcolonial Theory: A Reader. Routledge: New York. Pp: 25- 28.

Memmi, A. (1991). *The Colonizer and The Colonized.* Boston, MA: Beacon Press.

Scott, J. (1985). *Weapons of the Weak: everyday Forms of Peasant Resistance.* Yale University Press.

Shalhoub-Kevorkian, N. (1997). Wife abuse: a method of social control, *Israel Social science research, Vol. 12 (1), 59-72.*

Shalhoub-Kevorkian, N. (2009). *Militarization and violence against Women in Conflict Zones in the Middle East: a Palestinian Case-Study*. Cambridge University Press: New York.

Shalhoub-Kevorkian, N. and Daher-Nashif, S. (2013). Femicide and colonization: between the politics of exclusion and the culture of control, *Violence against Women*, 19(3): 295-315.

الفصل الرابع
مواقف القيادات العربية تجاه مشروع الخدمة الوطنية-المدنية

امطـانس شحـادة[1]

مقدمة

شـكل مشروع تطبيـق الخدمـة الوطنية-المدنية(لاحقا المدنية للتسـهيل) في الأعـوام الأخـيرة، والتصـدي له، محـورا مركزيا في علاقـات الدولة مع المواطنـين العـرب. وبنـاءا عـلى قـراءة الأدبيات الصـادرة عن الأجسـام السياسـية والمدنيـة في المجتمـع الفلسـطيني يرى الباحـث صالح لطفي، أن معظـم هـذه الأجسـام رفضـت وترفـض مـشروع الخدمـة المدنيـة جملـة وتفصيـلا.[2] ومن خـلال اسـتطلاع رأي النخب السياسـية العربية اسـتنتج عالـم الاجتمـاع سـامي سـموحة (بمشـاركة نهـاد عـلي)، أن القيـادات والنخـب العربيـة المسـتقلة، أي الأحـزاب العربيـة، تعـارض مـشروع الخدمة المدنية بشـدة، بينما تقبلـه القيادات السياسـية العربية الفاعلة ضمن أحزاب ومؤسسـات سياسـية صهيونيـة.[3] ووجدا أن رفض

1 امطـانس شحـادة: منسق مشروع دراسات إسرائيل، مدى الكرمل.

2 لطفي، صالح، 2006. «موقف الأحزاب العربية والهيئات العربية من الخدمة المدنية»، **الخدمة المدنية والفلسطينيون في إسرائيل**. أم الفحم، مركز الدراسات المعاصرة:49-65.

3 سموحة، سامي (بمشاركة نهاد علي)، 2007. **الخدمة المدنية للعرب في إسرائيل: نتائج**

القيـادات السياسـية العربيـة أكثر حدة من رفـض المجتمـع العربي. في بحـث آخـر يقول نهـاد عـلي أن القيـادات العربيـة مسـتعدة لدفع ثمن سـياسي جـراء موقفها هـذا.[4] من هنـا يمكن القـول أن الأحـزاب العربية والقيـادات السياسـية ولجنـة المتابعـة العليـا واللجنة القطرية لرؤسـاء السـلطات المحليـة العربيـة وجمعيـات أهليـة، وقفت في خنـدق واحد في مواجـه المـشروع، عـلى الأقل مـن حيث الموقـف الرسـمي المعلن.

يرمـي هـذا الفصل إلى تقديـم عرض معمـق لمواقف القيادات السياسـية والحزبيـة والأهليـة العربيـة مـن مـشروع الخدمـة الوطنية-المدنيـة، عـبر تحليـل مقابـلات شـخصية أجريت مـع قيـادات سياسـية وحزبية وممثلـين عـن جمعيـات أهلية. شـارك في المقابـلات 20 شـخصية عربية قياديـة هم: سـتة أعضاء كنيسـت يمثلون كافـة الأحزاب العربيـة الممثلة في الكنيسـت؛ منـدوب عـن الحركـة الإسـلامية الشـمالية غـير الممثلة في الكنيسـت؛ رئيـس لجنـة المتابعـة العليـا لقضايـا الجماهـير العربيـة في إسرائيـل؛ رئيـس مجلـس محـلي قريـة عرابـة (شـغل منصـب نائب رئيـس اللجنة القطرية لرؤسـاء السـلطات المحليـة العربية)[5]؛ سـكرتير الجبهـة الديمقراطيـة للسـلام والمسـاواة (شـغل منصـب رئيـس لجنة مناهضـة الخدمـة المدنيـة وكافـة أشـكال التجنيـد المنبثقـة عـن لجنة المتابعـة العليـا)؛ و 12 مندوبـا عـن جمعيات أهليـة تمثل طيفا واسـعا مـن المؤسسـات الأهلية، ومن كافـة المناطـق الجغرافية (لقائمة الأسـماء

استطلاع مواقف الجمهور والقيادات العربية 2007. جامعة حيفا.

4 نهاد، علي، (2013). «واجب الخدمة والخدمة كواجب؟ سيناريوهات ردود فعل الجمهور العربي-الفلسطيني في إسرائيل في حال فرض الخدمة المدنية الإلزامية» (مداخلة في يوم دراسي)، معهد دراسة السياسات، الاقتصاد، السياسة والمجتمع، 21.10.2013.

5 شغل منصب رئيس المجلس المحلي لقرية عرابة لدى إجراء البحث. وخسر في الانتخابات المحلية في تشرين أول 2013.

المفصلة انظروا الجدول 1 في الملحق). أجريت المقابلات بين شهري شباط و أيار 2013 واستعملنا أسلوب مقابلة مبني على أسئلة موجهة ومحددة في كافة المقابلات.

تتيح المقابلات الشخصية فرصة للقيادات للتعبير عن مواقفها بشكل موسع ومعمق، وتوفر إمكانية البحث عن فروق في مواقف القيادات السياسية، قد لا تتضح في البيانات الرسمية التي ربما تتأثر وتتماشى مع الأجواء العامة المعارضة للمشروع. من بين الأسئلة الرئيسية التي سنحاول الإجابة عليها في هذا الفصل هي: هل تتفق القيادات العربية على تعريف مشروع الخدمة المدنية؟ ما هو موقف القيادات من المشروع وكيفية التعامل معه؟ هل هناك حاجة لطرح بدائل للمشروع؟ هل نجح العرب في منع تطبيق مشروع الخدمة المدنية؟ وما مدى رضا القيادات عن العمل الجماعي لصد مشروع الخدمة المدنية؟ كيف سيتصرف المجتمع العربي في حال سن قانون يفرض خدمة مدنية إلزامية على الشباب العرب؟

هذه الأسئلة والإجابات عليها تساعد على توضيح أو تفنيد فرضية وجود موقف موحد رافض لمشروع الخدمة المدنية لدى القيادات العربية، على الرغم من الفروق السياسية الأيديولوجية القائمة بينها، والتفاوت في مواقف الأحزاب تجاه الدولة. وتوضيح ما إذا كان هذا الرفض قاطع أم انه قابل للنقاش؟ وهل هو رفض جوهري استراتيجي أم تكتيكي؟ وهل هناك فرق بين مواقف الأحزاب العربية والمؤسسات الأهلية التي تحظى، حتى ولو شكليا، بهامش عمل ومناورة أوسع من الأحزاب العربية؟

للوهلة الأولى، يمكن أن تفاجئ هذه الأسئلة القارئ، كون الموقف المعلن لكافة القيادات العربية متشابه في معارضته لمشروع الخدمة

المدنيــة، كما أن هناك عمل مشــترك لكافــة الأحزاب العربية تحت ســقف لجنــة المتابعــة العليــا لقضايــا الجماهــير العربيــة في إسرائيــل، بصيغة لجنــة مناهضة الخدمــة المدنية وكافة أشــكال التجنيد. إن قــراءة معمقة لمواقــف القيــادات العربية تظهــر، وجود موقف رســمي علنــي معارض للمــشروع مــن جهــة، لكنهــا توضــح مــن جهــة أخــرى وجــود بعــض التمايــز في المواقــف تجاه المــشروع، خاصــة في حدة الرفــض، وفي جانب اشــتراط تغيــيرات معينــة في تنفيذ المــشروع ليتحــول إلى مــشروع قابل للنقــاش، وفي جانــب الحاجــة لطرح بدائــل. كذلك نلمس تباينــا في تقييم العمــل المشــترك والأدوات التي اســتعملت لمناهضة المــشروع، وفي موقف القيــادات والأحــزاب ومؤسســات المجتمع المدنــي في حال تم ســن قانون يفــرض خدمــة قومية-مدنيــة إلزاميــة عــلى الشــباب العــرب. أي انه لا يوجــد هنــاك توافق في كافــة محــاور البحــث، بالرغم من وجــود موقف موحــد رافــض للمشروع.

تعــرض الفقرات التالية مواقــف القيادات العربية في هــذه المحاور، حيث نبــدأ بقــراءة وتعريف القيــادات لمــشروع الخدمة المدنية، ثم نســتعرض مواقفهــا تجــاه المــشروع، وبعــد ذلــك ننتقــل إلى عــرض تقييــم العمل الجماعــي ومــدى نجــاح المجتمــع العربــي في مواجهــة مــشروع الخدمة المدنيــة، ونتابــع اقتراحــات الــرد مــن قبــل المجتمــع العربي في حــال تم فرض قانــون إلزامــي للخدمــة المدنية.

1: تعريف المشروع: توافق على الخطورة لا على التعريف

نســتعرض في هــذا القســم تعريــف القيــادات العربيــة لمــشروع الخدمة المدنيــة. فالتعريــف يحــدد المواقــف مــن المــشروع والأســاليب المقترحة

لمواجهتـه. السـؤال الأسـاسي في هـذا القسـم هـو هـل هنـاك تعريف أو قـراءة موحـدة، أو عـلى الأقـل متقاربـة ومتشـابهة، لمـشروع الخدمـة المدنيـة لـدى القيـادات العربيـة، السياسـية والحزبيـة والأهليـة؟

توضـح متابعـة تعريف القيـادات السياسـية والحزبيـة والمدنية لمشروع الخدمـة المدنيـة، وجـود تقـارب في تعريـف مـشروع الخدمـة المدنيـة لـدي القيـادات العربيـة، مـع وجـود تباين يتعلـق في الجوانـب التـي تشـدد عليهـا القيادات في تعريـف المـشروع. بالمجمل، وجدنـا أن غالبية القيـادات العربية:

- تعتقـد أن مـشروع الخدمـة المدنيـة يحمـل مخاطـر جمة على الشـباب والمجتمـع العربي؛

- تتعامـل مـع الموضـوع من منظـار خصوصيـة حالـة المجتمع الفلسـطيني في إسرائيل؛

- تربـط بـين المـشروع ومكانـة الفلسـطينيين في إسرائيـل ومـع التعامـل التاريخـي للحكومـات الإسرائيليـة مع الفلسـطينيين، وليـس مـن المنظـار النظـري الفلسـفي المحايـد لمبـدأ الخدمة المدنيـة أو المجتمعيـة؛

- تـرى أن مـشروع الخدمـة المدنيـة لا يحمـل أهدافـا بريئـة، ولا يقتـصر عـلى محاولـة تذويـت أهميـة الخدمـة المجتمعيـة والتطـوع، بـل لـه أهـداف خفيـة لقمـع الهويـة الفلسـطينية والانتمـاء القومـي.

- يربـط المشروع الحقـوق بالواجبات ويغيـب العنصرية البنيوية

القائمة تجاه العرب، ويبررها بعدم قيام الشباب العرب بخدمة الدولة والمجتمع.

- ترى أن المشروع مقدمة للخدمة العسكرية.

- هناك توافق كبير على أهمية تشجيع التطوع والخدمة في المجتمع العربي، لكن مع ضرورة القيام بمشاريع خدمة أو تطوع عربية بشكل منفصل أو مستقل عن مشاريع الدولة تتعامل مع خصوصية الحالة الفلسطينية.

رغم هذا التوافق، يمكن أن نلمس بعض التفاوت أو التباين في النظر إلى الجوانب التي يتم التشديد عليها في تعريف مشروع الخدمة المدنية من قبل القيادات العربية. فعلى سبيل المثال شددت بعض القيادات على استهداف مشروع الخدمة المدنية البعد القومي والهوية الفلسطينية لدى الشباب العربي، وبعض آخر شدد على الجانب العسكري الأمني، وارتباط المشروع بمحاولة تجنيد الشباب العرب للخدمة العسكرية أو خدمة بديلة داعمة للجيش، وآخرون تطرقوا إلى الجوانب الاقتصادية السلبية في المشروع أو إقصاء القيادات العربية من مراحل تخطيط وتنفيذ المشروع. نعرض في الفقرات التالية مواقف القيادات في هذه المحاور.

1.1: مشروع يهدف الهوية القومية والانتماء الفلسطيني

يرى قسم من القيادات أن مشروع الخدمة المدنية يستهدف الهوية والانتماء القومي الوطني للشباب العرب، وأنه معد لتشويه الهوية الفلسطينية والانتماء الوطني للشباب، ويرمي إلى تغيير الوعي

السياسي ليتصالح مع الدولة. فقد عرف عضو الكنيست جمال زحالقة المشروع بأنه: «مشروع يراد منه أن يربط المواطن العربي بالدولة وبالمشروع الإسرائيلي وتعميق موالاة المواطن وارتباطه بالدولة». ويرى عضو الكنيست حنا سويد أن المشروع: «يقصد تدجين وتهجين الشباب العرب واختراق هويتهم وانتماءهم العربي، وتشويه وإضعاف انتماء الشباب العربي لهويته وانتمائه الوطني الحقيقي». وأننا «لا نتحدث عن تعريف في حالة دولة محايدة، أو عن مشروع جاء ليخدم المجتمع وتقوية النسيج الاجتماعي» وفقا لأيمن عودة (سكرتير الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة). الذي يضيف: «نحن نتحدث عن حكومة تحاول تطبيع العلاقة بشكل غير متساو بين العرب والدولة، وتشويه الانتماء الوطني للمواطنين العرب، وتحميل مسؤولية التمييز على ظهر المواطنين العرب». كذلك يعتقد النائب احمد طيبي، بأن «المشروع يهدف إلى دفع الشباب العرب للتركيز على هويتهم الإسرائيلية وإبعادهم عن انتماءهم الوطني». ويرى محمد زيدان (رئيس لجنة المتابعة) «أن الهدف الأوسع من المشروع هو ترويض العرب ومحاولة دمجهم في مؤسسات الدولة وأسرلتهم، وتشويه هويتهم بطرق مختلفة، ومحاولة تذويب الشخصية في إطار مشوه لا هو إسرائيلي ولا هو عربي». ويعتقد عمر نصار (الرئيس السابق لمجلس محلي عرابة) أن «مشروع الخدمة المدنية يهدف إلى تشويه الهوية السياسية للشباب العرب في هذه البلاد وإلى سلخ هؤلاء الشباب عن انتمائهم القومي».

لا يختلف تعريف القيادات السياسية والحزبية لمشروع الخدمة المدنية كثيرا عن تعريفات قيادات المجتمع المدني، لكن قيادات من المجتمع المدني استعملت في بعض الحالات تعريفا أوسع واشمل

لمشروع الخدمة المدنية ومخاطره على المجتمع العربي. فعلى سبيل المثال قال محمد زيدان (مدير المؤسسة العربية لحقوق الإنسان) إن: «طرح الموضوع في إسرائيل يرتبط بسياق العلاقة بين الفلسطينيين وإسرائيل وليس بعلاقة أي مواطن عادي مع أي دولة اعتيادية. وفي السياق الإسرائيلي هذا المشروع هو جزء من محاولات فرض علاقة مع الفلسطينيين داخل إسرائيل تقوم على تطبيع فكرة المواطنة وتجسيد فكرة ربط الحقوق بالواجبات. ترى إسرائيل بهذا المشروع أداة تستطيع من خلالها تطبيع عقل الفلسطيني في إسرائيل على أنه مواطن تقوم حقوقه على مدى تأديته لواجباته، أو تربط ما بين حقوقه وواجباته. وهي محاولة لإخراج كل موضوع العلاقة بين الدولة والفلسطينيين داخل إسرائيل من السياق التاريخي والسياسي الخاص بها، وكأننا نحن دولة طبيعية، ليس دولة إسرائيل أو دولة يهودية فرضت نفسها، ولا كأنه كانت نكبة ولا كأنه كان تهجير ولا كأننا نحن نتاج لهذا الواقع التاريخي. أي أنها محاولة لإرساء علاقة مواطنة منقوصة ومحو كل ما يتعلق بالسياق التاريخ السياسي لهذه العلاقة». كذلك يرى محمد فرحان (جمعية اقرأ) أن مشرع الخدمة المدنية هو «مشروع أسرلة يسعى إلى تشويه الهوية الفلسطينية والعربية للشباب في الداخل الفلسطيني، ومحاولة لربط الحقوق بالواجبات. وليس له أي علاقة بقضية العطاء للمجتمع». أما زاهي نجيدات (الحركة الإسلامية الشمالية)، فيقول أن: «الخدمة المدنية هي مشروع أسرلة يهدف إلى ترويض أبنائنا وبناتنا نفسياً واجتماعيا وأخلاقيا، وقبول نفسي وعقلي واجتماعي لوجود الدولة اليهودية ثم الاستعداد للدفاع عنها، ومن ثم تكون الخطوة التالية ولوج الخدمة العسكرية». يقول نضال عثمان (مركز مساواة) «أن المشروع يهدف

إلى تقويض الهوية الفلسطينية، وأن كل موضوع الاندماج داخل المواطنة بإسرائيل سيكون خارج سياق الهوية الجماعية الخاصة بنا، ودمجنا من خلال نسيان حقوقنا وجذورنا الوطنية والقومية». فيما ترى سمية شرقاوي (مديرة جمعية «ألبير») أن المشروع «جزء لا يتجزأ من سياسة منهجية لتذويب الهوية وتسطيح الوعي والارتباط مع الفلسطيني. واضح أنها خطة غير عفوية إنما ناتجة عن تخطيط عميق لسلخنا عن هويتنا ولأسرلة واضحة جدًا".

وترى القيادات العربية أن الخدمة المدنية مشروع مضلل، وأن هناك محاولة من قبل الحكومة لتسويق أو تغليف المشروع بعبارات عامة تجعله يبدو كخدمة للجمهور ولمساعدة المجتمع العربي، أو أن له أهدافا سامية لخدمة المجتمع العربي في البلدات العربية. وهي بذلك تسعى إلى تضليل الشباب العربي. لا تعارض القيادات العربية، من حيث المبدأ تقديم خدمة اجتماعية أو تعزيز وتوسيع التطوع داخل المجتمع العربي، لكنها لا ترى أن مشروع الخدمة المدنية الحالي يهدف بصدق إلى تحقيق هذه الأهداف. وفقا لعمر نصار، «هناك من يحاول أن يشوه موقفنا ويقول أننا لا نريد لشبابنا أن يخدموا مجتمعهم. هذا الكلام يراد به باطل وهو بعيد كل البعد عن الحقيقة، رفضنا للمشروع جاء بسبب القائمين عليه وبسبب برنامجه ومضامينه وأهدافه بعيدة المدى». ساجد حاج يحي (مدير جمعية «تشرين») يرى أن «هذا المشرع يقدم لنا كفلسطينيين بهذه البلاد على أنه مشروع يأتي لخدمتنا ولخدمة قضايانا ولكن منطلقاته سياسية، بمعنى أنه مشروع يتضمن نوايا خبيثة لا تهدف لخدمتنا لكنه يظهر كذلك». يرى داود عفان (مدير مؤسسة «القلم»)، «أنه كذبة كبيرة كأن يقولوا أنه جزء من توزيع العبء كما يسموه أو أن

نشـارك في حمـل العـبء معهم». أمـا جمال زحالقـة فيعتـبر أن: «هناك محـاولات لتسـويقه بشـكل سـاذج وكأن السـؤال هو هل توافـق على أن تـؤدي خدمـة وتسـاعد المسـنين أو المرضى أو الطـلاب؟ هذه ممارسـات سـامية ونحـن مـع التطـوع بهـذا المجـال ولكـن مشـكلتنا هـي الإطار الـذي يجـري به وتحـت أي مظلة، وهـي مظلة مشروع الخدمـة الوطنية الإسرائيلية».

1.2: خدمة عسكرية مُقَنَّعة

تربـط القيـادات العربيـة موقفهـا ورؤيتهـا لمـشروع الخدمـة المدنيـة باعتبـاره جـزء من المـشروع الأمنـي العسـكري الإسرائيلي، وأنـه توطئة أو مقدمة لتشـجيع العـرب للاندماج في الخدمة العسـكرية. فعلى سـبيل المثـال تقول سـمية شرقـاوي (مديرة جمعيـة «ألبير»): «أنـا لا أفرق بين مـشروع الخدمـة المدنية وبـين الخدمة العسـكرية بتاتًـا». وترى خضرة الصانـع (مديـرة جمعيـة «سـدرة») أن: «الخدمـة المدنيـة ، كانـت مـن البدايـة فكـرة لتجنيـد العرب وليـس لعمل تطوعـي ولخدمـة المجتمع». ويبـين سـاجد حـاج يحيـى أن: «أهدافـه هـي أهـداف تجهيـل وهنـاك توجهـات لتوجيههنـا للخدمة العسـكرية في نهاية المطـاف». يعتقد عضو الكنيسـت أحمـد طيبـي أن «المـشروع صـدر تحـت مظلـة وزارة الأمن الإسرائيليـة. وكان هدفـه إلـزام الشـباب العـرب بخدمـة بديلـة للخدمة العسـكرية تحـت مسـوغات وإغراءات اسـمها التطـوع وبدائـل مالية». وتشـديدا عـلى ارتبـاط مـشروع الخدمـة المدنيـة بالخدمـة العسـكرية وأبعـاده الأمنيـة، قـال أيمـن عـودة «إن مـن أوصى أو دفـع لجنـة لبيد لاقـتراح مشروع الخدمـة المدنية كان مجلـس الأمن القومـي، وباعترافهم في تقريرهـم السـنوي لعـام 2006، حيـث جـاء أن المجلـس أوصى لجنة

لبيد بإقرار تبني مشروع الخدمة المدنية للشباب العرب».
يرى عضو الكنيست إبراهيم صرصور أن المشروع هو «الخطوة الأولى في اتجاه عملية تجنيد إجباري شامل لكل عربي في الداخل». وكذلك يقول عضو الكنيست طلب الصانع إن «المفهوم السلطوي للمشروع يشمل بعدا أيدلوجيا صهيونيا وجاء بديلاً للخدمة العسكرية». محمد زيدان (رئيس لجنة المتابعة) يرى «أن هذا المشروع يأتي من أذرع الأمن والجيش، فالمؤسسة العسكرية الإسرائيلية والمؤسسة الأمنية الإسرائيلية هي التي تقوم بتنظيم وتأطير كل هذا المشروع من خلال أمور تبدو أنها مدنية لكن طابعها الحقيقي أمني إسرائيلي. لذلك نحن نراه مشروعا لتجنيد الشباب العرب داخل الدولة بأسماء مدنية". محمد فرحان يقول إن «الاسم نفسه مشوه للحقيقة فهو ليس خدمة مدنية بل هو أقرب للخدمة العسكرية». بشار عراقي (مدير جمعية دارنا) يرى أنه «مشروع أمني إسرائيلي صهيوني لا يختلف في تركيبته عن مشروع التجنيد للجيش، مغلف بغلاف جماهيري وأنك ستخدم الوطن وستخدم شعبك وبلدك وتأخذ حقوقا أكثر فلا حاجة لأن ننخدع».

1.3: نوع جديد من ربط الحقوق بالواجبات

إضافة إلى أهداف تجنيد العرب للخدمة العسكرية بشكل أو بآخر، والتضليل المقصود في أهداف المشروع، ووجود أهداف مبطنة لتشويه الهوية الفلسطينية، يربط المشروع بطريقة خبيثة بين الحقوق والواجبات، حين يربط بين خدمة الجمهور والحقوق، وفقا لما عبرت عنه القيادات العربية. في هذا السياق ترى عضو الكنيست حنين زعبي أنه: «مخطط يهدف إلى ربط مواطنة الفلسطينيين في إسرائيل

بمفهوم الولاء، عن طريق استخدام مفهوم آخر هو مفهوم خدمة الدولة، هنا يتم تعديل وتوثيق مفهوم الولاء للدولة بمفهوم خدمتها. وهو من أكثر المخططات حنكة وإثارة للإرباك للمواطن العادي، لأنه يربط الخدمة أيضًا بخدمة المجتمع وليس بخدمة الدولة فقط. فالهدف في النهاية هو تطوير مفهوم الولاء للدولة، وتطوير مفهوم ربط الحقوق بالواجبات وإنتاج تبريرات يقبلها المجتمع للتمييز ضد المجتمع الفلسطيني، وفي مركز هذه التبريرات أن الدولة لا تميز ضد العرب إنما العرب لا يقومون بواجبهم». كذلك يرى أيمن عودة «أن الدولة تحاول تحميل مسؤولية عدم المساواة على الشباب العرب كونهم لا يقومون بأي خدمة للدولة». فيما ترى رفاه عنبتاوي (مديرة جمعية «كيان»)، أن «الدولة تهدف بواسطة المشروع إلى ربط حقوق المواطنين العرب ومكانتهم في دولة إسرائيل بالواجبات». أما النائب إبراهيم صرصور فيرى أن «إسرائيل تحاول بطريقة غبية أو غير ذكية الربط بين الحقوق والواجبات». ويبين جمال زحالقة أن «أحد مخاطر هذا المشروع هو تحويل مواطنتنا إلى مواطنة مشروطة. حيث أقرت المحكمة العليا الإسرائيلية أكثر من مرة أن التمييز على أساس الخدمة العسكرية هو شكل مقنع للتمييز ضد العرب، مثل اشتراط الحصول على بيت معين في حارة معينة بأداء الخدمة العسكرية. حتى الآن تقف المحكمة العليا الإسرائيلية ضد هذا الأمر، ولكن إذا وصل عدد العرب أو نسبة العرب في الخدمة المدنية إلى نسبة عالية سيقولون عندها أن هذا ليس تمييز ضد العرب هذا تمييز فقط ضد من لا يؤدي الخدمة المدنية».

أوضحت الفقرات السابقة وجود توافق كبير، إلى حد ما، في تعريف القيادات العربية لمشروع الخدمة المدنية رغم وجود تفاوت بسيط في

المحـاور التـي تشـدد عليهـا القيـادات في مـشروع الخدمة المدنيـة. لكن بالمجمـل ترى هـذه القيـادات خطورة كبـيرة في هذا المشروع. في القسـم التـالي نسـتعرض مواقـف القيـادات في كيفيـة التعامـل مـع المـشروع، ونحـاول أن نسـتوضح مـا إذا كان هنـاك موقـف موحـد تجـاه آليـات التعامـل المقترحـة لمواجهتـه. وهـل يترجـم تعريفـه كمـشروع يحمـل مخاطـر وتهديدات عـلى المجتمع العربـي إلى رفض قاطـع للمشروع؟ ام أن هنـاك إمكانيـة لقبوله بـشروط معينة، مثـل إدخال تعديـلات أو نقله إلى إدارة عربيـة مثـل لجنة رؤسـاء السـلطات المحلية؟

2. الرفض أو القبول

تشـير متابعـة مواقـف القيـادات العربيـة أنهـا لا ترفض مبـدأ التطوع وخدمـة المجتمـع، وتقـول أن المجتمـع العربـي بحاجـة إلى تطوير هذه الجوانـب، لكنهـا لا تعتقـد أن المـشروع الحـالي يصـب في إطـار خدمـة الجمهـور. فعـلى سـبيل المثال يقـول داود عفـان، «نحـن لا نرفض مبدأ الخدمـة والتطـوع، عـلى العكـس ندعـو لتدعيم قيـم التطـوع، تفعيلها وتطويرهـا في المجتمـع العربـي ونحـن بحاجـة ماسـة للتطـوع. لكـن ليـس بمنظـار المؤسسـة الإسرائيلية-الصهيونيـة، ولا بمنظـور وزارة الدفـاع وتمويـل وزارة الأمـن». أو كما يقـول أيمن عـودة، «نحن نرفض تسـييس التطـوع، نحـن لسـنا ضـد التطوع».

بالتـوازي مـع التشـديد عـلى أهميـة تنميـة التطـوع وخدمـة المجتمع، نجـد رفضـا كبيرا لـدى القيـادات العربية للمـشروع المطـروح بصيغته الحاليـة. لكننـا نجد أيضـا بعض الفـروق في المواقـف تتعلـق بقبول أو رفـض المـشروع في حـال حصلـت تغـيرات سياسـية عميقـة، أو إذا تـم إدخـال تعديلات عـلى المشروع الحـالي، أو في حال تحويـل إدارة المشروع

إلى جهــة عربيــة وتغيرت أهدافه. لــذا يمكن القول أن هنــاك رفضا مبدئيا عامــا للمــشروع، دون أن يكــون هذا الرفــض مطلق وغير قابــل للنقاش لدى كافــة القيادات. هــذا التفاوت قائم داخــل القيــادات الحزبية وأيضا بينهــا وبين قيــادات سياســية وقيادات مــن المجتمع المدنــي. حيث يمكن ســماع بعــض الأصوات التــي قد تقبل المــشروع في حال إدخــال تعديلات عليــه، منها مثــلا أن تتحول إدارة المشروع إلى جهــة عربية، مثل ان تكون الســلطات المحلية، مســؤولة عن وضــع البرنامج والخطــط والأهداف وأن تكــون مســؤولة عــن الميزانيــات، وإخــراج المركــب الأمني مــن المشروع. بداية نســتعرض المواقــف الرافضــة ومبرراتها، ومن ثم نعــرض المواقف تجــاه إدخال تعديلات عــلى المــشروع وإمكانية قبولــه حينها.

2.1: الموقف الرافض

يتضح الموقــف الرافض للمشروع مــن أقوال غالبية القيادات السياســية، رغــم وجود بعــض الاختلاف في تبرير وتفســير الرفــض. إذ يبرر بعضهم رفضــه بســبب طبيعــة العلاقــات بــين الدولة والمجتمــع العربــي، وربط المــشروع مــع السياســات الكليــة المنتهجــة تجــاه المجتمــع العربــي، أو بســبب عدم ترتيــب العلاقة مــع الدولة لغايــة الآن، وهي بانتظار حســم مســألة مواطنــة العــرب في إسرائيــل قبــل الحديث عــن الخدمــة المدنية، أو لأنــه لا يوجــد ســلام مــع الفلســطينيين، أو لان الموضــوع فيــه ضرر اقتصادي.

يعــارض النائــب إبراهيــم صرصــور المــشروع مــن منطلقات سياســية ويقــول: «علينــا رفــض المــشروع لأن ممارســات الحكومــات المتعاقبــة تجــاه العــرب في إسرائيــل، في صلبهــا ممارســات تمييــز عنــصري وقهر قومــي، ولــن تختفــي. الحديــث هنــا عــن مــشروع قد يخــدم أفــراد في

المجتمع العربي لكن ليس كافة المجتمع، بمعنى أن المطروح هو حل على مستوى الأفراد الذين سوف يشاركون في مشروع الخدمة، لكن مشكلتنا كمجتمع عربي داخل إسرائيل ليست فردية إنما هي مشكلة جماعية». يرفض محمد زيدان (رئيس لجنة المتابعة) المشروع ويقول «لا يمكن أن أخدم بمؤسسة تحتل شعب وارض وتحاول إذلاله واقتلاعه من أرضه (في الضفة الغربية) وتحاول أسرلتنا واقتلاعنا من جذورنا في هذه الأرض". كما ترفض سمية شرقاوي (جمعية البير) المشروع وتقول: «إن الرفض ليس فقط للخدمة المدنية بل هو رفض لمشروع لا يريد أن يرى ولا أن يعترف بمن كان هنا وما الأشياء التي حدثت. أنا لا أرى أن الخدمة المدنية تختلف عن مصادرة الأراضي. الخدمة المدنية هي مصادرة للوعي، للانتماء، للحس بكرامة الإنسان ولأخلاقه». يفسر نديم ناشف الرفض بسبب الأهداف الواسعة للمشروع وكونه جزءا واستمرارا لمحاولة الأسرلة المنتهجة تجاه المجتمع الفلسطيني في إسرائيل، ويقول «عمليًا هو استمرار لكل مناهج الأسرلة التي تجري بالمدارس».

كذلك وجدنا تفسيرات تربط بين الرفض وبين الانتماء القومي للفلسطينيين. فمثلا يعلل النائب جمال زحالقة رفضه «لأن المشروع جاء ليضعف هويتنا القومية وليلحقنا بالمشروع الإسرائيلي الصهيوني، ونحن نريد أن نقف ضده وليس أن نكون تابعين له». كذلك شددت النائبة حنين زعبي على البعد السياسي في رفض المشروع وتقول: «هو رفض عليه أن يرتبط بوعي سياسي يكشف خطاب تفريغ الديمقراطية وربطها بالواجبات وشرعنة التمييز تجاه من لا يقوم بالخدمة. وخلافا للخدمة العسكرية يحتاج رفض الخدمة المدنية إلى وعي سياسي يكشف الغطاء عن الفرضيات السياسية التي يفترضها

هـذا المخطـط». كذلـك يقول أيمـن عودة إنـه إضافـة للرفـض المبدئي، هنـاك أسـباب موضوعيـة تتعلـق بمكانـة المواطنـين العـرب في الدولة، ويقـول «هناك اسـتحقاقات مواطنة وحاجـة لترتيب العلاقـة بين الدولة والعـرب، قبـل الحديـث عـن أي مشروع خدمـة مدنيـة. فمـا دام هناك فوقيـة يهوديـة والدولـة غـير محايـدة، وما دام لـم يجـري الحديث عن مجمـل العلاقـة، مـن ضمنهـا الحقـوق القوميـة الجماعيـة والحقـوق التاريخيـة، لا يوجـد مجـال للحديث عـن أي خدمة مدنيـة. أي أن هناك حاجـة لتغيير العلاقة بـين الدولة والمواطنـين العرب، إضافـة إلى تحقيق السـلام مع الفلسـطينيين».

يتضـح الرفض بسـبب ارتباط المشروع بالخدمة العسـكرية، على سـبيل المثـال لا الحـصر، مـن أقـوال خـضرة سـواعد التـي ترفـض المـشروع بسـبب علاقتـه بالخدمـة الأمنية وتقـول: «بالصيغـة الموجود بهـا حاليًا هـو مرفـوض. لأنـه جاء مـن مكتب أمـن الدولـة وهذا يـدل عـلى نوايا. نحـن نُعتـبر مـن الشـعب الفلسـطيني وجـزء لا يتجـزأ منـه. ومن غير المعقـول أن يقسـمونا ويقولـون لنـا أنتـم إسرائيليـون». يدمـج النائب طلـب الصانـع بـين الرفـض لأسـباب سياسـية وكـون المـشروع بديلا أو مقدمـة للخدمـة العسـكرية، ويقـول: «هـو مخطط لصهينـة الوعي ولأسرلـة الشـباب العـرب، ودعـم الدولـة إن لـم يكـن بخدمة عسـكرية مبـاشرة فدعـم الدولة بطـرق ملتوية لأنه يشـمل في طياته البعـد الأمني. الخدمـة الأمنيـة كبديـل للخدمـة العسـكرية وهـذا الطـرح مرفـوض». كذلـك يعـارض النائـب أحمـد طيبـي المـشروع كونـه بديـل للخدمـة العسـكرية ويقـول، «نحـن نعـارض مبدئيًـا فكـرة الخدمة العسـكرية وبدائلهـا. أعتقـد أنـه في نهاية هـذا الخدمة سـيعطون المتطوع شـهادة جنـدي مسرح. أنـا أجدهـا ثقيلـة أن يخرج شـاب عربي مع أمـر كهذا.

هي ليست فقط خدمة ومشروع وعمل، هم يضعونهم (أي الشباب العرب) في قفص من الترويج لانتمائهم الإسرائيلي فقط، وإبعادهم عن كل ما يتعلق بالانتماء والهوية الفلسطينية».

يرفض محمد زيدان (المؤسسة العربية لحقوق الإنسان) المشروع، وينتقد الخطاب الحالي لتبرير الرفض، ويقترح أن يكون الربط بين الرفض ومكانة الفلسطينيين في إسرائيل، والحاجة إلى تعريف العلاقة مع الدولة ووضعها في سياقها التاريخي. ويقول: «برأيي كل ما يطرح اليوم لتبرير الرفض ينقصه إبراز الجانب المرتبط بالسياق التاريخي السياسي لعلاقتنا بالمواطنة. وعندما يتم التطرق لذلك، يتم بشكل سطحي وليس كجوهر. حسب رأيي إن القاعدة الأساسية للعلاقة مع الدولة هي النكبة، يهودية الدولة، وكوننا جزءا لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني. يعني مركبات هويتنا السياسية والوطنية والتاريخية يجب أن تكون المركب الأساسي في علاقتنا مع هذا الموضوع. كل الفاعلين الذين يعملون على موضوع الخدمة المدنية لا يعيدون المشكلة لأصلها، لا ندخل للجوهر، نناقش إسرائيل وكأن إسرائيل طبيعية وكأن علاقتنا مع الدولة هي علاقة مواطنة ونقطة. علينا رفض المشروع بسبب طبيعة الدولة وماضيها وجوهرها».

2.2: الرفض لأسباب اقتصادية

إضافة للرفض المبدئي السياسي والقومي، هناك رفض لأسباب اقتصادية، لكن هذا الجانب كان متواضعا في تبرير الرفض من قبل القيادات العربية، تطرق له عدد قليل من القيادات. فعلى سبيل المثال تطرق النائب احمد طيبي لهذا الجانب وقال: «إضافة للأسباب الوطنية هناك سبب اقتصادي لرفض المشروع. هم يقولون إن هذا

المشروع يساعد الطلاب ويساعد العرب اقتصاديًا. لكني ارفض هذا التفسير والادعاء. إذ أن نقطة الانطلاق لشاب يهودي هي أعلى بكثير من نقطة الانطلاق لشاب عربي في بداية عمره. ولذلك يحتاج الشاب العربي أن يضاعف عمله ودخله ودخل عائلته، لا أن يضيع سنة أو سنتين في هذا النوع من الخدمة. إذا من الناحية الاقتصادية هذا يضر. هؤلاء الشباب سيذهبون للعمل في مستشفى مثلاً، مكان من سيعملون، سيعملون طبعا مكان امرأة من جلجولية أو من جسر الزرقا. واضح أن الموضوع يضر بأشخاص آخرين أيضًا». كذلك ترى خضرة الصانع أن المشروع قد يؤدي إلى رفع نسبة البطالة لأن «الخدمة المدنية تنفذ في مدن وبلدات بها نسبة بطالة عالية، هكذا أنت تشجع البطالة أكثر». كذلك يوضح النائب جمال زحالقة هذا الجانب ويقول «نحن نرى بهذا المشروع خطورة ليس فقط على هويتنا الوطنية ومحاولة إضعاف الهوية القومية للشباب وإنما أيضًا من الناحية الاقتصادية الاجتماعية. أولاً هم يريدون أن يأخذوا الشباب ليقوموا بأعمال سخرة وهذا سيأتي على حساب عمال آخرين. لذلك فإن أبعاده الاقتصادية هي أبعاد سيئة جدًا». وقد وجدنا هذا الادعاء لدى أيمن عودة الذي يرفض المشروع من منطلقات طبقية اشتراكية، لأنه عمليا ينتج بطالة ويأتي على حساب العمال ويؤدي إلى انخفاض الأجور.

2.3: تعديل المشروع، هل يعدل الموقف؟

إضافة للرفض ألمبدئي للمشروع، حاولنا استيضاح مواقف القيادات حول وجود شروط معينة لو تغيرت يمكن أن يصبح المشروع مقبولا. في هذه الحالة وجدنا أن قسما غير كبير من القيادات يمكن أن يقبل

المشروع بشروط معينة، معظمها شروط سياسية عامة وشروط تتعلق بالمشروع ذاته لو تحققت يمكن أن يتحول إلى مشروع مقبول، منها: تغيير الظروف السياسية العامة؛ تغيير السياسات الإسرائيلية تجاه السكان العرب؛ انتهاء الاحتلال الإسرائيلي لمناطق الضفة الغربية؛ تغيير أهداف ومضامين المشروع؛ أو أن يكون المشروع تحت إشراف وتنفيذ السلطات المحلية أو جهة عربية أخرى. هذه الشروط لو تحققت عمليا، سوف تغير من النظام السياسي للدولة، أو تفرغ المشروع من أهدافه الرئيسية. لذلك يمكن القول أن القيادات واعية أن غالبية هذه الشروط لا يمكن تحقيقها وهي بذلك شروط نظرية لن تترجم على ارض الواقع.

في جانب الشروط السياسية قال النائب حنا سويد، على سبيل المثال، «يجب حلحلة كل القضايا (مع الدولة) والوصول إلى قناعات وتفاهمات قبل أن يفتح المجال أمام أي التزام من قبل أي مواطن عربي للدولة ومؤسساتها. أولها حل عادل للقضية الفلسطينية، والاعتراف بالحقوق الوطنية والقومية والحياتية والمعيشية للجماهير العربية بهذه البلاد، تذويت وسن قوانين ووضع دستور يفرض ممارسة المساواة للجماهير والمواطنين العرب في البلاد. احترام الانتماء والهوية العربية الفلسطينية وعدم النظر للمواطن العربي الفلسطيني في هذه البلاد على أنه جسم غريب أو معاد. كل هذه الأمور يجب أن تسوى». كذلك ترى خضرة الصانع «انه في حال تغيرت الظروف السياسية قد تتوفر بيئة أفضل ويمكن الحديث عن طرح مشروع جديد. مثلا عندما يكون هناك سلام مع دولة فلسطينية، وقتها نقول نحن مواطنون متساوون، عندها يمكن أن نمارس خدمة مدنية بالصيغة التي يتكلمون عنها». ويقول محمد زيدان (لجنة

المتابعة) انه يمكن مناقشة المشروع والبت به في حال «زال الاحتلال وأعطي الشعب الفلسطيني حقه في إقامة دولته الفلسطينية وأصبح له كامل الحق في السيادة على أرضه، وإذا أعطي الشعب الفلسطيني داخل الخط الأخضر حقوقهم المدنية الكاملة وأن تكون مساواة كاملة بكل المجالات، ويصبح فعلاً صاحب حق ويعيش بكرامة في وطنه». في جانب إمكانية قبول المشروع في حال حصل تغيير في أهداف ومضامين المشروع، أي في حال أدخلت تعديلات على المشروع، أو في حال تحويل إدارة هذا الملف للسلطات المحلية العربية، وجدنا تفاوتا في مواقف القيادات. إذ ترى بعض القيادات انه يمكن الحديث حينها عن مشاركة الشباب العربي في الخدمة المدنية، بينما يستمر قسم آخر برفض المشروع. أي أن قسما من القيادات لا يمانع في قبول المشروع في حال إدخال تعديلات على أهدافه وإدارته، دون ربط ذلك بتغيير سياسي شامل. على سبيل المثال يقول داود عفان انه يمكن قبول المشروع في حال «تحوله إلى مشروع يهدف إلى بناء المجتمع العربي وتطوير الخدمات الاجتماعية الثقافية التربوية الموجودة، وإذا كان المشروع يدار بواسطة المجتمع العربي وأجندته تهدف خدمة المجتمع العربي، ويأتي من تخطيط عربي لتذويت التطوع عند شبابنا. بشرط فصل موضوع الخدمة المدنية بشكل تام عن الخدمة العسكرية، أو كونه بديلا للخدمة العسكرية». كذلك يقول طلب الصانع «إذا كانت الخدمة عبارة عن مشاريع تربوية ثقافية من قبل وزارة المعارف ونحن شركاء في تحديد المضامين وشركاء في المتابعة وشركاء في مراقبة هذه المشاريع وأن تكون داخل مدارسنا وداخل قرانا وداخل مجتمعنا، سيتم النظر بهذه القضايا. أي أن يكون مشروعا كاملا متكاملا بأهداف ومضامين أخرى». يمكن أن يقبل

محمد زيدان (لجنة المتابعة) المشروع في حال «تحولت إدارة المشروع إلى جهة عربية. فحينها، تختلف الظروف وتختلف المعايير. لكن يجب أن يحصل من يشارك بهذا المشروع، من خلال لجنة المتابعة، على كامل الحقوق مثل أي شخص يتطوع في الخدمة المدنية من خلال مؤسسات الدولة. عندها تكون مساواة وليس تعاملا بواسطة معايير مختلفة». يوضح عمر نصار هذا الطرح ويقول: «لا يعقل أن نكون نحن (رؤساء السلطات المحلية) مسئولين عن الصحة والتعليم والزراعة والبيئة والبنى التحتية وبناء المدارس وما إلى ذلك، ويتم إقصاءنا عن هذا المشروع التطوعي بشكل مقصود». ويضيف: «أنا كنت شريكا بهذا النقاش في اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية وكان التلخيص نهاية النقاش، أنه إذا ما أعطي الموضوع لنا كسلطات محلية وكمسئولين، نحدد المضامين، ولنسميه ما نسميه، نسميه خدمة مدنية نسميه خدمة وطنية نسميه خدمة تطوعية أو خدمة مجتمعية، يمكن ان نقبله. أنا لا تشغلني كثيرًا الأسماء والمصطلحات والعناوين أنا تشغلني المضامين والأهداف من وراء المشروع. إذا أعطي المشروع لنا على أن نحدد مضامينه وعلى أن ننفذه ونطبقه في البلد وأن نحدد أماكن ومضامين الخدمة وأهدافها أتقبله برحابة صدر بغض النظر عن تسمية المشروع. التلخيص الذي توصلنا إليه فيما بعد في اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية هو أننا لسنا ضد المشروع كمشروع بمفهومه المجرد كخدمة مجتمعية، لكننا ضد باقي القضايا التي طرحت. وإذا ما ألغيت هذه الأسباب التي تجعلنا نكون ضد المشروع بمعنى أن يعطى المشروع لنا ونحن نقرر كل تفاصيله فلن نعترض عليه».

مقابل ذلك، لا يرى قسم كبير من القيادات حاجة لإدخال تعديلات

وتغيـيرات في المـشروع، لان كافة البدائـل مرفوضة. في هذا السـياق يقول زاهـي نجيـدات: إن الخدمـة المدنية مـشروع إسرائيلي بامتيـاز ولا يحمل إلا مصالـح المؤسسـة الإسرائيليـة، وبالتـالي لا شروط في هـذا الموضـوع، فمـا بني عـلى باطل فهـو باطل، لذلـك جوابنـا الفصل قطعـاً لا». كذلك يقـول النائـب جمـال زحالقة، «بالنسـبة لنا المـشروع مرفـوض وبدائله ووسـائل تحسـينه هـي مسـاحيق لمحاولـة تجميله وهـي لن تفيـد. هذا لـن يغير جوهـر المشروع لأنه سـيعود ليكـون مشروعا أمنيـا فقط. نحن نرفـض البدائـل المطروحة ومحـاولات الإضافة هنا أو هنـاك طالما أن هذا المـشروع هـو مشروع يأتـي ضمـن المؤسسـة الإسرائيلية وضمـن آليات المؤسسـة الإسرائيليـة وضمـن بدائل للخدمـة العسـكرية الإسرائيلية. أما أن نقـوم نحـن بتنظيم أنفسـنا ونقوم بعمـل تطوعي هذا أمـر آخر هذه ليسـت خدمـة مدنيـة هـذا عمـل تطوعي أهـلي مختلـف تمامًا عـن هذا الموضـوع». تتفـق النائبة حنين زعبـي مع هذا الرأي وتقـول، «أي نقاش بهـدف تعديـل بنود هـذا المـشروع أو تفاصيله هـو نقاش يقبـل بالمبدأ الخطـر، ويقـول دعونا الآن أن نعـدل التفاصيل، مثـلاً أن نأخذ ميزانيات وتكـون السـلطات المحليـة مسـؤولة. في سـياق التفاوض حـول مشروع الخدمـة المدنيـة هـذا مرفـوض. الخدمـة العسـكرية مرفوضـة وبديلها الخدمـة المدنيـة مرفوضـة، وبدائـل الخدمـة المدنيـة وتعديلاتهـا أيضًا مرفوضـة لأنهـا تُفهم في سـياق نقـاش تفاصيل وليس نقـاش المبدأ. هي تُفهـم كمحاولـة تطويـر ومحاولـة تعديل وليـس كمحاولـة رفض. على الرفـض أن يكـون مطلقـا». يقول النائـب احمد طيبي «حتـى لو أدخلت تعديـلات أنـا لا أريد المشروع. أنـا أيضا لا أريد مفاوضـات على الموضوع لأن قبولـه رسـميًا قد يـؤدي إلى خطـوات أخرى. أنـا لا أعتقـد أنه توجد إمكانيـة للحوار مـن أجل التعديل لأن هـذا يعطي شرعيـة للمشروع». لا

ترى سمية شرقاوي انه يمكن قبول المشروع بأي حال من الأحوال لان «المشروع من أساسه مشروع دنس، لا نستطيع تطهيره أبدا. هو مس واستهتار واستغلال لنا ولوجودنا ولعقلنا. لا شيء يستطيع أن يجعل هذا الموضوع مقبولا. لا شيء يجمل هذه الصورة البشعة التي اسمها الخدمة المدنية بتاتا». ويرفض نديم ناشف (جمعية بلدنا) المشروع حتى لو تم نقل المشروع لإدارة عربية منها المدارس أو السلطات المحلية مثلا، ويقول «ها هي المدارس العربية تدار من قبل عرب، فهل المضامين التربوية والاجتماعية والتاريخ هي مضامين مقبولة علينا؟ طبعا لا. فالجالس على الحنفية هو دائمًا الذي يقرر هو يعطي المال ويضع شروطه. دلت تجاربنا السابقة على مدى 65 سنة أن هذا التفاوض أو الحديث مع الدولة أو الحديث عن بدائل وتحسن ما في المشروع، لا يفيد. لا حاجة لبدائل، إن كنا نراه كشيء مع أجندة سياسية ومع رغبة ليضروا بنا فلماذا نطرح بدائل؟». محمد فرحان يقول: «حتى لو تغيرت بعض الشروط والتفاصيل، نرفض هذا المشروع بهذا السياق. كل نقاش حسب رأيي بهذا السياق هو مقدمة لشيء ما بعده».

بعض المواقف كانت أكثر حدة ونقدية تجاه الحاجة لإدخال تعديلات على المشروع أو تحويله لإدارة السلطات المحلية العربية، وترى في هذا الاقتراح هروبا إلى الأمام. مثلا يقول محمد زيدان (المؤسسة العربية حقوق الإنسان): «لا نقبل بالمشروع ولا توجد أي شروط لو تحققت يمكن أن تجعلنا نوافق». ويضيف إن الحديث عن البدائل «يخلق قاعدة وأرضية مشتركة للحديث عن الخدمة المدنية، نريد أو لا نريد. نحن سنطرح الموضوع بشكل واضح بدون استغفال للناس. بمعنى أن من يحاول إيجاد بدائل هو يستغفل الناس أو أن قناعته السياسية

والوطنيــة والحزبيــة تقــول أنه ســيخدم لكــن بطريقة ثانية. يســتدخل فكــرة إمكانيــة التعايــش مع هــذه الدولة و يحســن شروطهــا. برأيي ما طرحتــه المجالــس المحلية هو نمــوذج، حل قائــم على اســتدخال الفكرة، حــل تعالــوا لنعملهــا بطريقــة جيــدة، نعملهــا بموافقة أو تحت ســقف المجالــس المحليــة بــدل وزارة الأمن، نجــد لها تقليعة سياســية».

2.4: الحاجة إلى عرض مشروع عربي بديل!

مقابــل قبــول عــدد مــن القيــادات المــشروع بــشروط سياســية معينــة أو تغيــير أهــداف المــشروع ومضامينــه وتنفيــذه بواســطة إدارة عربية، حاولنــا أن نفحص مــع القيادات العربيــة وجود حاجــة لعرض مشروع عربــي بديــل كليا عــن مــشروع الحكومــة، يهتــم بتطوير قيــم التطوع في المجتمــع العربــي. تنبــع الحاجة لفحص هــذه الإمكانيــة نتيجة وجود بعــض الأصــوات التــي طالبت بــان لا يكتفي المجتمــع والقيــادة العربية برفــض المــشروع، بــل يجــب ان يطــرح بدائــل. في هــذا الجانــب أيضا، وجدنــا أن الآراء والمواقــف مختلفة، حيث يرى قســم مــن القيادات حاجة ملحــة لطــرح برنامج بديــل يتفــق عليه المجتمــع العربــي ويعرضه على الدولــة، وقســم آخر يمكــن أن يقبــل هــذا شرط أن تكون برامــج عربية خالصــة، لا تدخــل فيهــا للدولة ولا حــوار حولها مــع الدولــة، إنما منتج عربــي يحفــز التطــوع داخــل المجتمــع العربــي دون علاقــة بالمــشروع القائــم؛ وهنــاك مــن يرفض أو لا يــرى حاجة لطــرح بدائــل عربية لأنها قــد تتحــول إلى مفاوضــات مــع الحكومــة ويتحــول الموقــف مــن رفض مبدئــي إلى نقــاش حــول التفاصيــل والمشــاريع لا يمكن ضبــط نتائجه. تتضــح حاجــة المجتمــع العربــي لطــرح مــشروع بديــل عــن مــشروع الحكومــة، مــن خلال مواقــف عدد مــن القيــادات العربية، منهــا النائب

إبراهيم صرصور الذي يقول «نرفض المشروع بصيغته الإسرائيلية، لكن يجب ألا نكون سلبيين أو عدميين في التعامل مع هذا الملف، نرفض ونجلس في البيت وننتظر القدر حتى يأتي بالحل. هذا يعني بالضرورة أن نبادر نحن لصياغة مشروع خدمة طوعية يتناسب مع خصوصياتنا كمجتمع عربي. ليس هنالك من مانع مطلقًا بالنسبة لي كشخص من أن أجري حوارًا حول مشروعي. نقول هذا مشروعكم نحن لا نرى فرصة أصلاً لإمكانية تنفيذه في مجتمعنا العربي ضعوه جانبًا ونحن نقدم لكم مشروعنا الذي نراه مناسبًا ونطالبكم أنتم أن تناقشوا مشروعنا. أنا على استعداد للحوار مع جهات حكومية حول مشروعي، على أمل أن نصل إلى مرحلة نقنع بها حكومة إسرائيل أن مشروعنا الذي تقدمنا به هو الأصلح لتحقيق الهدفين. قلناها لهم بصراحة «أنتم تريدون أكل العنب أم مقاتلة الناطور؟». إذا كنتم فعلاً صادقين فيما تدعونه من حرصكم في مساعدة الشباب العرب فتعالوا إلى مشروع نحن نقترحه». كذلك يقترح النائب طلب الصانع: «مناقشة خيارات بديلة من قبلنا من خلال لجنة المتابعة. فبدل أن تطرح علينا الدولة برنامجها، يجب أن تكون العلاقة عكسية، نحن نبلور ونطرح برنامجنا البديل على الدولة. يجب أن يكون هنالك أولاً حوار ذاتي على ماذا نريد وبعد أن نحدد ما نريد نفتح حوارا مع السلطة لوضع البرنامج البديل الذي نؤمن به». كذلك يعتقد عمر نصار أنه: «عندما نرفض هذا المشروع يجب ألا يكون موقفنا اعتباطيًا وأننا لا نريد أن نخدم ولا نريد أن نؤدي خدمة. نحن نرفض هذا المشروع بشكله الحالي بصيغته المطروحة علينا ولدينا بدائل، وهذا ما نقوله في كثير من المناسبات. لذلك يجب أن يكون هناك بديل واحد موحد من قبل الجماهير العربية وهيئاتها المختلفة يطرح

عـلى الدولـة. البديـل ربمـا يكـون بالاتفـاق مع المؤسسـات الرسـمية في الدولـة. نحـن نؤمـن العمـل التطوعي لهـؤلاء الشـباب وأنتـم تعطونهم التسـهيلات التـي تتحدثون عنهـا». كذلك يعتقـد محمد فرحـان أن «أي عطـاء للمجتمـع العربـي يجـب أن ينطلـق مـن أبنـاء المجتمـع العربي ومـن خـلال سـلطة مـن المجتمـع العربـي لنحـدد كيـف يخـدم أبنـاء المجتمـع العربـي مجتمعهـم وليس من خـلال دولة إسرائيـل ومن خلال مؤسسـة دولـة إسرائيـل. إذا كان الحديـث عـن تطوع في إطار مشـاريع تطوعيـة جماهيريـة عربيـة فنعـم». داود عفـان يقول: «هنـاك ضرورة ملحـة جـدًا لنا كوسـط عربـي لمأسسـة العمـل التطوعي. نحـن بحاجة لشـبابنا ولقدراتهم وطاقاتهم أن تسـتثمر في وسـطنا العربـي لتطويرنا وتقدمنـا. لـذا نحـن بحاجة لطـرح بديل قوي ومبني ومؤسـس بشـكل صحيح».

مقابـل المواقـف التي ترى حاجـة إلى عرض بديل عربي لمـشروع الخدمة المدنيـة مختلـف تمامـا عـن المـشروع الحـالي، نجـد أن هنـاك مواقـف مـترددة غـير مقتنعة بضرورة طـرح مـشروع كهـذا، وإذا كان لا بد من مـشروع فمـن المفـروض أن يكـون عربيـا خالصـا لا علاقة لمؤسسـات الدولـة بـه، لا من حيـث الميزانيـات أو المضامـين. في هذا السـياق تعتقد خـضرة الصانـع أنه لا يوجـد إمكانية لنجـاح أي مشروع بديـل تقترحه القيـادات العربيـة وأن الدولـة لـن تقبلـه، كمـا كان مثـلا مـع البدائـل التـي طرحهـا العرب في قضيـة أراضي النقـب. وتقول «مـن البدائل التي طرحناهـا حتـى الآن عـلى الدولة لـم ينجـح أي شيء منها. الدولـة لديها أجنـدة تسـير عليها. عندما تكلمنا عـن موضـوع الأرض في النقب وبرافر وجودلـبرغ، ووضعنـا خطـة بديلة لم ينظـروا إليهـا. لأن لديهـم أجندة تطبـق من الأعـلى». النائب جمـال زحالقة يقـول «نحن نرفـض الخدمة

المدنيــة ويجــب أن يكــون رفضنــا قاطعا دون الدخــول في لعبــة البدائل. نحــن لســنا بحاجة لبدائــل. ولكــن إذا كان هناك مشروع مختلــف تمامًا لا علاقــة لــه بالخدمــة المدنيــة طبعًــا نبحثــه حســب شروطه. أنــا أحذر مــن النظــر للموضــوع وكأن الأمــور تحت ســيطرتنا، حتى لــو خضعت الحكومــة لكل هــذه الــشروط فهي تأخــذ موافقتنا عــلى الخدمــة المدنية وتضــع شروطهــا هــي فنحــن لســنا الدولــة لنقرر الــشروط، هــي تغير الــشروط متــى تريــد وتســن القوانــين كمــا تريــد. مجــرد موافقتنا هي إعطــاء ضــوء أخضر حتــى تقــوم الدولة بتنفيــذ مشروع وفــق شروطها هــي». كذلــك يرفض أيمن عــودة مبدأ عــرض البدائل، ويقــول «لا حاجة لعــرض بدائــل. بــل إن طــرح البدائــل هو توجه غــير صحيح أصــلا. أنا لســت دولــة وغــير مطالــب ولا اســتطيع أصلا أن اعــرض بديــل لكل ما تطلبــه أو تعرضــه الدولة».

3: تقييم الخطاب والعمل الجماعي

كان تقييــم العمــل الجماعــي العربــي لمواجهة مــشروع الخدمــة المدنية مــن قبــل المشــاركين في المقابــلات ســلبيا بالمجمــل، إذ ينطبق عــلى حالة العمــل في مناهضــة الخدمــة المدنيــة، وفقــا للقيــادات، نفــس الخلــل القائــم في العمــل الجماعي العربــي العــام. أي أن حالة العمــل الجماعي في موضــوع الخدمــة المدنيــة ليســت شــاذة من حيــث محدوديــة العمل الجماعــي. لكــن الأبــرز أنه في هــذه الحالــة، ورغــم محدوديــة الخطاب والعمــل الجماعــي، لــم يتحــول الموضــوع إلى قضيــة خلافية ولــم تكن هنــاك مناكفــات وخلافــات سياســية علنيــة بــين الأحــزاب والتيــارات السياســية العربيــة حــول مــشروع الخدمة المدنيــة. بل بقيــت الخلافات ضمن مســتوى وجهــات النظر والتمايز في التشــديد على بعــض الجوانب

في المشروع وحول سؤال التفاوض مع الدولة أم لا. في جانب تقييم العمل الجماعي نجد انتقادات واضحة من قبل القيادات وتعاملا نقديا مقارنة بجوانب أخرى. نجد أن الآراء تجاهه تتراوح بين قناعة بغياب خطاب وعمل جماعي وبين وجود سقف أدنى من الخطاب الجماعي والعمل الجماعي، حتى ولو فُرض ذلك بسبب خجل بعض القيادات الخروج بموقف مختلف عن الإجماع المعارض للمشروع وفقا لأقوال القيادات العربية.

يعتقد بعض المشاركين في المقابلات أنه لا يوجد توافق أو اتفاق على خطاب جماعي واحد مناهض للخدمة المدنية، وانه لا توجد قناعة مشتركة تشكل قاسما مشتركا لخطاب جماعي موحد ومهيمن في هذا السياق. رغم ذلك هناك انضباط للموقف الجماعي العلني الموحد الرافض للمشروع والموجه للمؤسسة الرسمية والدولة. على سبيل المثال يقول محمد زيدان (المؤسسة العربية لحقوق الإنسان): «على مستوى المواقف العلنية (للقيادات العربية) هناك تشابه، ولكن على مستوى القناعات والمواقف السياسية العميقة هناك تمايز واختلاف، يتضح ذلك في عمل لجنة المتابعة وفي إنشاء لجنة مناهضة الخدمة المدنية». ويضيف زيدان «واضح أنه يوجد خلاف، فرئيس اللجنة يقول شيئا والأعضاء يرون شيئا آخر، والأحزاب التي شكلت هذه اللجنة تقول شيئا والجمعيات تقول شيئا آخر. يعتمد الخطاب كثيرًا على الشخص، و التيار الذي يمثله حتى لو كان يمثل لجنة المتابعة. لم تنجح لجنة مناهضة الخدمة المدنية بالوصول إلى قناعات ومواقف جوهرية مشتركة، لأنها كانت منشغلة بالأمور السطحية فقط. أعتقد أن هناك مجال لإيجاد قواسم مشتركة، يمكن أن نتفق على بعض المواقف. ثقافة البحث عن قواسم مشتركة أو إيجاد إطار لطرح

المواضيع الأساسية غير موجودة لدينا والخدمة المدنية هي واحدة منها».

رأي آخر يعتقد أن هناك إشكالية في خطاب الرفض الذي استعملته القيادات العربية داخل المجتمع العربي، وأن هذا الخطاب لم يكن واضحا تماما، بينما الخطاب الرافض الذي استعمل أمام الحكومة كان واضحا. أي أن هناك خطابان، واحد موجه للدولة وآخر للمجتمع العربي. على سبيل المثال تقول رفاه عنبتاوي «هناك إشكالية في خطاب مواجهة الخدمة المدنية، فخطابنا تجاه الدولة واضح لكنه ليس واضحا بما فيه الكفاية تجاه المجتمع. وتضيف «إذا كان خطابنا موجه للمؤسسة فقط فنحن في أزمة. أعتقد انه كان يمكن أن يكون خطابنا أسهل مع المؤسسة لو كان عندنا خطاب واضح مع المجتمع. وحتى يكون خطابنا مع الدولة قويا من المفروض أن نكون أولاً متفقين على هذا الخطاب؟ فمثلا ليس واضحا تماما لماذا نحن ضد الخدمة المدنية».

على عكس ذلك تعتقد النائبة حنين زعبي أن خطاب الرفض كان موحدا وواضحا ووصل إلى الحكومة. وتقول «وضعنا سقفا للرفض القاطع، حتى لو كانت هناك بعض الأصوات المختلفة من اللجنة القطرية للسلطات المحلية وربما بعض رؤساء المجالس. لكن استطاع الرفض القاطع الذي أعلن عنه أن يصل إلى الحكومة والمجتمع. أنا أظن أن هذا السقف اثر على الحكومة وفضلت تأجيل القضية لسنوات كثيرة قادمة. أظن أن وحدتنا وعدم وجود أي ثغرات في خطابنا هو أمر جوهري وأساسي جدًا للحسابات السياسية التي تقرها الحكومة أي كانت تركيبتها. ضمن هذا الرفض القاطع تم ابتلاع بعض الأصوات الشاذة التي خرجت وكأنها تحاول أن تجري تعديلات. هذا الخطاب

الموحد، الذي قبل على مضض لدى بعض القيادات، لم يخترق بأصوات مؤدية للمشروع أو أصوات تشق وحدة الخطاب. بعض المواقف خجلت من أن تصدر لكن بمجرد أنها خجلت خلقت هيمنة للخطاب الرافض».

أما من حيث تقييم العمل الجماعي، نجد أن الآراء أكثر تنوعا من تقييم الخطاب، ونجد أصواتا غير راضية عن العمل الجماعي وتعترف بمحدوديته، وترى أن هذا ليس غريبا بل يندرج في إطار ضعف العمل الجماعي القائم لدى المجتمع العربي إجمالا. جاء الاعتراف بوجود ثغرات في العمل الجماعي على لسان أيمن عودة الذي شغل منصب رئيس لجنة مناهضة الخدمة المدنية لمدة خمس سنوات. رغم ذلك يقيم عودة العمل الجماعي ايجابيا للغاية، ويقول «رغم كل شيء والتقصير والخلافات كان هناك عمل جماعي حقا. حتى أننا كنا نظهر (كقيادات حزبية وأهلية) ونشارك بفعاليات مشتركة مع أحزاب أخرى، وهي حالة نادرة أن تظهر القيادات العربية على منصة واحدة أو منصات وصحف أحزاب أخرى، هذا حصل في مجال مناهضة الخدمة المدنية. طبعا أقول إن هذا غير كاف لكنه جيد جدا. لم نظهر في الإعلام بخطابات مختلفة أو متنافسة أو مواقف متناقضة. كانت هناك مواقف موحدة ولم تهاجم الأحزاب بعضها في هذا الموضوع. خلقنا جوا عاما ضد الخدمة المدنية اجتمع عليه الجميع». يقيم محمد زيدان (لجنة المتابعة) العمل الجماعي ايجابيا رغم محدوديته ويرى «أن الأمور نسبية وأنه إذا ما أخذنا بعين الاعتبار إمكانات وموارد لجنة المتابعة فالعمل جيد بالمجمل»، ويضيف «أتصور، أننا كلجنة متابعة قمنا بواجبنا بقدر ما نستطيع، حسب إمكاناتنا الصعبة جدًا. وكل النشاط الذي نقوم به هو عمل

تطوعـي. أنـا غـير راض كثيرًا وتوجـد حاجـة لتطويـر آلياتنا».
قيـادات أخرى عـبرت عن موقف أقل تفـاؤلا، ولم تـر أن العمل الجماعي كان بالمسـتوى المطلـوب. إذ يقول داود عفان: «جلسـنا في لجنـة المتابعة عـدة جلسـات من أجـل هـذا الموضوع. كانـت غالبيـة الجلسـات مجرد أحاديـث فارغـة مـن المضمـون. رأيـت أنـه لا توجـد نتيجة ولم أشـعر أن هنـاك تقـدم في الموضـوع». كذلك يـرى النائـب احمد طيبـي أنه: «لا يوجـد لدينـا عمـل جماعـي تقريبًا. لـو افترضنـا أن اللجنـة المنبثقة عن لجنـة المتابعـة هـي عمـل جماعـي يمكـن ذلـك. موقـف لجنـة المتابعة هـو دائمًا موقـف جماعـي واللجنة تمثـل الجميـع. والمفهوم العـام عند الشـاب والشـارع العربـي أن الأحـزاب العربيـة معارضـة، ربمـا يفهم هـذا كموقـف جماعـي. أمـا عـلى مسـتوى العمـل فـلا يوجـد تنسـيق ولا عمـل مشـترك. ليـس فقـط بسـبب الموضـوع، بـل لان هذا أسـلوب العمـل الحزبـي العربـي في إسرائيـل لا يوجد تعـاون وتنسـيق في الأمور الكبـيرة، التنافـس الحزبـي يغلب عـلى العمـل الجماعي». يتفـق النائب حنـا سـويد مـع هـذا التحليـل ويقـول، «لا أعـرف إن كان هنـاك عمل جماعـي كبير ومنظـم في هـذا الموضوع. باعتقـادي كان مهمـا أن يكون هنـاك موقـف واضـح في لجنة المتابعـة. لكن عـلى مسـتوى التنفيذ وعلى مسـتوى العمـل لـم اشـعر أن هناك شيء مـن العمـل الجمعـي». يقول النائـب إبراهيـم صرصـور: « نحـن غـير راضيين بالمـرة عـن جهودنا، فنحـن نطمح دائمًا إلى مسـتويات أعـلى وأعلى في إدارتنـا لمختلف الأزمات ومتابعتنـا لمختلـف الملفـات. لكن لا أسـتطيع أن اسـتخف بالجهود التي بذلـت على مسـتوى لجنـة المتابعة ولجنـة مكافحـة الخدمة المدنيـة. أنا أقـول، رغـم عـدم رضانـا كمبـدأ، لكـن لا يمكـن أن نسـتخف بالجهود التـي بذلـت». يـرى النائب طلـب الصانـع أن العمـل أقل من المسـتوى

المطلوب. وأنه كان بالإمكان أن يكون المردود أفضل مما هو عليه، لكن للأسف بالتركيبة الحالية كان هذا أقصى ما يمكن الحصول عليه». يعتقد النائب جمال زحالقة «أن العمل الجماعي متوسط وأنه لا توجد نشاطات جماعية كثيرة، وكان هناك تغييب متعمد للجنة المتابعة ومحاولة لأن يقوم شخص واحد بهذا العمل. بتقديري هذا فشل. أن ترى شخصا واحدا يمثل لجنة المتابعة في هذا الموضوع. لذلك كان العمل الجماعي في موضوع الخدمة المدنية ضئيلا». كذلك يرى عمر نصار أنه «رغم وجود لجنة لمناهضة الخدمة المدنية، لكن ليس هناك جسم وحدوي قوي متماسك، ومعتمد يمثل كل التيارات والأحزاب والقيادات يعمل بشكل موحد في صد الخدمة المدنية. كلنا تحدثنا بنفس الروح ولكن النشاطات يتيمة هنا وهناك ومن هذا الحزب ومن تلك الهيئة مع أننا نتحدث بنفس الخطاب لكننا نعمل كل على حدة. فعلى مستوى الأداء والتنفيذ وعلى المستوى العملي على أرض الواقع ليس هناك عمل وحدوي».

مدير جمعية بلدنا، التي لعبت دورا مركزيا في العمل الأهلي المناهض للخدمة المدنية، نديم ناشف، يرى أنه «في عامي 2006 و 2007 كان مجال مناهضة الخدمة المدنية أحد المواضيع التي عملنا عليها بشكل جماعي وبطريقة منهجية ومكثفة ومرتبة من قبل كل الأحزاب والجمعيات، وكان هناك تنسيق، حتى لو كان على مستوى النشاط الفردي، على المستوى السياسي كان هناك اتفاق. أيضًا في عامي 2008 و2009 كان هناك شعور بوجود نوع من التنافس الإيجابي حول من يقوم بعمل معين، فكانت الحركة قوية. حاليًا وضعنا سيء جدًا، ولا يوجد تنظيم. كان من المفروض أن تقود لجنة مختصة استراتيجيات وتكتيك الموضوع، هذه اللجنة غير فعالة وليس لها رئيس منذ سنة.

عملنـا الجماعي شـبه مفقـود، وليس بالمسـتوى المطلـوب». يقول نضال عثمـان: «حتـى اليـوم لم نسـتنفذ إمكانـات العمـل المشـترك للمواجهة. رغـم اننا لم نبن بشـكل فعلي برنامجا اسـتراتيجيا واضحـا وفق منهجية تقسـيم عمل ووظائـف ومهام بـين المجموعات المختلفـة. كان هناك عمل مبـارك لكنـه فـردي وليس وفـق برنامـج مشـترك. كذلك يقـول محمد فرحـان «هنـاك جهـود متواضعـة لكل تيـار سـياسي، ولا توجـد جهود جماعيـة للجنـة مناهضـة الخدمـة المدنيـة كلجنـة تمثل السـقف الأعلى لمجتمعنـا العربـي. لـم ننجـح في خلـق عمل مشـترك واضح تشـترك به كل مركبـات مجتمعنـا. هذا فشـل للعمـل الجماعي». سـاجد حاج يحي يعـبر أيضـا عن موقـف غـير راض عـن العمـل الجماعـي ويقـول «أنا غـير راض لأن العمـل ينحصر بمؤسسـات معينـة، لأسـباب لا علاقة لها بهـذا المـشروع بل يعـود الى نمط عمل مؤسسـات المجتمع المدنـي عندنا. حقيقـة لا يوجـد عمـل جماعي». سـمية شرقـاوي تقول: «أنـا أعرف أن أوجاعنـا والقضايـا الملحة التي سـنعمل عليهـا هي كثـيرة. عرعرة، كفر قـرع وبرطعـة وعين السـهلة، هـذه المناطـق حولنـا لا أذكر انهـا قامت بعمـل لـه علاقة بالتصـدي للخدمـة المدنية».

4: تقييم النجاح والفشل في مناهضة مشروع الخدمة المدنية

تتعـدد آراء ومواقـف القيـادات العربيـة في تقديـر نجـاح مناهضـة مـشروع الخدمـة المدنيـة وفقا لتعريـف النجاح والفشـل. إذ يرى قسـم أن النجـاح هـو في منع سـن قانون يلـزم بالخدمـة المدنيـة وان المجتمع

العربي والأحزاب العربية والنضال ضد الخدمة المدنية ساهم في ذلك. قسم آخر يُعَرف النجاح بشكل نسبي ووفقا لعدد المشاركين في الخدمة، لذلك من الصعب تحديد النجاح والفشل المطلق بسبب استمرار ارتفاع عدد المشاركين من جهة وعدم تحول المشروع إلى حالة جارفة من جهة أخرى، وهناك رأي يقول إن الأهم في تحديد النجاح أو الفشل هو عملية التوعية والتعبئة ضد المشروع وإنتاج وعي عام سائد ضد المشروع، خاصة لدى شرائح الشباب.

وجدنا موقفا عاما، قريبا من الإجماع، يعتقد بأن الأحزاب العربية ساهمت بشكل جدي في منع سن القانون، رغم أنها لم تكن العامل الوحيد الذي منع سن القانون. فعلى سبيل المثال يرى النائب إبراهيم صرصور ان: «النواب العرب نجحوا على الأقل بإرباك الجانب الإسرائيلي، ومنعوا بالتعاون مع كل من يرفض هذا المشروع، خاصة الأحزاب اليهودية المتدينة، سن هذا القانون». يرى النائب طلب الصانع أن «الأحزاب العربية والأحزاب الإسرائيلية الدينية التقت على رفض القانون الإجباري». أما بشار عراقي فيقول أنه «بدون شك لدينا (كمجتمع عربي) دور في عملية إفشال هذا القانون، وإفشاله تم عن طريق قياداتنا السياسية وجمعياتنا وأحزابنا». ووفقا للنائب جمال زحالقة، فإن «الواقع يقول أننا نجحنا بمنع سن قانون إجباري. رفضنا القاطع لهذا المشروع كان واضحا جدًا للسلطة ولكل من يفكر بهذا الموضوع». يرى نديم ناشف أنه «كان دور للعرب في منع سن القانون، لكن كان هذا أيضا بفضل رفض الأحزاب اليهودية المتدينة له»، ويضيف: «نحن لم ننجح، هم فشلوا. سندنا كان بالأساس رفض حزبي شاس والحريديم. هم فشلوا في سن القانون بسبب قوة حركة شاس والحريديم بإسرائيل». يقول

محمـد فرحـان: «لا أعـرف إذا كان النجـاح حليف العرب. لكـن القائمين عـلى المـشروع لم ينجحـوا بذلـك". داود عفـان يعتقـد انه «لـم تكن لنا اليـد العليـا في منـع القرار لكـن الضغـط الاجتماعي الرافـض للمشروع أدى إلى تأجيلـه».

4.1 حجم المشاركة كمعيار للنجاح والفشل

في تقييمـه لنجاح المجتمـع العربـي في مناهضة مشروع الخدمـة المدنية، يتعامـل النائـب احمـد طيبـي مـع عـدد المشـاركين والتوعيـة كمقياس للنجـاح، ويقـول: «نجحنـا تقريبـا، إذ حتـى الآن لا يوجد نجـاح للدولة في هـذا المشروع ولـم يخترقونا كثـيرًا. ولا ننسى أن النقاش الأسـاسي كان يغلـب عليـه طابـع الرفض لهـذا المـشروع، وهذا نجـاح». كذلك تشـدد النائبـة حنـين زعبي عـلى جانـب منـع المشـاركة والتوعية وتقـول، «أنا اعتقـد أن الجـواب الأدق لسـؤال مـا إذا نجحنـا أم لا هـو هـل نجحنا في منـع مشـاركة الذيـن وصلنا إليهم مـن الشـباب. وأقول إن مـن بين من وصلنـا إليهم يوجد نجاح، ليس بنسـبة 100% أنا أقـول أن 70% نجاح ممتـاز. الجـواب الثانـي لمقيـاس النجاح هو ما هي نسـبة الشـباب التي وصلنـا إليهـا أنـا أقول علينـا أن نصـل لأكثـر». وترى خـضرة الصانع «أننـا نجحنـا في عـدم تطبيق المـشروع، رغم محاولـة الموالـين للدولة أن يتدخلـوا في الأمور. رفـع الوعي والنقـاش حول الموضوع والاسـتمرار به مهـم جدًا. شـعرت أن الشـباب أصبـح أكثر وعيـا بالموضـوع لأن التنقل مـن مـكان إلى آخر وإثـارة النقـاش أثمر».

يـرى أيمن عـودة أن عدد المشـاركين هـو معيار أسـاسي للنجـاح ويرى أننـا «نجحنـا في هـذا المعيـار، وأيضـا في رفع الوعـي، وعدم زيـادة عدد الشـباب الذيـن يخدمـون». ويضيـف أن نسـبة رفـض المـشروع بـين

الشـباب كانـت في العام 2005 قرابـة 17% فقط، أصبحـت لاحقا قرابة 80%. والمشـكلة هـي في المثابـرة والاسـتمرار في العمل كـي نحافظ على الانجـازات». كذلـك يـرى نضـال عثمـان أن عدد المشـاركين هـو معيار للنجـاح أو الفشـل، ويعتقد أننا نجحنا في منع توسـيع دائرة المشـاركين، «فالاسـتطلاعات والأرقـام تبـين رفـض الغالبيـة العظمـى من الشـباب للمـشروع. رغم ذلـك علينـا أن نكون واقعيـين ونعترف أيضـا أنه توجد تعدديـة في أوسـاط شـعبنا». يعتقـد محمد زيـدان (لجنـة المتابعة)، أن تقييـم النجـاح والفشـل يتعلـق بنظرتنـا إلى المعطيات، ويقول «حسـب تقديـري هنـاك نجـاح، رغم أن هنـاك مئات تطوعـوا للخدمـة المدنية إلا أنها نسـبة صغـيرة جدًا، ولا نسـتطيع أن نقـول إنهم نجحـوا في اختراق الشـباب وفي توسـيع دائـرة الخدمـة المدنية. هذا هو فشـل لهـم ونجاح لنا».

يرى قسـم آخر مـن القيادات الصورة بشـكل مركب، وينظـر إلى النجاح والفشـل في آن واحـد. فمثـلا يعتقـد النائـب حنـا سـويد «أننـا نجحنـا بشـكل جزئـي، إذ مـا زال هناك اخـتراق في هـذا المجال في مواقـع معينة أكثـر من مواقـع أخرى، لكـن باسـتطاعتي أن أقول أن هـذا المشروع لم يطغـى ولـم يعـم وهـذا مشـجع. لا نسـتطيع أن نقـول أننـا تداركنا أو درأنـا عن أنفسـنا هـذا الخطـر. نجحنا لأنه حتـى اليوم لا يوجـد قانون يجـبر ويفـرض الخدمة عـلى العرب».

بالمقابـل، هنـاك من عبر عن خشـيته من المسـتقبل، رغم الانجـاز الحالي. فعـلى سـبيل المثـال يقـول داود عفـان «لغايـة اليـوم عـدد المتطوعـين محـدود جـدًا، واسـتطعنا أن نصـل إلى مفهوم عـام رافـض. فمجرد أن يقـول إنسـان أنه منخـرط في الخدمة المدنيـة بصبح كمن وصـم بالعار. يوجـد ضغـط اجتماعـي داخـل قرانـا ومدننـا يدفـع لرفـض المشروع.

نجحنا في خلق جو عام رافض. لكني أخشى أن تبدأ الدولة بتطوير الموضوع أكثر وتلمعه بصياغات أخرى بما يسهل تسويقه».

من جانب آخر هناك من يعتقد انه بمجرد وجود مشاركين في الخدمة المدنية وارتفاع عددهم، رغم الرفض العام، فمعناه إننا لم ننجح بشكل كبير. يقول محمد فرحان «لا أستطيع أن أقول أن هناك نجاح تام، لأن هناك اليوم قرابة ثلاثة آلاف من الشباب العرب منخرطين في الخدمة المدنية. لا يمكن أن يكون هناك نجاح تام. نجحنا بتوعية الشباب العرب بعدم الإقبال على هذا المشروع وتوضيح مخاطره، وخلق جو سياسي عام رافض للخدمة المدنية». كذلك يرى النائب طلب الصانع أن «لا الدولة نجحت ولا نحن نجحنا، ما يحدد النجاح أو الفشل هو النتيجة النهائية. حتى الآن نجحنا في منع سن قانون ولكن المشروع بدأ بالتنفيذ على أرض الواقع. هنالك نجاح بمعنى ولادة وعي بخطورة القضية ووجود أطراف ترفض، لكن بالمقابل تعمل السلطة بخطى حثيثة لنشر مشروعها. إذا يجب ألا نقول بأننا نجحنا طالما أن هنالك انتشار لهذه الظاهرة والانتشار يزداد ولا يتراجع». يبدو النائب إبراهيم صرصور أقل تفاؤلا ويقول: «إن الإحصائيات تشير أننا لم ننجح في وقف المسألة، صحيح أن العدد ما زال بسيطا. ورغم محدودية الأعداد وارتفاعها بشكل بطيء، يجب ألا نتجاهل أن الخط البياني لعدد المنخرطين في حالة ارتفاع». وحسب رأيه «لم ننجح لأننا فشلنا في إيجاد البديل، بديل نقنع به الحكومة أو بديل نستقل به عن الحكومة». ويقول محمد زيدان (المؤسسة العربية لحقوق الإنسان) أن هناك وجهين للجواب، «وجه عملي يقول نحن فشلنا، لأن عدد الذين يخدمون اليوم أكثر من الذين كانوا يخدمون قبل 5 سنين. ووجه يتعلق برفع مستوى الوعي الجماهيري

تعكس استطلاعات الرأي فيه أننا نجحنا، حسب رأيي هذا نجاح محدود جدًا، نجاح بمستوى الوعي والرأي مقابل الواقع العملي. إنه تناقض. ففي الوقت الذي تزداد نسبة من يرفضون الفكرة على المستوى المبدئي والأخلاقي تزداد بنسبة الذين يخدمون فعليًا». تعبر رفاه عنبتاوي أيضا عن موقف أكثر تشاؤما وتقول «ليس النجاح أن نقلل العدد فقط، بل يجب أن نوقف المشروع وهو لم يتوقف بعد. سؤالي كم نجحنا في نشر الوعي وتذويت رفض الخدمة المدنية عند الناس. الناتج ليس كافيا، رغم أن المشروع أعطى نتائج جيدة من ناحية الوعي حيث يوجد أناس أكثر يرفضون الموضوع». يرى بشار عراقي انه «كان لنا نجاح ولكنه ليس نجاحًا كبيرًا. فإن كان عدد المشاركين أو عدد الذين سمعوا وعرفوا عن المشروع هو مقياس النجاح، نحن لم ننجح بعد، لأن هناك كثير من الشباب بحاجة لأن يسمعوا ويعرفوا عن خطورة هذا المشروع بتركيبته الحالية. هذا يحتاج إلى استمرارية لنواة التوعية».

5. التعامل مع سن قانون يلزم الخدمة المدنية

ما هو موقف القيادات السياسية والحزبية والمدنية في حال سن قانون إلزامي يفرض الخدمة المدنية-القومية على الشباب العربي، وكيف ستتعامل معه؟ وجدنا في هذا الجانب أن معظم القيادات ترى أن الرد المطلوب هو رفض القانون وإعلان العصيان المدني وعدم الانصياع له، بعض الآراء توافق على رفض القانون لكنها لم تقل أن العصيان المدني هو الرد الضروري، إنما تقترح البحث في وسائل قضائية أخرى.

وفقا لبشار عراقي «يجب أن يكون هناك موقف صارم يرفض

القانـون إلى حـد التمـرد والعصيـان». كذلـك تقـول سـمية شرقـاوي: «يجـب رفـض القانون وشـن حملـة تعبئة جماهيريـة لرفـض القانون مـع كل تبعاتـه». أمـا نضـال عثمـان فيقـول: «في هـذه الحالـة توجـد حاجـة لموقـف واضـح رافـض للانصياع لهـذا القانـون. عمليًـا نتحدث عـن تمـرد على هـذا القانون إذا سـنّ. ويجـب أن نصدر قـرارا موحدا في لجنـة المتابعـة يدعـو الجماهير العربية ويوجه رسـالة واضحـة لحكومة إسرائيـل أننـا لن نلتزم بهـذا القانـون». ويعتقد محمد زيدان (المؤسسـة العربيـة لحقـوق الإنسـان) أن «هذه أحسـن مناسـبة للعصيـان المدني. هـذا التحدي الأسـاسي لدينـا». ويدعو نديـم ناشـف إلى «موقف وحدوي يصـدر عـن كل القيـادات التي سـتضع السـقف السـياسي. يفترض أن يكـون هناك رفـض ودعـوة لمخالفـة القانـون وعصيان مدنـي». ويرى محمـد فرحـان أنـه «يجـب أن يرتفع سـقف نضالنـا إلى درجة إسـقاط هـذا القانـون بنضـال جماهيري شـعبي حقوقـي. ويمكـن أن نصل إلى مرحلـة عصيـان مدنـي». وتقـول خـضرة الصانـع أنـه «عندمـا تجبر شـعبا بأكملـه عـلى شيء لا يريـده. لن يسـتطيعوا سـجن شـعب، لذا لن نقبـل بالقانون».

موقـف قيـادات المجتمع المدنـي قريب جدا مـن مواقف غالبيـة القيادات الحزبيـة التـي تدعـوا أيضـا إلى رفـض القانـون وإعـلان عصيـان مدنـي. يقـول النائب جمـال زحالقة «سـتكون هنـاك وقفـة احتجاجية ومظاهـرات ومسـيرات.. الـخ، لكـن الأمـر الأهم أننـا سـنعلن العصيان المدنـي وعـدم الانصيـاع للقانـون، فنحـن لا نحـترم قانـون لا يحترمنـا ومسـتعدون لدفـع الثمن، حتى شـبابنا مسـتعدون لدخول السـجن على تأديـة الخدمـة المدنيـة». تؤكـد النائبـة حنـين زعبـي مـا قالـه زحالقة بقولهـا: «نبـدأ بالتوجـه لعـشرات آلاف شـبابنا كـي يرفضـوا الخدمـة

ونقـول لهـم ادخلوا السـجن. مـن يرفض الخدمـة المدنية سيسـجن 28 يومـا ولـو رفضـوا كلهـم الخدمـة المدنية سـتكون المـدة أقل مـن ذلك. يجـب أن يكـون الموقـف واضحـا. وليكـن مفهـوم للجميع أننا سـنعلن العصيـان المدنـي». كذلـك يقول النائـب احمد طيبـي «أنا أقول للشـاب أرفـض وادفـع الثمـن ونحـن نقـف وراءك»، النائـب حنا سـويد يكرر: «باعتقـادي يجـب على الشـباب العـرب أن يرفضـوا. ويرفـض المجتمع العربـي هـذه الفكـرة كليًـا. مـع كل مـا يتأتى ومـا يترتب عـلى ذلك». إضافـة لدعـوة القيـادات لرفـض القانـون وإعـلان العصيـان المدنـي، تقـترح رفـاه عنبتـاوي أن نتعامـل مـن الآن مع هـذا الاحتمـال وان نبدأ العمـل وكأن هنـاك قانـون إلزامـي، وتقـول: «يجـب البـدء بالعمل منذ الآن قبـل أن يسـن القانـون وأن نتعامل معـه كأنه موجـود. يجب العمل عـلى تحشـيد النـاس». وتضيـف: «في حـال سـن القانـون يجـب تكون اسـتقالة جماعيـة للأعضـاء العـرب من الكنيسـت».

مقابـل هـذه المواقـف الحـادة والواضحـة، هنـاك أصوات ترفض سـن قانـون يلـزم الشـباب بالمشـاركة بالخدمة المدنيـة، لكـن دون أن تتبنى بشـكل واضـح مطلـب العصيـان المدني. عـلى سـبيل المثال يقـول داود عفـان «سنسـتغل كل الأدوات القانونية والشـعبية والاجتماعية الضاغطة لرفـض الموضـوع مثلما رفضنـا قانون إحيـاء ذكرى النكبة. سـندعو إلى عـدم تطبيقـه وعـدم الانصيـاع لـه، ونبحـث عـن كل إمكانيـة قانونية، عـبر محكمة العـدل العليا، المؤسسـات الدوليـة وأن نتوجـه إلى كل جهة يمكـن أن نرفـض مـن خلالها هـذا القانون. لا أحـد يسـتطيع أن يلزمنا أن نقـدم خدمـة مدنيـة، تمامًـا كمـا يرفـض قسـم مـن أهلنـا الدروز موضـوع التجنيـد الإجباري». كذلك يقـول محمد زيدان (لجنـة المتابعة) «سـنرفض التعـاون مع القانـون لأننا نرى بـه إكراها عـلى وضع معين،

نحـن نرفض هـذا الإكراه ونرفـض التعاون معه وسـنوجه الشـباب كي لا يذهبـوا للخدمـة. لكن إذا تم سـنه، سـتكون هناك بدون شـك دراسـة للوضـع الجديـد وتداعياتـه وإسـقاطاته على المجتمـع العربي. إذا سـن القانـون سـتكون مرحلـة جديدة. وسـيكون لنـا موقف أكثـر وضوحا. يوضـح عمـر نصار أنـه «في حال أصبـح القانـون واقعًا مفروضًـا علينا يجـب أن نعـرف كيـف نتعامـل معـه. قبـل ذلك يجـب أن نرفـض وأن نقـاوم ونناضل ضد سـن هـذا القانون، وإذا سـن، يجب علينـا كقيادات عربيـة أن نقلـل قدر الإمـكان من مخاطره، بـأن نعود إلى الـشروط التي طرحناهـا بدايـة وهـي أن نكون نحن المسـؤولين عنه وعـن تطبيقه وعن تنفيـذه وعـن كل مـا يتعلـق بـه. أن نفتـح الملف مـن جديد مـع الدولة مـا دمنـا كنـا نقـول دائمًـا أننا لسـنا ضـد الموضـوع كمبدأ إنمـا ضده كإمـلاء علينا. بهـذا الاتجاه يجب أن نضغـط كقيادات جماهـير عربية». جانـب آخـر هام ومتعلـق بموقف إعـلان العصيـان المدني كـرد في حال سـن قانون إلزامـي، هو مدى قناعـة القيـادات بنجاح العصيـان المدني وقبولـه في المجتمـع العربـي. بمعنى آخر هـل هناك جاهزيـة في المجتمع العربـي لإعـلان عصيان مدنـي كرد عـلى قانون إلزامـي. يعتقـد النائب جمـال زحالقـة «بامـكان نجاح العصيـان المدنـي إذا أصرينا عـلى كلمة نحـن. أي أن يكـون قـرارا جماعيـا للقـوى السياسـية العربيـة. في هذه الحالـة نسـتطيع أن نفعـل ذلـك». كذلـك تقـول النائبـة حنـين زعبـي «يجـب أن نفـرض ديناميكيـة حتـى لـو لـم يقبل الآخـرون عـن قناعة سـيقبلونها كتسـاوق. سـنطرح سـقفا واضحـا بهـذا الموضـوع ولـن نرضـخ». ويعتقـد النائـب ابراهيـم صرصـور أيضـا انـه يمكـن تنفيذ وإنجـاح عصيـان مدنـي «لأن هـذا الـكلام يتـم التصريـح بـه مـن الآن ومن عـلى منصة الكنيسـت محذرين الحكومـة. إن فرضتم هـذا القانون

فرضًا فنحن نعلن من الآن عن رفضنا لهذا القانون وعن تمردنا عليه وسندعو شبابنا للتمرد عليه مهما كلفنا ذلك من ثمن. هذا هو الصراع الجديد بين دولة إسرائيل وبين مواطنيها من الأقلية العربية». النائب حنا سويد يقول: «إضافة للقرار الجماعي يجب أن يقتنع الشباب بهذا القرار ففي نهاية الأمر هذا موضوع شخصي، والقرار شخصي. لو أعلنت لجنة المتابعة ما أعلنته، هذا الموقف يجب أن يصل لكل شاب ولكل صبية وأن يكون موقفا شخصيا. لأن الرفض في نهاية الأمر ليس رفضا جماعيا والمسؤولية أمام القانون مسؤولية شخصية».

مقابل قناعة القيادات الحزبية والسياسية بإمكانية القيام بعصيان مدني ونجاحه، وجدنا مواقف أكثر حذرًا لدى عدد من قيادات المجتمع المدني بدعوى أن إعلان العصيان المدني ونجاحه يرتبط بتغيير في أدوات العمل والقناعات وليس فقط بقرار سياسي. يقول ساجد حاج يحي «إن كان هناك عصيان مدني مشترك تتفق عليه كل القيادات يمكن أن يكون ناجحا، ولكن إن تم العصيان ضمن جماعات متفرقة لن ينجح». يرى محمد زيدان (المؤسسة العربية لحقوق الإنسان): أن «العصيان المدني، هو مخالفة قانون بشكل جماعي سلمي. لذلك سيتطلب الأمر أدوات غير التي تستعمل اليوم. الأمر ممكن وليس مستحيلا، وله ثمن سندفعه. لكن هذا ينقلنا ويجب أن ينقلنا إلى مرحلة تفكير بنضال خارج إطار الحدود المرسومة لنا مسبقًا. ما يحدث لنا أننا نناضل بحدود السقف المرسوم مسبقًا لنا. وأنا أقول مهما رفعنا صوتنا ضمن هذا الحد فإسرائيل راضية عنا. حتى في هذا الموضوع». يعتقد نديم ناشف أن الإعلان عن العصيان هو شرط غير كاف وأن العصيان «سينجح بصيرورة معينة

وبخطـوات تعبوية. يجـب أن نقوم بتعبئـة لنصل إلى مرحلـة معينة. إذا سـن القانـون غـدًا فلا توجـد إمكانيـة لأن الظـروف غير مواتيـة. هناك إمكانيـة بالفعل إن عملنا أشـهرا في نشـاط تعبوي». كذلك تعتقد سـمية شرقـاوي أن الأمـر ليس بهـذه السـهولة، والعصيان لا يحدث بسـهولة، عندمـا لا تكـون تعبئـة تربويـة تثقيفية. تتجاوز تسـجيل شـعارات الى بنـاء قناعـة لعصيان بـكل معنـى الكلمـة». أما رفـاه عنبتـاوي فتبدي رأيـا اقـل تفـاؤلا ولا تعتقـد إننـا كمجتمـع وقيـادة مهيئـون لمثـل هذا القـرار، «نحـن غـير جاهزيـن لا كقيادة ولا كشـعب. نحن بعيـدون جدًا عن هـذا».

خاتمة

تنـاول هـذا الفصـل مواقـف القيـادات السياسـية والحزبيـة والأهليـة العربيـة من مـشروع الخدمـة القومية-المدنية، بواسـطة تحليل مقابلات شـخصية أجريـت مـع 20 شـخصية قياديـة عربيـة، سياسـية وحزبية وجمعيـات أهليـة. وحـاول اسـتيضاح مواقفهـم في محـور تعريـف مـشروع الخدمة المدنيـة، مواقفهم من المـشروع، قبولـه أو رفضه، وبأي شروط؛ كذلـك تابـع مواقف القيـادات واقتراحاتهم حول كيفيـة التعامل مـع المـشروع، وهل هناك حاجـة لطرح بدائـل للمشروع. تبين، وبشـكل غـير مفاجـئ، وجـود تقـارب كبـير في رفـض القيـادات العربيـة عـلى مختلـف انتماءاتهم الفكرية والسياسـية لمشروع الخدمـة المدنية. اذ ترى كافـة القيـادات العربية، الحزبية والسياسـية والأهلية، خطـورة كبيرة في هـذا المشروع وانعكاسـاته عـلى الشـباب العربي مـن الناحيـة القومية، والهويـة الوطنيـة والثقافيـة، وترى أن في هـذا المـشروع محاولة لإغلاق ملـف مكانـة المواطنين العـرب في إسرائيل مـن طرف واحـد، وبما يخدم

مصالح الدولة والأغلبية اليهودية. بينما، -كما يتضح من أقوال القيادات العربية- لا يستطيع المجتمع الفلسطيني تحديد العلاقة مع الدولة وحسم موضوع المواطنة بمعزل عن الملفات الكبرى التي تحددها، منها قضية الاحتلال للأراضي الفلسطينية، طبيعة الدولة ونظامها. وترى القيادات أن مشروع الخدمة المدنية يهدف بالأساس إلى ترويض بل وقمع الانتماء القومي والوطني للشباب الفلسطيني. كذلك تربط القيادات بين مشروع الخدمة المدنية وبين الخدمة العسكرية أو بدائلها. هذه الأسباب تؤدي إلى رفض القيادات العربية لمشروع الخدمة المدنية.

رغم التوافق الكبير حول تعريف المشروع ورفضه، لاحظنا بعض التمايز والاختلاف في مواقف القيادات العربية في محور إمكانية قبول المشروع في حال تغيرت بعض الشروط، منها الظروف السياسية العامة، قضية الاحتلال للأراضي الفلسطينية، مكانة الفلسطينيين في الداخل والسياسات الحكومية تجاههم، وهي بالمجمل شروط تعجيزية تتحقق فقط حين تتغير طبيعة الدولة، ومن يطرحها يعرف استحالة تحقيقها (وبذلك ينفي إمكانية قبول مشروع الخدمة المدنية). بالمقابل كان هناك نوع آخر من الشروط، اقل صعوبة ويمكن تحقيقها، تتعلق بإمكانية نقل إدارة المشروع إلى جهات عربية، منها السلطات المحلية العربية، وتغيير أهداف المشروع، الأمر الذي قد يسهل قبوله من قبل بعض القيادات في حال تم التعديل. هذا القبول يضع علامة استفهام على الرفض القاطع الذي أبدته القيادات العربية تجاه المشروع، أي يمنح بعض القيادات سلم للنزول عن شجرة المعارضة ويمنح الدولة أيضا إمكانية للتراجع عن المشروع الحالي، وعرض مشروع مختلف شكليا لكنه يغير فقط من أدوات السيطرة

وتوكيلها إلى وكيل عربي محلي ويبقي السيطرة غير المباشرة وتحقيق الأهداف بأسلوب مختلف. لذلك وجدنا أن قسما قليلا من القيادات تقبل بهذا البديل، بينما تعارضه معظم القيادات. وقد وجدنا أيضا أن غالبية القيادات لا ترى حاجة في عرض بدائل للمشروع، رغم أنها تعطي أهمية لتطوير خدمة المجتمع والتطوع لدى المجتمع العربي.
أوضحت المقابلات أن غالبية القيادات العربية تعاملت بشكل واقعي وصريح في جانب تقييم العمل الجماعي العربي لمواجهة مشروع الخدمة المدنية. كان تقييم المشاركين للعمل الجماعي سلبيا، وينطبق عليه الخلل القائم في العمل الجماعي العربي العام. أي أن حالة العمل الجماعي في موضوع الخدمة المدنية ليست شاذة من حيث محدودية العمل الجماعي. لكن الأبرز انه في هذه الحالة، وعلى الرغم من محدودية الخطاب والعمل الجماعي، لم يتحول الموضوع إلى قضية خلافية تولد مناكفات وخلافات سياسية، علنية بين الأحزاب والتيارات السياسية العربية حول مشروع الخدمة المدنية. بل بقيت خلافات بمستوى وجهات النظر وتمايزات في التشديد على بعض الجوانب في المشروع وحول سؤال التفاوض مع الدولة أم لا. في جانب تقييم العمل الجماعي وجدنا، انتقادات واضحة من قبل القيادات وتعاملا نقديا مقارنة بجوانب أخرى. وتراوحت الآراء تجاه تقييم وجود خطاب وعمل جماعي بين قناعة بغيابه وبين وجود سقف أدنى من الخطاب والعمل الجماعيين، حتى ولو فرض ذلك خجل بعض القيادات من إبداء موقف مختلف عن الإجماع المعارض.
أما في جانب تقييم القيادات العربية لمدى نجاح المجتمع العربي والأحزاب العربية والمؤسسات السياسية والأهلية في إفشال، أو الحد من انتشار مشروع الخدمة المدنية، وجدنا تعددا في آراء ومواقف

القيادات العربية وفقا لتعريف النجاح والفشل. إذ يرى قسم منهم أن النجاح هو في منع سن قانون يلزم الخدمة المدنية وان المجتمع العربي والأحزاب العربية والنضال ضد الخدمة المدنية ساهم في ذلك. قسم آخر يُعَرف النجاح بشكل نسبي ووفقا لعدد المشاركين في الخدمة، لذلك من الصعب تحديد النجاح والفشل المطلق بسبب استمرار ارتفاع عدد المشاركين من جهة وعدم تحول المشروع إلى حالة جارفة من جهة أخرى. وهناك رأي يقول أن الأهم في تحديد النجاح أو الفشل هو عملية التوعية والتعبئة ضد المشروع وإنتاج وعي عام سائد ضد المشروع، خاصة لدى شرائح الشباب.

أما في حال سنت الدولة قانونا يلزم الشباب العرب المشاركة في خدمة مدنية إلزامية، وجدنا أن معظم القيادات تتفق على أن الرد المناسب هو رفض القانون وإعلان العصيان المدني، رغم وجود أصوات قليلة ترفض سن القانون لكنها تعرض أدوات قانونية لمواجهته دون أن تقترح العصيان المدني.

على ما يبدو فإن معارضة مشروع الخدمة المدنية هو من الحالات القليلة التي تجمع عليها القيادات السياسية، والحزبية والأهلية، والمجتمع أيضا كما توضح فصول هذا الإصدار.

ملحق: جدول بأسماء المقابلين وتواريخ المقابلة

	اسم المُقابَل	تعريف	مكانوتاريخ المقابلة
1	جمال زحالقة	عضو كنيست	القدس 6.3.2013
2	حنين زعبي	عضو كنيست	الناصرة 28.2.2013
3	حنا سويد	عضو كنيست	القدس 6.3.2013
4	طلب الصانع	عضو كنيست	بئر السبع 14.3.2013
5	إبراهيم صرصور	عضو كنيست	القدس 6.3.2013
6	أحمد طيبي	عضو كنيست	القدس 13.3.2013
7	أيمن عودة	سكرتير الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة	حيفا 30.7.2013
8	زاهي نجيدات	الحركة الإسلامية الشمالية	الناصرة 13.3.2013
9	محمد زيدان	رئيس لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في إسرائيل	الناصرة 18.2.2013
10	نديم ناشف	مدير جمعية «بلدنا»	حيفا 3.3.2013
11	محمد زيدان	مدير «المؤسسة العربية لحقوق الإنسان»	الناصرة 18.2.2013

12	عمر نصار	رئيس مجلس محلي قرية عرابة ونائب رئيس اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية	عرابة 15.4.2013
13	بشار عراقي	مدير جمعية «دارنا»	الطيرة 17.3.2013
14	نضال عثمان	جمعية «مساواة»	حيفا 18.3.2013
15	سمية شرقاوي	مديرة جمعية «البير»	عرعرة 18.3.2013
16	رفاه عنبتاوي	مديرة جمعية «كيان»	حيفا 25.2.2013
17	خضرة الصانع	مديرة جمعية «سدرة»	اللقية 3.4.2013
18	محمد فرحات	مدير جمعية «إقرأ»	أم الفحم 5.3.2013
19	داود عفان	مدير مؤسسة «القلم» –الحركة الإسلامية الجنوبية	ام الفحم 24.3.2013
20	ساجد حاج يحيى	مدير جمعية «تشرين»	الطيبة 11.3.2013

الفصل الخامس
الخطاب السياسي بين مطلب دولة المواطنين ونفي الخدمة المدنية

رائف زريق[1]

مدخل

يتسم تعامل القيادة السياسية العربية مع قضية الخدمة المدنية للمواطنين العرب في إسرائيل ببعض التلعثم. ومصدر هذا التلعثم لا يعود إلى نقص في الذكاء أو الفطنة لدى هذه القيادة. هذا التلعثم مصدره أن الوضع نفسه في غاية التعقيد والحساسية، وثمة صعوبة في صياغة موقف سياسي واضح من هذه القضية. المقصود بموقف سياسي واضح هو موقف يمكن القيادة من إقناع جمهورها أولاً، وثانيًا، إقناع الأوساط المتنورة والديمقراطية اليهودية، والتي على استعداد لأن تقتنع بمواقفنا إن اعتمد على حجج منطقية تبرر معارضتنا الخدمة المدنية. ليس لدي أي توقع أن يكون موقف القيادة من هذا الموضوع كافيًا لإقناع أوساط في اليمين الإسرائيلي،

1 رائف زريق: محاضر في القانون ومدير مشارك لمركز منيرفا للآداب في جامعة تل أبيب.

ولا حتى أوساط في الوسط، ولكنني أتوقع أن يصاغ الموقف على نحوٍ يكون مؤهلاً لإقناع أوساط اليسار اليهودي (بمن فيها أوساط داخل الحزب الشيوعي الإسرائيلي) التي هي -بعامة- مستعدة للتضامن مع قضايانا، بصدق النية، لكنها تتوخى أن تسمع رأيًا مقنعًا ومتماسكًا. هناك أساس للاعتقاد أن هناك بعض التشابه بين هذا التلعثم وتلعثم القيادة الفلسطينية في مفاوضاتها مع إسرائيل. فهناك نوع من الشعور بأن كلا الجمهورين، فلسطينيي الداخل وفلسطينيي الضفة والقطاع، قد بدأوا في مسار معين على طريق المصالحة مع الدولة الإسرائيلية، لكن هذا المسار متعثر وغير آمن، ومن غير الواضح مدى ما يمكن المراهنة عليه حتى النهاية، إذ إن هناك ألف سبب يدعو إلى عدم المراهنة، لكن من ناحية أخرى إن العودة إلى اللغة السابقة لم تعد واردة في الحسبان. هذه المقالة ما هي إلا محاولة في فهم ورصد الحالة على أمل الإسهام في تشخيص مواطن القوة والضعف في الخطاب السائد وبلورة خطاب أكثر تماسكًا.

قبل الولوج في صلب المقال، لا بد من ملاحظة وقائية وتوضيحية. منطقيا، يمكننا أن نميز بين نوعين من الادعاءات والحجج، النوع الأول داخلي والنوع الآخر خارجي. الادعاء الداخلي يتوجه إلى مجموعه معينة ويؤسس الحجة على أساس مصلحة مشتركة أو مبدأ مشترك للجماعة بغض النظر عن مصلحة أو مبادئ الجماعات الأخرى؛ وذلك أنه لا يحاول أن يقنعها أصلاً، وبالتالي هو غير آبه بما إذا كان هذا الادعاء مؤهلاً لأن يلقى آذاناً صاغية لدى جماعات أخرى. يحاول الادعاء الخارجي، بالمقابل، أن يقدم حججًا تنطلق من المساحة المبدئية والمصلحة المشتركة لمجموعتين وصياغة موقف مؤهل من حيث المبدأ أن يقنع أفرادًا من الجماعة الأخرى إذا كانت لديهم نية في ذلك. من

أمثلــة الادعــاءات الداخليــة أن يدعــي مواطن أنه ســيصوت لمرشــح هو ابــن عائلتــه في انتخابات الســلطات المحليــة لأنه زبونه ويهتــم بأن يجلب جميــع أبنــاء العائلة كــي يكونوا زبائــن لديه. إن هــذا الادعاء هــو ادعاء منطقــي ومتماســك من وجهــة نظر المدعــي، لكنــه غير مؤهــل أن يقنع مواطنًــا آخــر من عائلــه أخرى. أمــا الادعاء -مثــلاً- أني ســأصوت لهذا المرشــح نظرًا لمؤهلاتــه وخبرته فإنه من نــوع الادعاءات التي من شــأنها مــن حيــث المبــدأ أن تقنع أي شــخص آخــر في القرية، بغــض النظر عن انتمائــه إلى أي عائلــة، وهــذا مــا أســميه ادعــاء خارجــي؛ إذ إنه يســمح لأفــراد آخريــن بالانضمــام إليــه وبتبنيــه كذلــك. في هذه الورقة، ســوف أقــدم ادعاءات خارجيــة ترفض الخدمــة المدنية وتســعى في نفس الوقت أن تؤســس رفضها عــلى مبادئ ومصالح يســتطيع المواطــن اليهودي أن يفهمهــا وأن يقبلهــا. وســأضع جانبًا الادعــاءات الداخلية.

1. في توصيف الخطاب

1.1 «المواطنة المشوهة»

ولــد مفهــوم المواطنــة الإسرائيلية وهو يشــكو مــن أمــراض جنينية منذ لحظــة ولادتــه. منــذ البداية ولــدت الدولة وجرى إعلانها باســم أجســام يهوديــة تمثــل اليهــود في جميع أنحــاء العالم، وولــدت من أجــل اليهود ولخدمــة مصالحهــم ولتجمــع شــملهم. منــذ البدايــة، الدولــة هــي ملك مــن ليســوا مواطنيها، وإنمــا لأمــة يهودية كونيــة أبناؤهــا منتشرون في أربعــة أصقــاع الأرض؛ أي إنهــا منــذ البدايــة غــير مؤتمنة عــلى مصالح ســكانها، بــل عــلى مصالــح من هــم خارجهــا بحكــم انتمائهــم إلى هذه الأمــة اليهوديــة. في المقابــل، لــم تعــن الدولــة بمصالــح مــن هــم داخل الدولــة، بمــا في ذلــك المواطنين العــرب، في أقل تقديــر. وبالتــالي، في مثل

هـذه الظـروف ليـس ثمـة أي معنـى حقيقـي لكونـك إسرائيليـا، لأن مجموعـة الانتمـاء الأهـم هي كونـك يهوديـا أم غـير يهودي. فـإذا كنت يهوديـا، فسـتعمل الدولـة على إحقـاق مصالحك بغـض النظـر عما إذا كنـت إسرائيليـا أم لـم تكـن. في المقابـل، إن كنـت فلسـطينيا، حتـى لو كنـت تحمـل المواطنـة الإسرائيليـة، فإن ذلـك لا يعنـي أن الدولـة تأخذ مصالحـك بعـين الاعتبـار. هـذا يعنـي أن مفهـوم المواطنـة المدنية ولد مشـوها منـذ البدايـة، وأن التقسـيم هـو ليـس بـين إسرائيليـين وغـير إسرائيليـين، وإنمـا بـين اليهود وغـير اليهـود، لا سـيما أن كل يهودي في أرجـاء العالـم يسـتطيع أن يتحول إلى مواطـن إسرائيلي بمجـرد وصوله إلى مطـار بـن غوريـون في تل- أبيـب، مما ينسـف فكرة الحـدود أصلاً، وينسـف الفرق بـين أن يكون الفـرد داخـل الدولة وأن يكـون خارجها. فإسرائيـل ولدت أصـلاً في الشرق لتحل مشـكلة اليهود في الغـرب، أي إن جوهـر الدولـة هو خارجهـا، وصاحبها الحقيقـي لا يقيم فيهـا، لذا فإن المواطنـة هـي مفهوم شـبه خاوٍ.

لسـت هنـا في معـرض رصد تحـولات مفهـوم المواطنة المشـوه هـذا منذ إقامـة الدولـة حتـى الآن، لكـن يمكننـا القـول إنه مـع مرور السـنوات أخـذ المفهـوم يكتسـب بعـض المعنـى وبعـض الـدلالات، وأخـذ اللحـم والريـش يكسـو العظـم، وإن كانـت الروايـة معقـدة أكثـر مـن ذلـك. لا مجـال هنـا للخـوض في جميـع الأسـباب بالتفصيـل. لكـن يمكـن أن نذكـر الأسـباب التاليـة: السـبب **الأول** يكمـن في الحقيقة البسـيطة التي مفادهـا أن معظـم اليهـود المرشـحين للقـدوم إلى إسرائيـل قـد قدمـوا إليهـا، وبالتـالي يمكـن القـول إنه منـذ بدايـة التسـعينيات هنـاك نوع مـن الثبـات الديمغـرافي. **الثاني** أن إسرائيـل تجاوزت الهـوس الوجودي الـذي رافـق سـنواتها الأولى. **الثالـث** هـو التحـولات الاقتصاديـة ولبرلة

الاقتصاد، الأمر الذي فك الرباط العضوي بين اقتصاد الدولة والمجتمع، وساهم في بروز سوق منفصل عن الدولة. **الرابع** أنه ثمة تطورات قانونية تتعلق بازدياد دور القانون في الحياة العامة وإقرار القوانين الأساسية وترسيخ بعض الحريات الأساسية، مما عزز، إلى حد ما، مفاهيم سلطة القانون وأدى إلى تقدم مفهوم ودور القانون على حساب السياسة بعامة والسلطة التنفيذية بخاصة. **الخامس** انتقال السلطة من الحركة العمالية -التي شكلت استمرار منطق «الييشوف» والمبنى التنظيمي للاستيطان من قبل إقامة الدولة، إلى حكومة «حيروت» عام 1977، وهو ما كان له دلالات عديدة أهمها أن إسرائيل أصبحت دولة شبه عادية، أي إنها ليست استمرارًا لمنطق الثورة أو للعناصر التي أسستها، بل يجري انتخاب الهيئات التي تقرر مصير الدولة من قبل مواطنيها لا بحكم استمرارية التاريخ، أي إن الحاضر هو الذي يحكم لا الماضي. **السادس** هو التمثيل المتواضع للمواطنين الفلسطينيين في الدولة وفي بعض مؤسساتها والذي نبع نتيجة تحول بعض هذه المؤسسات -كالهستدروت والكنيست- من كونها مؤسسات إثنية حصرية إلى مؤسسات دولاتية تستوعب الحضور الفلسطيني -وإن كان ذاك في أطرافها-. **السابع** اتفاق أوسلو وتأثيره على الفلسطينيين؛ إذ ساهم هذا الاتفاق في تنامي ضرورة صياغة مشروع سياسي يستوعب المشروع الوطني، وذلك داخل المواطنة الإسرائيلية -وإن كان المشروع الوطني هذا يقوم على إحداث تغيير جوهري في تركيبة إسرائيل وجوهرها.

1.2 خطاب دولة المواطنين

شكل خطاب دولة المواطنين، الذي صاغه التجمع الوطني الديمقراطي

بشكل خاص ودفعه إلى أقصى مداه، نقطة تحوُل هامة في تاريخ علاقة الفلسطينيين في إسرائيل مع الدولة. تكمن أهمية هذا الخطاب في أنه أخذ مفهوم المواطنة إلى أقصى مداه، أي إنه تعامل بجدية غير متناهية مع الفرص والإمكانيات اللغوية، والفكرية والسياسية التي ينميها مفهوم المواطنة، والمَطالب المختلفة التي من الممكن أن تشتق من مفهوم المواطنة. لقد فجر خطاب دولة المواطنين التناقضات الداخلية في الخطاب الصهيوني بين مركبه الإثني المغلق ووعده وخطابه التنويري الديمقراطي. لقد أبرز خطاب دولة المواطنين التوتر الحاصل بين الطبيعة الديمقراطية والطبيعة اليهودية الكامن في الخطاب السائد، وأرغم الأغلبية اليهودية أن تبرر نفسها أمام مقولات كونية ليبرالية، أي إنه تحداها في تلك المساحة التي يتباهى فيها هذا الخطاب بكونه ديمقراطيًا وليبراليًا.

لم يكن خيار المواطنة اختراعًا جديدًا، فقد راهن الحزب الشيوعي من اليوم الأول على الانخراط في الدولة الجديدة، ودعا إلى المشاركة في مؤسسات الدولة والمشاركة في الانتخابات منذ اليوم الأول لتأسيس الدولة.

في الإمكان التناقش في مدى حكمة هذا القرار آنذاك (وإن كنت أعتقد أنه كان حكيمًا)، لكن الحقيقة التي تبدو غير خلافية هي أن التجمع دفع بمشروع المواطنة حتى نهايته القصوى. ويكتسب هذا التبني لمشروع المواطنة أهمية خاصة حين يأتي من حزب يرى نفسه حزبًا قوميا، وجزءًا من حركة التحرر الوطني في المنطقة ويشدد على هويته الفلسطينية. في هذه الحالة، يكتسب التشديد على مشروع المواطنة مغزى جديدًا لأنه يعني -في ما يعني- أن إحداثيات مواجهة الدولة تجري داخل الدول لا من الخارج، وأن المواطنة هي الميدان الذي

بداخله سوف تحصل المصالحة التاريخية بين المواطنين الفلسطينيين والدولة. وبالتالي، حين يحول حزب قومي ساحة الصراع إلى الساحة المدنية، فإن الأمر يحمل دلالات تختلف عن تلك حين يتبناها حزب أممي شيوعي.

تحدى خطاب المواطنة خطاب الهوية اليهودية للدولة وكشف التناقض الداخلي، ودعا إلى تطبيع علاقة الدولة بمواطنيها العرب. أي إنه طالب الدولة أن تتعامل بجدية مع صنيعها هي، لأن المواطنة هي صنيع الدولة وابنها الشرعي. فالانتماء إلى الثورة شيء، والانتماء إلى الدولة هو شيء آخر بحكم تعريفه في الشخصية القانونية للمواطن. التركيز على المواطنة يعني أن تأخذ الدولة نفسها بجدية كدولة، وهذا يعني أن تأخذ مواطنيها، جميع مواطنيها، بجدية، وأن تطبع علاقتها بهم. ويعني -في ما يعنيه- قطع حبل السرة بين دولة إسرائيل ومؤسسات قومية إثنية يهودية -كالكيرن كييمت والوكالة اليهودية-، أي أن تقطع إسرائيل حبل السرة بينها وبين يهود العالم باعتبارهم أمة كونية، بحيث تنصاع الدولة ومؤسساتها أولاً وآخرًا لشعبها ومواطنيها، حيث أنهم هم الذين ينتخبون مؤسساتها، هم الذين يتحكمون بخيراتها ومواردها، وهم الذين يقررون مصيرها في نهاية الأمر، هم لا مؤسسات يهودية خارج الدولة. يعني هذا أن خطاب دولة المواطنين هو خطاب يقوم على البتر والقطع؛ وذلك أنه يؤسس لمشروع إسرائيلي صرف، هناك من هو داخله، وهناك من هو خارجه، وهناك فرق بين الداخل والخارج، بين المواطن وغير المواطن، يتساوى المواطنون في ما بينهم، ويتساوى غير المواطنين. خطاب المواطنة يؤسس لوجود الحدود، إلا أن خطاب المواطنة كأي خطاب آخر له وجهان مختلفان، كما أنه من الممكن للفلسطينيين أن

يستخدموه، وكذلك من الممكن للدولة أن تستخدمه.

إن الادعاء الأول الذي أنوي أن أطرحه في هذه المقالة هو أن المؤسسة الإسرائيلية استلت خطاب دولة المواطنين من فم القيادة العربية وقارعتهم بنفس الخطاب الذي ساهموا في تشكيله. إن مطالبة المؤسسة الحاكمة العرب في إسرائيل بالخدمة المدنية يستوحي مفرداته من خطاب دولة المواطنين. هذا لا يعني بأي شكل من الأشكال أن الدولة تبنت الخطاب نفسه كما تطرحه القيادة العربية، بل هذا يعني أن الدولة اكتشفت المكنون الذي في هذا النوع من الخطاب لتحاصر الفلسطينيين أنفسهم به. المقصود أن الدولة ترد على مطالب المواطنين الفلسطينيين بالمثل: إذا أردتم أن تطبع الدولة علاقتها معكم، فعليكم أنتم كذلك أن تطبعوا علاقاتكم مع الدولة. إذا أردتم ألا تعامل الدولة مواطنيها باعتبارهم أعداء، فإنه على المواطنين العرب ألا يعاملوا الدولة باعتبارها عدوًا لهم؟ وإذا كان المواطنون العرب يطلبون من الدولة أن تتعاطى مع مواطنتهم بجدية، فإن على المواطنين العرب أن يأخذوا كذلك مواطنتهم بجدية، وإذا كان المواطنون العرب يطالبون الدولة أن تعاملهم بالأساس باعتبارهم مواطنين قبل كل شيء، وليس بناءً على انتمائهم الديني أو القومي، فإن على المواطنين العرب أنفسهم أن يعاملوا الدولة باعتبارهم أولاً وقبل كل شيء مواطنين وليس بناءً على انتمائهم القومي. من هنا، يمكننا القول إنه كما أن خطاب دولة المواطنين كان مؤهلاً لإحداث توتر داخل الأغلبية اليهودية بين المركب المدني والمركب القومي، وبين الخطاب الكوني وخطاب الهوية، فإن الأغلبية اليهودية ومؤسسات الدولة اكتشفت لاحقًا أنها تستطيع توظيف نفس الخطاب لتدخل المواطنين الفلسطينيين أنفسهم في توتر بين خطاب المواطنة وخطاب

الهويــة، بين الالتــزام للهُويــة القومية والالتــزام بمشروع مدنــي. الدولة قــررت أن تصــدر الأزمــة مــن الدولــة إلى المواطنــين العــرب أنفســهم وقيادتهــم – هــل حقا أنتم مســتعدون لخطاب المواطنة؟ هل مســتعدون أنتــم للذهــاب فيــه حتى نهايتــه؟ هل أنتــم مســتعدون لعقــد اجتماعي يمثــل العــرب واليهــود في هــذه البلاد؟

هــذا هــو الســياق الخطابــي الــذي يمكن مــن خلاله فهــم النقطــة التي وصلنــا إليهــا في علاقتنــا مع الدولــة. في هذا القســم، لن أتطــرق إلى نوايا الدولــة؛ لا لأنهــا غــير مهمة، بل ســوف أتطــرق إلى هذا الموضــوع لاحقًا، لكــن في هــذا القســم مــن المقــال أردت رصــد تحــولات الخطاب نفســه بغــض النظــر عن النوايا. ســوف أعــود لتحليــل النوايا لاحقًــا –وهو أمر في غايــة الأهمية.

2. في مديح المواطنة

2.1 تقــوم المواطنــة عــلى صناعــة الحــدود وعــلى محوهــا في آن واحــد. المواطنــة تصنــع الحــدود بــين المواطــن وغــير المواطــن. هناك فــرق بين منظومــة الحقــوق التي يحظــى بها المواطــن مقارنة بمنظومــة الحقوق لغــير المواطــن؛ إذ إن هنــاك حقوقًــا يحظــى بهــا المواطــن حــصرًا دون غــيره. يحــق مثــلاً للمواطــن الفرنــسي أن ينتخــب للبرلمــان الفرنــسي، وفقــط للبرلمان الفرنــسي، ولا يحق للمواطــن الإيطــالي أن ينتخب للبرلمان الفرنــسي. بهــذا فــإن المواطنــة هــي مفهــوم يقــوم عــلى العنــف وعــلى الفصــل وعــلى التفرقــة بين جمهــور المواطنــين وجمهور غــير المواطنين، ولــولا هــذا الفــرق لأصبحــت المواطنــة خاويــة مــن أي معنى.

في المقابــل، تقــوم المواطنة على محــو الحــدود. والمقصود بمحــو الحدود هــو محــو الحــدود داخــل الأمة/الدولــة، بمعنــى أن المواطــن هــو ذات

قانونيــة مجــردة مــن انتماءاتهــا الدينية والقوميــة والطبقيــة. أن تكون مواطنًــا في دولــة يعنــي أن ســلة الحقــوق التــي تحظــى بهــا هي ســلة متســاوية تمنــح لجميــع المواطنــين بنفــس الدرجــة بــصرف النظر عن الانتمــاءات المختلفــة. بعبــارة أخــرى، المواطنــة هــي مــشروع يقوم على التجريــد وعــلى محو الحــدود والفوارق داخــل الأمة. بالتــالي، إن المواطنة كــي تصبح مفهومًــا ذا أنيــاب عليها أن تقيــم الحدود بــين المواطن وغير المواطــن مــن ناحيــة، وأن تمحــو الحدود بين جمهــور مواطنيهــا، أي إن الفــرق الوحيــد الــذي تراه هــو الفــرق بين المواطــن وغــير المواطن.

مــن هنــا، إن المواطنــة كمفهــوم تحمــل الــشيء ونقيضه: تدعــو إلى هدم الفــروق بــين البشر، ثم تقيــم الفروق في مــا بينهم. المواطنــة هي مفهوم كونــي مقارنــة بالانتمــاء القبــلي أو الإثني لأنهــا تدعونا للترفــع عن هذه الانتمــاءات لصالــح المواطنــة، لكــن المواطنة ذاتهــا هي مواطنــة في دولة معينــة ومحــددة لا مواطنــة عالميــة أو كونيــة. المواطنــة هــي مواطنة في دولــة معينــة مشــخصة ومحــددة، وبالتالي فــإن مفهــوم المواطنــة -إذا نظــر إليــه مــن المنظــار الكونــي الإنســاني- يشــكل خيانــة للإنســانية الكونيــة، لأن الحــق الممنوح للمواطن يمنــح للمواطن بوصفــه مواطنًا في دولــة معينــة وبحكم هــذا الانتماء، لا بوصفه إنســانًا. إن المواطنة تقســم البــشر وتفــرق بينهم وترســم في مــا بينهم حــدودًا قسرية.

لكــن علينــا أن نتوقــف قليــلاً عنــد مفهــوم المواطنــة لأنــه مفهــوم مثير للمشــاكل وبحاجــة إلى تبريــر، أو -بالأصــح- إلى تبريرين اثنــين: التبرير الأول وظيفتــه أن يجيــب عن التســاؤل: لمــاذا علينا أن نترفع عــن ولاءاتنا الطائفيــة أو العائليــة لصالح مفهــوم المواطنة؟ أي ســحر للمواطنة يبرر الترفــع عــن الانتمــاءات المختلفــة مــن أجــل التماهــي مــن أجــل الأمة/ الدولــة؟ مــا الذي يســتطيع أن يــبرر أن يقول ابــن رام الله الــذي ينتمي

إلى عائلة معينة وطائفة معينة: أنا فلسطيني أولاً وقبل كل شيء؟ كيف نبرر هذا العنف تجاه الانتماءات الأخرى، وأي التزام أو مسؤولية أخلاقية توجد لدي تجاه زملائي ورفاقي في الوطن؟ وأما التبرير الثاني فهو تبرير خيانة الانتماء الكوني الإنساني: ما الذي يبرر أن أحب وطني أكثر من الأوطان الأخرى؟ وكيف يمكن تبرير حقيقة وجود التزامات معينة مفروضة علي تجاه زملائي في الوطن ولكن ليس تجاه جميع البشر؟ لماذا علي واجب أن أسعف المواطن الآخر في نفس الدولة، وليس علي واجب بنفس الدرجة أن أسعف مواطنًا في دولة أخرى؟ ما هو هذا السحر الكائن في المواطنة الذي يجعلها تطلب الولاء من أبنائها أبناء الوطن؟ كيف نبرر خيانتنا للانتماءات الأضيق (الحارة؛ العائلة؛ القبيلة؛ الطائفة) وكيف نبرر خياناتنا للانتماء الأوسع (الإنسانية برمتها)؟ ما هي قوة الجذب الكائنة في المواطنة التي تلزمنا بالتوقف في منتصف المسافة بين العائلة النووية والعائلة الإنسانية برمتها؟

على أولئك الذين يغدقون المديح على خطاب المواطنة الإجابة على هذا السؤال غير المفهوم ضمنًا. حتى تنافس المواطنة كلا من الولاءات المحلية الأضيق، والولاءات الكونية الأوسع، عليها أن تكون ذات مضمون إيجابي يؤهلها بالتنافس مع الولاءات الأخرى. من هنا، يخطئ البعض حين يعتقدون أن المواطنة لا تقوم إلا على النفي، أي على تجاوز الانتماء المحلي الذي يولد الأفراد في داخله (العائلة؛ الطائفة)، بل إنه على المواطنة -كي تقوم بدورها النافي لهذه الولاءات- أن تقوم على عنصر إيجابي يبرر تجاوز هذه الانتماءات من ناحية ويبرر خيانة الانتماء الإنساني برمته. ولذلك، فإن من يوظف خطاب المواطنة في خطابه السياسي عليه أن يجيب على هذا

النـوع مـن الأسـئلة، وأن يكشـف لنـا الـسر الكامـن في المواطنـة الـذي يؤهلهـا، عـلى هـذه الخيانة.

2.2 حقوق الإنسان –حقوق المواطن، حقوق عامة- حقوق خاصة

ليـس مـن قبيـل المصادفة أن نجـد فرقًـا بين حقـوق الإنسـان وحقوق المواطن. إن حقوق الإنسـان (كعـدم التعذيب أثناء التحقيق –على سـبيل المثـال) تختلـف عن حقـوق المواطنة: الحـق في الانتخابـات؛ مخصصات الشـيخوخة؛ الترشـح للمناصـب. هنـاك حقوق تمنـح للأفـراد لكونهم بـشرًا، وهنـاك حقـوق تمنـح للمواطنـين لأنهـم مواطنون وليـس فقط لأنهـم بـشر، أي إن انتماءهم الإنسـاني هـو شرط ضروري لكن غير كافٍ لمنحهـم حقـوق المواطـن، إذ إن عليهـم الانتمـاء إلى مجموعـة المواطنـين حتـى يحظـوا بهذه الحقـوق. لكن لمـاذا لا يمنح الجميع نفـس الحقوق، والمقصـود جميـع البشر بـصرف النظر عـن مواطنتهم؟ لمـاذا يعتبر هذا التفصيـل في حيـاة هذا الفـرد –انتمـاؤه إلى مواطنة معينة- سـببًا لمنحه هـذا الحـق أو ذاك دون غـيره من بنـي البشر؟

لا بـأس مـن تطويـر هـذه النقطـة بالاسـتعانة بالمفاهيـم التـي جـرى تطويرهـا في فلسـفة القانـون في مـا يخـص الاختـلاف بـين الحقـوق الخاصـة والحقـوق العامـة. الحقـوق الخاصـة هـي تلك الحقـوق التي تمنـح للأفـراد نظـرًا لحقيقـة تاريخيـة، لحـدث بعينـه في تاريخهـم الفـردي، يشـكل سـببًا لمنـح الحق. على سـبيل المثـال، حقـي في تقاضي معـاشي مـن الجامعـة التـي أعمل فيهـا هو حـق لي أنا دون غـيري لأني أنـا الـذي قمـت بالعمـل، أي إن الحـق نابـع من كونـي قمـت بعمل ما وهـذا العمل يؤسـس للحـق. كذلك الأمر إن صـدم مواطن آخر سـيارتي بسـيارته وتسـبب في ضرر. هنـا كذلـك حقـي بالتعويـض عـن الأضرار

نابـع مـن حقيقـة مـا في تاريخي الشـخصي.
يختلـف الأمر عـن هذا عندما يـدور الحديث عـن الحق في حريـة التعبير مثـلاً. إن حريـة التعبـير هـي حق مكفـول بـصرف النظر عـن أي فعل قمـت أو لـم أقم به في المـاضي، وكذلك الشـأن -مثلاً- بحقـي في محاكمة عادلـة. ليـس عـلي أن أقـوم بـأي عمـل كـي أسـتحق محاكمـة عادلة، فالمحاكمـة العادلـة هـي حـق لي دون أن يتعلـق بـأي حقيقـة أو حدث في تاريخـي الشـخصي. سـيكون من السـخافة بمـكان أن تـرد المحكمة عـلى طلب أي شـخص محاكمـة عادلة بالقـول: ماذا فعلت كي تسـتحق محاكمـة عادلة؟ لكـن الأمر لن يكون سـخيفًا إطلاقًا إذا تقدم الشـخص نفسـه بطلـب تعويض من شـخص آخـر، أو شركـة أو دولة؛ فالسـؤال «مـاذا فعلـت؟» أو «مـاذا حصـل لك؟» هـو سـؤال طبيعـي في مثل هذا السـياق. مـا العلاقة بـين كل ما سـبق وقضية الخدمـة المدنيـة؟ هذا ما سـأحاول تطويـره في ما يلي.

3. في مبررات الدولة للخدمة المدنية

في مـا يـلي، سـوف أحـاول سرد الادعـاءات التي مـن الممكن أن تسـوقها الدولـة، أو حتـى أوسـاط ليبراليـة داخـل المجتمـع اليهـودي، والتي من شـأنها دعـم مطلب فـرض الخدمـة المدنيـة الإجبارية على العـرب بالحد الأعـلى، أو عـلى الأقـل دعـم مطلـب يقوم عـلى إنشـاء خدمـة مدنية على أسـاس طوعـي، بحيـث إن أولئـك الذيـن يخدمـون يحظـون بامتيازات معينـة مقارنـة بأولئـك الذيـن لا يخدمون.
الادعـاء الأول يراكـم عـلى مـا ورد أعـلاه حـول المواطنـة. إن المواطنـة تفـترض وجـود حـدود معينـة تجمـع داخلها مجمـوع المواطنـين دون غيرهـم. وكي تكـون المواطنـة مفهومًـا جامعًـا يسـتطيع أن يتغلب على

الانتماء المحلي وعلى الانتماء الكوني، عليها أن تكون ذات مضمون بحيث إن الانتماء إليها يعني انتماءً ذا معنى وذا دلالة، أي إن جمهور المواطنين يشكل مجموعة خاصة من البشر يقوم بينهم نوع من الالتزام يختلف عن التزاماتهم تجاه مَن هم غير المواطنين، وهذا الالتزام تجاه سائر المواطنين يشكل نوعًا من الكفالة المتبادلة والالتزام الطويل المدى الذي يقوم على التعاضد والمساندة، وما دولة الرفاه مثلاً، ومخصصات البطالة، والتأمين الصحي سوى إحدى أشكال هذا التضامن والتكافل. في هذا الصدد، إن المواطنة لا يمكن أن تقوم فقط على مفهوم الحقوق لوحده، إذ لا بد من الحد الأدنى من التضامن الذي يفترض نوعًا معينًا من الواجبات لا الحقوق فقط. إن الحقوق تذرر الأفراد، في حين إن الواجبات تشكل الصمغ الذي من شأنه أن يحول الأفراد إلى جماعة، ووجود الجماعة كجماعة هو شرط حتى يصبح حديث الحقوق ممكنًا وذا معنى. إن فقر الفكر الليبرالي وضعفه يقوم على فرضيةٍ مفادها أن الدولة /الجماعة موجودة في كل الأحوال، أي إنها مفروضة ضمنًا، وخطاب الحقوق حسب هذا المنطق يهدف بالأساس إلى حماية الفرد من تعسف الدولة وقوتها وبطشها. إلا أن المنطق الليبرالي يقفز عن حقيقة وجود الدولة وليس لديه نظرية عن كيفية تأسس الدولة لأنه يعتبرها مفروضة ضمنًا، وذاك هو الخطأ بعينه. فقط من عاش بدون الدولة كالشعب الفلسطيني يعرف أن الدولة ليست مفهومة ضمنًا، والدولة ليست بالضرورة أن تكون مصدر خطر على حرية الفرد وحيزه الخاص، وإنما كذلك الأساس الذي لا يمكن الحديث بدونه عن الحقوق أصلاً. الدولة شرط الحرية والخطر الأساسي على الحرية كذلك، وهي أساس خطاب الحقوق برمته وتهديد له في الوقت نفسه. والدولة، كي تصبح دولة،

يفترض الأمر لحظة من الوحدة، أي إن شرط قيام الدولة يفترض التضافر في لحظة تأسيسها، أي إن الصمغ الذي يجعل الدولة حدثًا ممكنًا هو تلك اللحظة التي يتضافر فيها أفراد متجاوزين فرديتهم للحظة كي يصبحوا جماعة، وكي تتحول «الأنا» المتذررة إلى «أنا» التي تشكل جزءًا من «نحن».

إن المواطنة الإسرائيلية ليست قائمة،لم تنجز، بل هي في طور التشكل، وقد تتشكل وقد يتعثر تشكلها، وكل من هو معني بتشكيلها، كي يوظفها كأساس لخطاب الحقوق، لا يستطيع أن يغض الطرف والنظر عن ضرورة صناعة هذه الـ «نحن»، هذه الهوية الإسرائيلية، ولذا فإن هذا الفصل الحاد بين خطاب الحقوق وخطاب الواجبات ليس مفهومًا ضمنًا.

زد على ذلك أنه يجب الانتباه إلى أن الدولة لا تنوي اشتراط الحقوق الأساسية بالخدمة المدنية مثل حرية التعبير، الحق في التصويت، الملكية، التنظيم السياسي وغيرها من الحقوق الأساسية، إنما تنوي اشتراط بعض الحقوق المادية الاقتصادية بالخدمة المدنية. هنا يمكن للدولة أن تدعي أنه يجب إجراء فصل بين الحقوق الأساسية لكل مواطن بصفته مواطنًا، وبين نوع الحقوق الاقتصادية التي هي أقرب إلى الامتيازات من كونها حقوقًا. أو على الأقل تستطيع الدولة أن تدعي أنه في هذا السياق يجب أن نفرق بين بعض الحقوق التي هي أقرب لأن تكون حقوقًا عامة وهي تشمل جميع الحقوق الأساسية (حرية التعبير، التنظيم السياسي، المُلكية، العمل، إلخ...)، والحقوق الخاصة (الحقوق الخاصة هي تلك الحقوق التي هي أقرب لأن تكون مشروطة بالقيام بعمل معين بشرط للحصول عليها). وعلمًا بأن الدولة لا تفرض الخدمة المدنية بشكل إجباري، بل على نحو

طوعي، فإن كل ما تقوم به الدولة هو عبارة عن تقديم عرض للمواطن العربي: إذا أردت نوعًا من الامتيازات، فإنه عليك القيام بعمل/نشاط معين أنت كمواطن غير ملزم بالقيام به، والخيار يعود إليك. كأنني بالدولة تقول: أنا لا أميز بين المواطنين، إلا أنه كما يحق لأي مشغل أن يقول لعماله: أنا أدفع لكم أجورًا متساوية مقابل عملكم لمدة 8 ساعات يوميًا، لكن من يرغب في العمل ساعات إضافية فإنه سوف يحصل على إضافة على معاشه الأساسي. إذًا، ليس من العدل أن يحصل من يعمل 8 ساعات على نفس الأجر الذي يحصل عليه من يعمل 10 ساعات يوميًا – العدالة لا تقتضي أن نعامل الأفراد تعاملاً متساويًا في كل شيء، وإنما العدالة تفترض أن تتعامل على نحو مختلف مع الأفراد المختلفين (هذا الادعاء سأسميه ادعاء العمل الإضافي).

الادعاء الآخر الذي تستطيع الدولة أن تسوقه يقوم على مبدأ الموافقة. إن المواطنين الفلسطينيين قد وافقوا على قوانين اللعبة، وعليهم الالتزام بهذه القوانين. صحيح أن الدولة لم تقم بموافقتهم، بل قامت رغمًا عنهم، لكن منذ ذلك الحين مرت ستة عقود، شارك فيها المواطنون الفلسطينيون في الانتخابات مرة تلو الأخرى، جلسوا في الكنيست وفي لجانها وفي فترة معينة جلس وزير عربي في الحكومة. زد على ذلك أنه منذ أكثر من عشرين عامًا وهم يتوجهون إلى المحكمة العليا صباح مساء بالتماسات لإحقاق المساواة، وفي جميع هذه الالتماسات يشدد الملتمسون على حقيقة كونهم مواطنين في الدولة. معنى ذلك أن الممارسة السياسية والقانونية للمواطنين الفلسطينيين تدل على أنهم قبلوا قوانين اللعبة، وبالتالي عليهم المشاركة وقبول قوانين اللعبة حتى النهاية، وليس على نحو انتقائي (هذا الادعاء سأسميه في ما

يلي ادعـاء الموافقة).

الادعـاء التـالي مـن قبـل الدولـة هـو تطويـر لادعـاء الموافقـة، لكنـه لا يعتمـد على الموافقة فقـط، ولا يحتـاج إلى الموافقة الصريحة. هـذا الادعاء يقـوم على مزيـج مـن الموافقـة والاسـتفادة. المواطنـون الفلسـطينيون يشـاركون في مـشروع مسـتمر منـذ عـدة عقـود وهـم يسـتفيدون من هـذا المـشروع بأشـكال عدة، وليس مـن النزاهـة أو العدل أن يسـتفيدوا مـن اسـتمرارية هـذا المـشروع دون أن يشـاركوا في الأعبـاء الضروريـة مـن أجل اسـتمرارية هذا المـشروع، أن يسـتفيدوا من نجاحاتـه دون أن تكـون لديهـم أي رغبة أو مسـاهمة في تحقيق هذه النجاحات (سأسـمي هـذا الادعـاء ادعاء الاسـتفادة).

قـد يذهـب البعـض في المجتمـع اليهـودي، وقـد يكونـون مـن أصحاب النوايـا الحسـنة، للادعـاء أنـه بصرف النظـر عـن عدالة مطلـب الدولة بموضـوع الخدمـة، وإن كانـت طوعيـة أو مفروضـة، من المفيـد النظر إلى الإمكانـات العمليـة التـي قـد تنشـأ عـلى أثـر خدمـة كهـذه، وذلـك حتـى بغـض النظر عـن نوايـا الدولـة ونوايـا أولئـك الذين يدعـون إلى الخدمـة؛ إذ إنـه أحيانًـا النوايـا الجيـدة تقود إلى جهنـم، وكذلـك النوايا السـيئة قـد تقـود أحيانًـا إلى الجنة بعكـس رغبـة أصحابهـا. وذلك أنه ثمـة ديناميكيـة خاصـة للأمـور، ومـا قد يسـوقه هـؤلاء يقـوم على أن خطـاب الواجبـات، وإن كان صـادرًا عن نوايا سـيئة وخبيثة، من شـأنه في ظـروف معينـة أن يضعـف الطابـع الإثني اليهـودي لدولـة إسرائيل، لصالـح خطـاب مدني جمهـوري، وهـذا الخطـاب مؤهل لتهديـد طابع الدولـة اليهـودي عـلى المـدى البعيـد. كيـف هـذا؟ إن خطـاب الواجبات لا يقـوم عـلى التفرقـة بـين اليهـودي والعربـي، بـل يقـوم على أسـاس المواطنـة، ويطالـب جميـع المواطنين أن يكونـوا متسـاوين في واجباتهم.

صحيح أن هذا الخطاب لا يروق للفلسطينيين الذين يطلبون المساواة في الحقوق لا المساواة في الواجبات... لكن هنا يجدر التمهل. لماذا؟ لأن أولئك الذين ينظرون لفرض الواجبات على المواطنين العرب يكرسون في خطابهم خطاب المواطنة بغية تبرير موقفهم، أي إنهم يعتمدون منطق المواطنة كأساس للخطاب، وبالتالي فإنهم ينقلون المعركة -من حيث يدرون أو لا يدرون- إلى ساحة المواطنة، لتكون هي اللبنة الأساسية في الخطاب السياسي والقانوني، لا الانتماءُ الإثني أو الديني. من هذه الناحية، إن خطاب المواطنة هو في تنافس مع الخطاب الإثني، وفي هذا السياق لا أهمية خاصة في ما إذا كان خطاب المواطنة يقوم على خطاب الحقوق أو الواجبات، المهم أن خطاب المواطنة أصبح مركزيا. صحيح أنه في المرحلة الأولى أولئك الذين يستعملون خطاب المواطنة (لتبرير فرض الخدمة المدنية) يقومون بذلك مركزين على خطاب الواجبات لإحراج المواطنين العرب لا لخدمتهم، لكن لا بأس، فالأهم هو مجرد توظيفهم لخطاب المواطنة، وما هي إلا مسألة وقت حين يجري الانتقال من خطاب الواجبات إلى خطاب الحقوق. معنى هذا أن اليمين الإسرائيلي الذي يشدد على خطاب المواطنة قد يشكل التحدي الأساسي ليهودية الدولة بتركيزه على الخطاب الجمهوراني وخطاب الواجبات. في نهاية المطاف، خطاب الواجبات يعني أن الدولة تأخذ مواطنيها العرب على محمل الجد.

4. في الموقف من الخدمة المدنية

4.1: رفضت القيادات العربية في الداخل المشاريعَ المتعلقة بالخدمة المدنية، وفي رفضها هذا وجدت نفسها تقوض خطاب المواطنة الذي ساهمت في صناعته، وإذا كان خطاب المواطنة يسعى إلى التشديد

عـلى عوامـل مشـتركة بـين جميـع المواطنـين، فـإن القيـادة العربية في رفضهـا مشـاريعَ الخدمة المدنية وجدت نفسـها تشـدد عـلى كل ما يميز المواطنـين العـرب وتنـأى بعيدًا عـن المواطنـة، كمشروع جامـع لجميع المواطنـين العـرب واليهود، واسـتجارت بالتاريخ والهوية والسياسـة كي تقـول إنها تقـف خارج المـشروع. في طرحهـا خطاب المواطنة سـاهمت القيـادة العربيـة في الدفـع نحو الداخـل– المركز الإسرائيـلي، وفي رفضها وجـدت نفسـها تدفـع بخطابها نحـو الخارج.

هـل من تناقـض؟ ليـس ذاك بالـضرورة. تسـتطيع القيـادة العربية أن تقـول إنهـا حـين ترفـض مـشروع الخدمـة المدنية هـي بذلـك لا تدير ظهرهـا لخطـاب المواطنة على الإطـلاق، وإنمـا ترفض الخدمـة الوطنية باعتبارهـا تكريسًـا لمواطنة مشـوهة وغير متسـاوية، وإن الخدمة المدنية لا تعـبر عـن مـشروع مواطنـة متسـاوية بقدر مـا هي تكريـس للوضع القائم.

هـذا الادعـاء صحيـح في جوهـره، وهـو مـا سـأقوم بتطويـره في هـذه المقالـة، لكـن بـادئ ذي بـدأ علينـا أن نشـير لطبيعـة هـذا الادعـاء.

المقولـة التـي مفادهـا أن مـشروع الخدمـة المدنيـة لا يقود إلى المسـاواة الحقيقيـة، ولا يؤسـس لخطـاب المواطنة كمـا يفهمه المواطنـون العرب في إسرائيـل بمعنـى «دولـة المواطنـين»، تلـك مقولـة ذات حديـن. الحد الأول هـو الحـد الـذي ينفـي، أي إنـه ذلك الحـد الذي يقـول إن مشروع المواطنـة الـذي تسـعى إسرائيـل إلى إنجـازه عـبر الخدمـة المدنيـة هـو مرفـوض. والحـد الثانـي مرتبـط بالسـؤال: إذا كان هـذا المـشروع غير مقبـول، فهـل مـن الممكـن أن تقترحـوا علينـا نحـن اليهـود مشروعكم البديـل للمواطنـة وبالتـالي للخدمـة المدنية؟

هـذا يعنـي أن أمـام القيـادة العربيـة خياريـن كلاهمـا صعـب. الخيار

الأول هو عدم الدخول في هذا السجال مع الأغلبية اليهودية على الإطلاق. معنى هذا: إننا نرفض الخدمة المدنية! نقطة. وسطر جديد! لسنا على استعداد لتقديم أي اقتراح بديل لمشروع المواطنة أو لخدمة بديلة، لا الآن ولا في المستقبل، ولسنا حتى على استعداد للدخول معكم في محاولة لإقناعكم عن سبب معارضتنا. إن هذا النوع من الإجابة ينم عن سوء نية. بأي معنى؟ بمعنى أن موقف المواطنين الفلسطينيين العرب، بصرف النظر عما تطرحه الدولة ومؤسساتها، هو موقف رافض، وبالتالي ليس ثمة أي مغزى من طرف الدولة لتغيير أي شيء من سياستها، علمًا بأن كل ما سيطرح سوف يرفض. وإذا كان الأمر كذلك، يحضر السؤال حول مدى حسن النية في طرح موضوع «دولة المواطنين» أصلاً من قبل العرب في إسرائيل. بعبارة أخرى، إن طرح المشروع ما هو إلا مشروع اعتراضي لا غير، والذين طرحوه غير معنيين بالتقدم نحوه أصلاً، لأنه يعني بناء مجموعة إسرائيلية من العرب واليهود تقوم على فكرة المواطنة، وهو أمر -على ما يبدو- غير مقبول على العرب الذين طرحوه.

الخيار الثاني هو كذلك خيار محفوف بالمخاطر، وهو يقوم على وضع شروط يمكن بموجبها الدخول في الحديث حول المواطنة أولاً، وحول نوع معين من الخدمة المدنية لاحقًا، بشروط معينة وفي ظروف معينة. إلا أن هذا التوجه يطرح تحديًا حقيقيًا على القيادة العربية لأنه يعني، في ما يعني، أن تضطر هذه القيادة إلى صوغ شروط المصالحة مع الدولة الإسرائيلية، وهذا يعني نوعًا آخر من العمل السياسي لم نألفه منذ عشرات السنين. لأن المصالحة التاريخية تعني تنازلات متبادلة بين الطرفين، وليس مجرد رزمة من المطالب يتوجه بها العرب إلى الدولة عن طريق محكمة العدل العليا، أو عن

طريـق السـلطات المحليـة، إلـخ... هنا قد يضطـر العـرب في إسرائيل إلى صياغـة الـشروط التـي بتحقيقها يحدد العـرب طابع علاقتهـم بالدولة. هـذا عبء ثقيـل وتحـد كبير.

المشـكلة الأخـرى ضمـن الخيـار نابعـة عـن خوف معـين لـدى القيادة مـن حدوث نـوع مـن «حلّة حكـم». أي إنـه في اللحظـة التي تبـدأ فيها القيـادة في الحديـث مع الدولة حـول شروط المصالحـة، أو وضع مطالب معينـة كـشرط للدخـول في حديـث عـن الخدمـة وشروطهـا، سـوف يـؤدي إلى انهيـار الحاجـز المعنـوي والأخلاقـي بـين الجمهـور العربي ومؤسسـات الدولة، وهـو ما يعني أن تسـتفرد الدولة بالمواطـن العربي، وأن يذهـب هـذا الأخـير إليها مهـرولاً. فبعد أن سـقط الحاجـز المعنوي المبدئـي وأصبحـت القضيـة قضية سـعر، كل شـخص مؤهـل لأن يقرر هـو بنفسـه السـعر المعقول.

عـلى ذلـك، إن التحـدي الكبـير أمـام القيـادة هـو أن تكون قـادرة على صياغـة موقـف متماسـك، يمكـن مـن محـاورة أوسـاط معينـة داخل الشـارع اليهـودي، دون أن يـؤدي إلى حالة تهاو عام في الشـارع العربي تسـمح للأفـراد بالهرولة نحو المـشروع، متجـاوزة القيادات السياسـية والضوابـط الجماعيـة المبدئيـة. إذا لـم يطرح تصـور متماسـك من هذا النـوع، فـإن هـذه القيـادة مرشـحة لأن تخسر مـا تبقى مـن الجمهور اليهـودي المتنـور على قلتـه أولاً، وأن تخـسر جمهورها العربـي لاحقًا إذ تجـده متسـللاً نحو الخدمـة المدنية دون استشـارتها، وهـذا هو الأخطر -باعتقادي.

إن الادعـاءات الـواردة في مـا يـلي هـي بدايـة لمسـاهمة أولى في تطويـر خطـاب مـن هـذا النوع.

4.2: سـأبدأ مـن الادعـاءات التـي ظاهرهـا فكـري فلسـفي، لأصل بعد

ذلك إلى طابعها السياسي، لأنه باعتقادي لا يمكن حسم النقاش دون استعادة بعديه التاريخي والسياسي ضمن علاقات القوة بين الشعبين. معنى هذا أن الادعاءات الفلسفية في هذا السياق لا تستطيع أن تحسم المسألة لوحدها.

بداية، تجب الإشارة إلى أن هناك نوعًا من الادعاءات في معارضة الخدمة تبدو إشكالية في طرحها، مثل كون الجيش الإسرائيلي جيش احتلال وأن المواطنين العرب الفلسطينيين غير مستعدين للخدمة في جيش احتلال يقمع شعبهم ويكرس الاحتلال. فالدولة تستطيع الرد على هذا الادعاء، والرد على هذا الادعاء سرعان ما تأتي على شاكلة فصل الخدمة المدنية عن الخدمة العسكرية؛ إذ من الممكن القول إنه إذا كانت المشكلة تكمن في طبيعة العلاقة بين الخدمة المدنية والخدمة العسكرية، فمن الممكن بناء مشروع خدمة مدنية لا يمت بصلة للجهاز الأمني على الإطلاق ولا للخدمة العسكرية. وبالتالي، بإزالة هذا العائق يبدو أنه ليس ثمة أي عائق آخر للخدمة، وعليه يجب الحذر عند طرح ادعاءات من هذا النوع. هذا النوع من الادعاءات المرهونة بتفصيل معين يمكن الدولة من تغيير هذا التفصيل والاستجابة له مما يجعل الموقف العربي في موضعِ حَرَج.

4.3: في ما يتعلق بادعاء «العمل الإضافي»، علينا الانتباه إلى المنزلق الخطير الذي يتبناه هذا المنطق؛ وذلك أنه يحول ما يفترض أن يكون «حقوقًا» إلى «امتيازات». إن نظام الامتيازات هو نظام أشبه بنظام القرون الوسطى، حيث الملك يعز من يشاء ويذل من يشاء، ولا يقوم هذا النظام على مبدأ المساواة. في اللحظة التي يجري التعامل فيها مع حقوق المواطن باعتبارها امتيازات خاضعة للتدريج بموجب «الجهد والعطاء»، يكون مقتل كل فكرة المواطنة أصلاً لأنها تفتح الباب

عـلى مصراعيه أمـام الحاكم بإجـراء مفاضـلات بين جمهـور المواطنين، وهـذه المفاضـلات التي تتيـح للحاكم منـح الامتيازات للبعـض وحجبها عـن الآخريـن هـي طعنـة لفكـرة المواطنـة وعـودة إلى منطـق التراتبية الذي سـاد في القرون الوسـطى.

في كل مـا يتعلـق بـِ «ادعـاء الموافقـة»، يمكننا القول إن الفلسـطينيين في إسرائيـل «لـم يوافقوا بالضبـط على قوانين لعبـة المواطنـة، وإن المواطنة فرضـت عليهـم فرضًـا، وإن كانـوا قـد ذهبـوا وأدلـوا بأصواتهـم حتى في الانتخابـات الأولى عـام 1949. لكـن أولئـك الذيـن يرغبـون في المضي قدمـا في هـذا الادعـاء عليهـم الانتبـاه إلى حقيقـة أنـه منـذ ذلـك الحين قـد مرت سـتة عقـود كان بإمـكان المواطنـين العـرب أن ينسـحبوا من هـذه المواطنـة، لكـن عوضًا عن الانسـحاب منهـا يتوجهـون إلى المحكمة العليـا صبح مسـاء في التماسـات تقوم على أسـاس المواطنـة، إضافة إلى حقيقـة أن الخطـاب السـياسي تبنـى خطـاب المواطنة من خـلال «دولة المواطنـين»، وبالتـالي فـإن هناك حـدودًا إلى المدى الذي يمكـن أخذ ادعاء «عـدم الموافقة» إليـه. الكثير من خطـاب «عدم الموافقة» يضـع المواطنين العـرب في إسرائيل خـارج المواطنـة، وبالتـالي ينبغي أن نكـون منتبهين إلى هـذه الحقيقـة المنطقية.

لكـن مـن الممكـن إسـعاف هـذا الادعـاء بادعـاء مـن نـوع «موافقـة ولكـن...»، ويعنـي هـذا أن الفلسـطينيين في إسرائيـل قـد وافقـوا عـلى مـشروع المواطنـة، لكن هذه الموافقة ليسـت عـلى طريقة الأسـئلة المغلقة (الأمريكيـة) في اختبـارات الذكاء والتـي تجب الإجابة عنها بـــ «نعم» أو «لا»، بـل تلـك هي موافقـة مشروطـة، وهي بدايـة لحوار مسـتمر حول معنـى ومغـزى هـذه المواطنـة. إن الموافقة عـلى الدخول في هـذا الحوار تعنـي بالأسـاس القبـول بالوجـود اليهودي الفـردي والجمعـي، وتعني

القبـول بـضرورة إيجـاد إطـار للحيـاة المشـتركة يقـوم عـلى المسـاواة الفرديـة والجماعيـة، لكنـه لا يعنـي بالـضرورة القبـول غـير المشروط بالمواطنـة كمـا هـي عليـه وبالـشروط الإسرائيلية.

4.4: أمـا في مـا يتعلـق بادعـاء الاسـتفادة أو اللعـب العادل، فـإن الأمر يبـدو أكثر تعقيـدًا. مع ذلك، علينـا أن ننتبه أنه ليس في كل مرة أسـتفيد مـن نظـام معين ملـزم أنا بقبـول قوانـين اللعبة التـي يقـوم عليها هذا النظـام. لنأخـذ مثـلاً حقيقة أننـا مسـتفيدون مـن النظـام المعلوماتي وتكنولوجيـا المعلومـات وخدمات الشـبكة العنكبوتية. هـل هذا يضطرنا إلى قبـول قوانـين اللعبـة لتلـك الـشركات التـي سـاهمت في تطوير هذه الشـبكة؟ جـاءت هـذه الثـورة في تكنولوجيـا المعلومات على إثـر «حرب النجـوم» وتطوير شـبكات تجسـس وتكنولوجيـا احتلال الفضـاء، فهل تعنـي حقيقة اسـتفادتي من هـذه التكنولوجيا أن عـلي أن ألتزم بقوانين اللعبـة السـارية في وكالة الفضاء «ناسـا» مثـلاً؟ أو لنتنـاول مثال آخر: لنفـترض أن لـدي قطعة مـن الأرض، ولنفـترض أن جـاري يملك قطعة مجـاورة، وهـو ينـوي تحويلهـا إلى متحف مفتـوح، وبالتالي قـام بشراء تماثيـل وتحـف فنيـة ووضعهـا في أرضـه، وحولهـا إلى مـزار حقيقـي لكثـير مـن السـياح. نظـرًا للحركـة السـياحية المسـتمرة، ارتفع سـعر الأرض التـي أملكهـا لأن الكثيريـن مـن أصحـاب المطاعم يرغبـون الآن، نظـرًا لحركـة السـياحة، أن يقيمـوا مطعمًـا بجانب المتحـف. هل يعني ذلـك أن عـلي أن أدفـع جـزءًا مـن الربـح لجـاري صاحب المتحـف علما أنه سـاهم برفع سـعر أرضي؟ أميـل إلى الاعتقاد أن الجواب هـو بالنفي، علمًـا بأنني لـم أطلب منه أن يقوم بـأي عمل تجاهي، ومـن غير المعقول أن أجـد نفـسي مدينـا له على عمـل لم أطلـب منـه القيام به نحـوي. أن يفـرض عـلي أن أدفع له جـزءًا من مقـدار ارتفاع سـعر الأرض يعني أن

يفـرض عـلي التزامـات لم أوافـق أصـلاً أن آخذها عـلى عاتقـي، أي إنه يطلـب منـي أن أخضـع إرادتـي لإرادتـه، وهـو أمـر يبدو غـير معقول عـلى الإطـلاق. وثمة مثـال آخر أكثـر بسـاطةً: لنفترض أنني من عشـاق المطـرب عبـد الوهاب، وأحب الاسـتماع إليه مسـاءً، واتضـح لي أن جاري هـو كذلـك مـن عشـاق عبـد الوهـاب وهـو أيضًـا يسـتمع إليه مسـاءً، وبالتـالي أصبحـت لدي عـادة أن أخـرج إلى حديقتي كل مسـاء السـاعة السادسـة كـي أسـتمع إلى موسـيقى عبـد الوهـاب المنبثقة مـن حديقة جـاري. هـل يحق لجـاري أن يطالبني بجـزء من ثمن الأسـطوانات التي يشـتريها؟ أشـك في ذلك، وخاصة أن جاري يشـتري أسـطواناته دون أن يكـون عـلى علـم بذوقـي الموسـيقي، وحتى لـو كان عـلى علـم فإنه غير آبـه برفاهيتي وسـعادتي، وإذا أنا كنت سـعيدًا لسـماع الموسـيقى الآتية مـن بيتـه فـإن ذلـك ليس صدقـة عـلى الإطـلاق، لا بـل إنه غير سـعيد لسـعادتي، وقـد تجعلـه على قـدر مـن التعاسـة. في حالة كهـذه، لا حق لـه أن أشـاركه إنفاقاتـه ولا واجب عـلي في ذلك.

لكـن ماذا لـو علم جـاري بذوقـي الموسـيقي وهو يشـتري أسـطواناته ويرفـع صـوت السـتيريو كـي يصل إلي ويسـعدني؟ هـل أنـا مدين له؟ قـد يكـون الأمـر كذلـك أخلاقيـا، كمـا أن كـرم الكريـم يضع مـن كان موضـع كرمـه في موقـع المسـتدين، لكنـه نوع مـن الديـن يفترضه كرم الأخـلاق لا العدالة.

سـيكون الوضـع مختلفًـا تمامًـا لـو كان مجرى الأحـداث كما يـلي: أنا وثلاثـة أصدقـاء في نفـس العمـارة متفقـون جميعًـا على حب الاسـتماع إلى عبـد الوهـاب وعبـد الحليـم وفـيروز ووديـع الصـافي، لكـن نظـرًا لإمكانياتنـا الماديـة المحـدودة اتفقنـا أن يقـوم كل واحـد منـا بـشراء أسـطوانات واحـد مـن المطربين وتشـغيل أسـطوانته كل مسـاء بصوت

عـال كي يسـتمع الآخـرون أيضًـا. يبدو لي في حـال كهذه أنه لو اشـترى الآخـرون أسـطواناتهم وقاموا بتشـغيلها وقمت بالاسـتماع والاسـتمتاع لكـن رفضـت شراء أسـطواناتي أو اشـتريتها لكنـي رفضـت تشـغيلها بصـوت عـال لكـي يسـتمع إليها الآخـرون، سـيكون شيء مـا في تصرفي غـير عـادل، والنـزاهة تقـضي أن أقـوم بـدوري أنـا وأنفذ قسـطي من الجهـد والدفـع، علمًـا بأن المـشروع مشـترك، وقـد اتفقنا عليـه جميعًا ونسـتفيد منـه جميعًـا بنفـس الدرجة، ومـا إحجامي ورفـضي إلا تعبير عـن انتهازيـة رخيصة.

إلا أن المثـال الأخـير يوضـح لنـا المكونـات الأساسـية الضروريـة حتـى يكـون عـلي الالتـزام بقبـول شروط اللعبـة والقيـام بـدوري فيهـا- والمكونـات الأساسـية أو الشروط الأساسـية هـي، أولاً: أن أكـون شريكًا متسـاويًا في اتخـاذ القـرار منـذ البدايـة. ثانيًـا: أن أكـون مسـتفيدًا من اللعبـة بنفـس الدرجـة كمـا اللاعبـين الآخرين، وبـدون ذلـك لا مبرر لي كـي ألتـزم بقوانـين اللعبـة. أحقـا هنـاك ضرورة لوجـود جميـع هـذه الـشروط؟ لا أعتقـد أنه مـن الضروري صياغـة الشروط بهـذه الصرامة! إن وضـع الـشروط بهـذه الصرامـة يعني أنه مـن الصعب أن تجـد أحدًا يلتـزم بقوانـين اللعبـة لأنـه هنـاك دائمًـا فئـات في المجتمـع تشـعر أن توزيـع الثـروة غير عـادل تجاههـا، أو إنهـا لا تشـترك بما فيـه الكفاية في صنـع القـرار، وبالتالي نسـتطيع أن ندعي أنـه -ما لم تكن المشـاركة كاملـة والتوزيـع متسـاويًا- لا سـبب للالتـزام بقوانـين اللعبـة. لكنني أعتقـد أنـه ليس مـن الـضروري أن تتوافر هذه الـشروط كاملـة. أعتقد حقـا أنه هنـاك الكثير مـن الحـالات، وبالرغم مـن عدم إمكانيـة ضمان توزيع متسـاوٍ للثـروة في مرحلة معينـة، هناك ضرورة للالتـزام بقوانين اللعبـة، بالرغـم من عـدم التوزيع المتسـاوي.

لكـن هـذا الادعـاء المعـدل غـير كاف في حالـة الفلسـطينيين في إسرائيل كـي يفـرض عليهـم قبـول قوانـين اللعبـة. الفلسـطينيون في إسرائيـل ليسـوا فئـة مهمشـة (كما يكتـب البعض) يجـب الأخذ بيدهـا، أي إجراء تمييـز ايجابـي لصالحها كي تتسـاوى مـع المجتمع اليهـودي. إن وضع الفلسـطينيين في إسرائيـل ليـس عرضيـا، وليـس طارئًا، ولا هـو نتيجة سياسـة تمييـز تمارسـها ضدهـم هـذه الحكومـة أو تلـك. وضعهم هو وضـع بنيـوي، وهـو وضـع يقـوم عـلى تكريـس دونيتهـم، ودونيتهـم هـذه هي الوجـه الآخـر ليهودية الدولـة، لأن المـشروع برمتـه يقوم على أنقاضهـم ويسـتعديهم، وفي أفضـل الحـالات هـو غـير آبـه لمصيرهـم، ويسـعى للتخلـص منهـم في أسـوئها. وبالتـالي، المشـكلة لا تكمـن في وضعهـم المتدنـي، بـل في حقيقـة أنـه ليـس في المنظومـة السياسـية والحقوقيـة القائمـة حاليـا في الدولـة أي إمكانيـة مسـتقبلية لحصـول أي تحـول في وضعيتهـم، فالمشـكلة ليسـت في الحـاضر فقـط وإنمـا في المسـتقبل أيضًـا، أي ليـس في مـا هـو واقـع بـل في مـا هـو ممكـن. كل شيء، تقريبًـا، في مبنـى الدولة يؤسـس لإعـادة علاقات القوة والسـيطرة للأغلبيـة اليهودية.

بنـاء على هذا، حتى لـو قبلنا بالصيغـة المعدلة والملطفة لـضرورة القبول بقوانـين اللعبـة، وإن لم تضمن مسـاواة تامـة في صناعة القـرار وتوزيع الثـروة، ثمـة ضرورة لحد أدنـى من المشـاركة في صناعة القـرار وتوزيع الثـروة، وإذا لـم تتحقـق، يحـق لمجموعـات داخـل المجتمـع /الدولة أن توقـف اللعبـة، وألا تعـود إليهـا، إلا إذا تغيرت قوانـين اللعبة أصلاً.

4.5: هنـاك ادعـاء آخـر يطرحه البعض، مـن بينهم كاتب هذه السـطور أيضًـا، مـن المهـم التوقـف عنـده، لأن كل ادعاء لـه وجهان، ومـا هي إلا مسـألة وقـت حتى يرتـد هذا الادعـاء بوجهنـا سـاخرًا. الادعـاء هو أنه

حتى إذا قبلنا بالمنطق الذي يقول إنه هناك منطق ما في الحجة التي تقوم على ضرورة الإسهام المتساوي في المجتمع والدولة، فإن الفلسطينيين في إسرائيل قد قدموا حصتهم وهي أكبر وأثمن حصة. لقد شرد شعبهم وصودرت أراضيهم، وتحولوا من أغلبية إلى أقلية، وخسروا مشروعهم التمديني وخسروا مدينتهم وخسروا نخبهم، وبالتالي فإن الفلسطينيين قد دفعوا الثمن مسبقًا ونقدًا وعاليًا، وليس للمجتمع اليهودي أن يطالب المجتمع الفلسطيني بدفع أكثر مما دفع، وأن يساهم أكثر مما ساهم وأن يحتمل أكثر مما تحمل، إذ إنه بعد خسارة كهذه يحق لهذا المجتمع أن يتوقع التعويض لنفسه لا أن يقوم هو بالمساهمة وبتحمل الأعباء.

هذا ادعاء هام ولا يستهان به، وما لا شك فيه أنه يعيد النكبة إلى الواجهة، ويذكر الإسرائيليين اليهود بحجم الخسارة وثقل النكبة، وأن المجتمع الفلسطيني في الداخل لا يقف متسولاً على أعتاب الدولة الإسرائيلية وكأنه مجموعة من المهاجرين، لا بل إنهم سكان البلاد الأصليون الذين دفعوا ثمنًا باهظًا مع قيام هذه الدولة على أنقاضهم. لكن علينا أن ننتبه إلى المسار الذي يقودنا إليه هذه الادعاء. إن هذا الادعاء هو نوع من بداية الحديث عن مصالحة تاريخية مع الدولة، وبالطبع هي مصالحة مشروطة، تقوم على اعتبار خسارتنا جزءًا من دفعة على حساب المصالحة، ونتوقع شيئًا ما مقابلها من المجتمع اليهودي. وفي إطار المصالحة هذه، تتوقف النكبة عن أن تكون خسارة بمفهومها الخالص (ذهبت ولن تعود...)، بل تؤطر نفسها في مشروع مستقبلي مشترك، تشكل فيه الخسارة جزءًا من الدفعة الأولى واللبنة الأساسية. معنى هذا أن الخسارة التاريخية تدخل في حساب المقايضة.

4.6 السياق السياسي والتاريخي

هـذه النقاشـات الفلسـفية لا تسـتطيع أن تحسـم السـؤال، رغـم أنهـا توضـح جوانب منـه وتعمق الفهـم. هنا لا بديـل عن التحليل السـياسي، والمقصـود بالتحليـل السـياسي هـو تحليـل النوايـا وعلاقـات القـوة والـصراع السـياسي الحاصل والسـياق الذي يجـري داخلـه الحديث عن الخدمـة المدنيـة. هنـاك مـن يعتقـد أنه مـن الممكـن اختصـار الحديث في موضـوع السـياق السـياسي. وأنـا لا أعتقـد ذلـك عـلى الإطـلاق. لا يمكـن فهـم المـشروع وإمكاناتـه ومزالقـه دون فهم السـياق السـياسي والتاريخـي – كل هـذا صحيـح، لكن من غـير الممكن اختـزال المشروع- وكل مـشروع أو فكـرة أخـرى إلى سـياقها السـياسي والتاريخـي، لأن هنـاك بذورًا غـير ناضجة لـكل فكرة تتجاوز السـياق السـياسي، وتبقى عصيـة عـلى القبـض. أمـا الآن، فـلا بد مـن شيء عـن سـياقي المشروع التاريخي والسـياسي.

قـد يكـون مـن المثـير للانتباه أن هـذا المـشروع قد أخـذ زخما كبـيرًا في الخمـس عـشرة سـنة الأخـيرة، عـلى الرغـم مـن أن لـه تاريخًـا طويلاً. هـذا التاريـخ لا يتصل بالعلاقـة بين الدولـة والجمهور العربـي في البلاد بصـورة خاصـة. إن الضغـط باتجـاه موضـوع الخدمـة المدنيـة بـدأ بالأسـاس نتيجـة علاقـة الدولـة بالمجتمع اليهـودي الحريـدي (المتدين) الـذي لا يخـدم في الجيـش، وازديـاد الأصـوات المطالبة بفـرض الخدمة العسـكرية الإجباريـة. إذًا، لـم يكن المواطنـون العرب الفلسـطينيون هم الوحيديـن الذيـن يتعامـل معهـم مـشروع الخدمـة المدنيـة، وإنما جاء تطـور هـذا المـشروع لديناميكيـات تتعلـق بمبنـى المجتمـع الإسرائيلي ذاتـه الذي لم يعـد مؤهلاً لاسـتيعاب الحريديم بنفـس الأدوات المفهومية السياسـية القديمـة. لقـد كان هـذا المجتمـع يقيـم على هامـش المجتمع

الإسرائيلي، ويهتم بقضايا الدين والكاشير (الحلال) وقضايا الأحوال الشخصية، لكنه مع مرور السنوات أصبح مجتمعًا أكبر، يؤثر في السياسة العامة ويجلس في الحكومات المتعاقبة ويحظى بالميزانيات الكبيرة لمؤسساته الخاصة ويؤثر على توزيع الثروة بصورة عامة. هذا الهجوم من «الأطراف» نحو «المركز» أنتج، في ما أنتج، ردة فعل من قبل «المركز» نحو «الأطراف»؛ أي أن المركز السياسي الصهيوني اليهودي التقليدي رد على الحريديم بنفس العملة: «إذا أردتم أن تكونوا جزءًا من العملية السياسية، فإن الأمر ذو اتجاهين. أي أنه إذا أردتم الاستعانة بالدولة ومؤسساتها، فإن الدولة تريد الاستعانة بكم، وإذا أردتم أن تخدمكم الدولة، فعليكم أن تخدموها أنتم».

لذا، علينا الانتباه أننا لسنا وحدنا لاعبين في هذا الملعب، وأن الأمر هو جزء من لعبة أكبر تتعلق بعدم قدرة الصهيونية الكلاسيكية على مفهمة مشروعها (Conceptualization) الدولاتي مع نهاية القرن العشرين وضرورة ترتيب بيتها المفهومي والفكري والسياسي.

لكن في كل ما يتعلق بالعرب الفلسطينيين، هناك نوع آخر من المفارقة يحتاج -على ما يبدو- إلى تفسير: على الأقل منذ أحداث أكتوبر عام 2000، ثمة ازدياد واضح في منسوب العنصرية في إسرائيل، للقوانين واقتراحات القوانين التي تطبق الخناق على هذا الجمهور وتشكل تهديدًا له ولتاريخه ولمستقبله، وفي المقابل يطلع علينا مشروع الخدمة المدنية الذي ينظر في ظاهره لفكرة المواطنة والمساواة في الأعباء و «الحقوق». هل هناك من تناقض؟ أم إن الدولة وأجهزتها تسير في اتجاهين دون أن تدري أو دون أن تنسق في ما بين مسؤوليها؟ باعتقادي إنه كثيرًا ما يحدث أن الدولة لا تنسق بين أذرعها المختلفة، والجمهور اليهودي ليس وحدة واحدة ومتجانسة،

وهنـاك البعـض الـذي يقترح الخدمـة المدنيـة لإيمانه الحقيقـي بأن هذا هـو الطريـق لإنجـاز مشروع مدنـي يركز عـلى المواطنـة المتسـاوية، في حـين أن البعـض يطـرح الموضوع من منظار آخر وبسـوء النيـة، وهؤلاء مـن أنـوي أن أركز نقـاشي التـالي معهم.

إن التزامـن بـين ازديـاد مشـاريع القوانـين العنصريـة في الكنيسـت والحكومـة، وازديـاد الحديـث عـن الخدمـة المدنيـة، بإمكانـه أن يلقي ظلـه عـلى الهـدف الـذي ينـوي أولئـك الذيـن في الحكومـة تحقيقه عبر مـشروع الخدمـة المدنية. يحق لنـا أن نشـك في نوايا أولئـك الذين يأتون إلينـا بمـشروع الخدمـة المدنية باعتبـاره مشروعًـا للمسـاواة والمواطنة، إذا كانـوا هـم أنفسـهم من يقفـون أيضًـا وراء كل مـشروع عنصري في السـنوات الأخـيرة. إن هـذا التزامـن يجعلنـا نعتقـد أن خطـاب الخدمة المدنيـة هـو عبارة عـن مشروع هجومـي عـلى الفلسـطينيين في إسرائيل يصـاغ بلغـة المواطنـة: أي إنـه اسـتمرار لمنطق إثنـي قومـي صهيوني مغلـق، يغلـف نفسـه بخطـاب مدنـي ليـبرالي متنـور. وإذا شـاء أولئك الذيـن يبـشرون بهذا الخطـاب المثابـرة في خطابهم والتدليل على حسـن النوايـا، وإحقـاق المسـاواة للمواطنين العـرب الفلسـطينيين، كان أحرى بهـم أن يتراجعـوا عن مقترحـات القوانين التـي يقدمونها صباح مسـاء والتـي ترمـي إلى الانتقاص مـن موقع الفلسـطينيين في إسرائيـل، وجعل مواطنتهـم موضـع تسـاؤل، وتسـعى كل يـوم إلى تحديـد عددهـم. إن قانـون المواطنـة الـذي يمنع لم شـمل العائـلات الفلسـطينية، والقوانين الأخـرى التـي تنوي أن تكرس طابـع إسرائيل اليهودي، مـا هي إلا تعبير عـن كـون المواطنـين العرب شريحـة غـير مرغوب فيهـا، ومـن المفضل التخلـص منهـم. لا يسـتوي الاثنان معًـا، ولا يتفق هـذان المنطقان، وبما أنـه لا يمكـن قـراءة مشـاريع القوانـين العنصريـة عـلى ضـوء مشروع

الخدمة المدنية، بقي أمامنا أن نقرأ مشروع الخدمة المدنية في ضوء القوانين العنصرية التي تكرس طابع إسرائيل اليهودي والتي تضع مواطنة الفلسطينيين في موقع شك وتساؤل. معنى هذا أن مشروع القانون هو نوع من «إعلان الحرب» مستخدمًا مفردات السلام، ونوع من تكريس المنطق القومي الإثني بمفردات مدنية.

لا تملك إسرائيل -مؤسسةً وأحزابًا- مشروعًا إسرائيليا مدنيا، وما قرار المحكمة الأخير الذي رفض تسجيل مواطن باعتباره إسرائيليا في خانة القومية،[2] سوى تعبير عن إجماع داخل الحياة السياسية الإسرائيلية، عن أنه في إسرائيل تقسيم أساسي بين العرب واليهود، وهذا هو التقسيم الأساسي والفعلي. من هنا، ليس ثمة مشروع مدني إسرائيلي جمهوري؛ فإسرائيل ليست فرنسا. وإذا كان هؤلاء المتحمسون لمشروع الخدمة المدنية معنيين بمشروع مدني، فليبادروا إلى مشروع جمهوراني مدني، لكنهم لا يقومون بذلك لأنهم لا يرغبون في ذلك أصلاً.

هنا علينا أن نشير إلى أهمية النوايا. أحيانًا النوايا غير مهمة على الإطلاق ومن السخف الالتفات إليها. إذا كان هناك من يرغب أن يبيعني سيارته بسعر منخفض، فلا شأن لي بالنوايا وبالأسباب التي أدت إلى القيام بالصفقة ما دامت شروطها تلائمني، ولا يهم ما إذا كان يحبني أو يكرهني، يحترمني أو يحتقرني، إذ إنه لا أهمية لنواياه في صفقة كهذه شريطة أن تصاغ الشروط على نحو واضح ومحكم. أما في علاقات طويلة الأمد، علاقات شراكة في العمل، أو زواج، أو أي نوع من أنواع العلاقة لفترة طويلة، فالأمر يختلف اختلافًا جوهريا.

2 عوزي أورنان وآخرون ضد وزارة الداخلية والمستشار القضائي للحكومة، استئناف مدني رقم 8573/08. قُدم الالتماس في العام 2008 وصدر القرار في تشرين أول 2013.

علاقات كهذه بحاجة إلى ثقة، وذلك أنه من غير الممكن ضبط العلاقة قانونيا نظرًا لطول العلاقة وطبيعتها، ولا بديل عن النوايا الحسنة والثقة. كذلك الحال مع قضية الخدمة المدنية في الدولة الإسرائيلية: فالحديث عن مشروع طويل، والدولة هي الطرف الأقوى في المعادلة، وبالتالي تستطيع أن تفسر العقد الاجتماعي كما تشاء لأن القوي يفرض تفسيراته هو، وبالتالي للنوايا أهمية قصوى في هذه الحالة، ونحن نشك في النوايا، ولدينا كل الأسباب لذلك.

إذًا، ما الذي يريده هؤلاء؟ ما الذي تتوخى المؤسسة إحرازه؟

ليس لدى المؤسسة الإسرائيلية -إذا جاز التعبير- مشروع واضح لمصير الفلسطينيين في إسرائيل. من ناحية، لا ترغب في دولة ثنائية القومية، ولا ترغب أن يكون هناك مشروع مدني جمهوري من الناحية الأخرى. معنى هذا أنها لا تريدهم داخلها ولا تريدهم كجماعة قومية منفصلة. إذًا ماذا تريد؟

تريد أن يبقوا على الهامش، وألا يعكروا صفو العيش، وأن يقبلوا بواقعهم، وأن تتحرر من التزاماتها الأخلاقية والقانونية تجاههم قدر المستطاع. بعد سنوات من إنكار التمييز في جميع مجالات الحياة، لم يعد من الممكن الاستمرار في ادعاء أن المساواة قائمة، إذ إن مؤسسات الدولة ولجانها (كلجنة أور -على سبيل المثال) أقرت بوجود تمييز مؤسس وبنيوي. ما العمل إذًا؟ تحقيق المساواة؟ كلا، المطلوب هو نقل الأزمة من الدولة إلى المواطنين العرب الفلسطينيين. هم المسؤولون عن التمييز ضدهم. كيف؟ اقترحنا عليهم مشروعًا يضمن لهم المساواة لكنهم هم الذين اختاروا ألا يكونوا متساوين، واقترحنا عليهم أن يكونوا مواطنين من الدرجة الأولى، لكنهم فضلوا أن يكونوا مواطنين من الدرجة الثانية. المسؤولية عليهم إذًا، وليست

علينا. الآن يمكننا أن نستمر في الحفلة، والنوم العميق الهنيء. لم نحقق المساواة، ومع ذلك ننام مرتاحي البال والضمير.

في هذا السياق، إن فكرة الخدمة المدنية الطوعية، بدلاً من الخدمة الإلزامية، هي إشكالية بحد ذاتها. إذا كانت الدولة صاحبة مشروع مدني حقيقي، فلماذا لا تفرض الخدمة المدنية على الجميع باعتباره مشروعًا ملزمًا لجميع الفلسطينيين ولها على حد سواء، وفي هذه الحالة يبقى المواطنون العرب وحدة واحدة متجانسة؟ ليس لدى الدولة مشروعًا كهذا لأنها لا تملك مشروعًا متكاملاً، ويكفيها أن تقوم بمشروع اختياري تضع فيه كل شاب وشابة أمام ضرورة الاختيار، وعليه تقوم بعد ذلك بتقسيم العرب بين عرب جيدين وعرب مشاكسين، وتريح نفسها من عبء اتخاذ القرار حول مصير المواطنين العرب. معنى هذا أن الدولة تؤجل حسم مشروع هويتها إلى فترة أخرى غير محدودة، وتفضل سياسة ارتجالية على سياسة إستراتيجية واضحة. وبهذا السياق، قد يكون هناك توافُق مصالح بين مؤسسة الدولة وقيادة المواطنين العرب في إسرائيل؛ إذ إن كليهما غير معني بمواجهة مفتوحة وغير معني بصياغة شروطه في المصالحة التاريخية، ويفضل سياسة الارتجال التي تحفظ ماء الوجه للطرفين. لكن لو فرضت خدمة إلزامية على جميع المواطنين العرب، لكانت ستطرح سؤالاً حول هُوية الدولة وحول هوية الفلسطينيين في إسرائيل، أما الاقتراح الحالي، فإنه يبقي هذا السؤال بحدته مؤجلاً. إن وضع الخيار أمام كل شاب وشابة، بدل أن يكون خيارًا للشعب كله، للجماعة، يعني -في ما يعني- خصخصة السؤال الوطني، وتحويله إلى قضية شخصية فردية، فيها يحسم كل شخص حسب مشيئته واعتباراته السياسية والأخلاقية. المشكلة هنا تكمن في أن

عمليــة الخصخصــة هــذه تحــدث لدى الطــرف الفلســطيني لوحــده، لا لــدى المؤسســة، أي إن المؤسســة تواجهنــا اليــوم كأفــراد لا كمجموعــة، وبالتــالي فــإن قدرة المنــاورة الجماعية ســوف تضعف إلى أبعــد الحدود، إذ إن المؤسســة تبقــى مؤسســة وتفكــر بالمنطــق الجماعــي. هــذا معناه أن المواطنــين العــرب ســوف يذهبــون إلى مــشروع المواطنــة الإسرائيلية فــرادى، لا جــزءًا من مــشروع جماعــي يطرح شروطًــا للمواطنــة كجزء مــن حــل وســط تاريخــي، وبالتــالي قــد يتحــول مــشروع المواطنــة من مــشروع يتحــدى الدولــة إلى مــشروع يتحدى المــشروع الوطنــي برمته. لــم تفكــر القيــادة في الداخــل مليــا وكثيرًا عندمــا طرحت مــشروع دولة المواطنــين وآثاره المترتبــة، ويبدو أنهــا الآن قد تكون غــير واعية لرفضها مــشروع «الخدمــة المدنيــة» وتبعات هذا الرفــض دون أن تقــدم مبررات خارجية.

باعتقــادي، صدقــت القيــادة حــين طرقــت موضــوع دولــة المواطنــين، وتصــدق اليــوم حــين ترفــض مــشروع الخدمــة المدنيــة، لكــن ذلك غير كاف عــلى الإطــلاق. التحــدي هــو في صياغــة مــشروع يجمع بــين دولة المواطنــين ورفــض الخدمــة المدنيــة المطروحة علينــا، في آن واحــد. هذه هــي حــدود الخطاب الســياسي للعــرب في إسرائيل ومهمتهم توســيع هذا الحيــز. هــذا تحــد نظــري وســياسي في آن واحد.